وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf - M'SILA
Faculté des Sciences Économiques Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Gestion

العنـــــــــــــــوان:

أثر تغيرات سعر الصرف على تطوير التجارة الخارجية في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2014

مذكـــرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـــادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: ادارة أعمال التجارة الدولية

من إعداد الطالب: بوغرارة سيف الاسلام

نوقشت بتاريخ: 2015/06/01

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.عسلي نور الدين	أستاذ مساعد أ	المسيلة	رئيسا
أ.بن البار سعد	أستاذ مساعد أ	المسيلة	مشرفا و مقررا
أ.بن البار محمد	أستاذ مساعد أ	المسيلة	ممتحنا

السنـــــــة الجـــــــامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ .... رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

صدق الله العظيم.

سورة البقرة: الآية 286

الشكر والعرفان

لا يسعني الا أن أشكر الله عز وجل أولا على توفيقه لي.

وأشكر الذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيعون من عون وأخص بالذكر الأستاذ المشرف " بن البار سعد" على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار، فكانت توجيهاته وارشاداته ذات منفعة وفائدة لي في تحديد ماهية موضوع الدراسة وفي تدوين المعلومات القيمة الواردة فيه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي كما أشكر والداي الكريمين اللذين وقفا معي وشجعاني، وكان دعاؤهما لي مصباحا أنار لي دروب الحياة وأشكر كل من مد لي العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا البحث وتقديمه في أحسن صورة.

الإهـــداء

الحمد لله حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي، باسط اليدين بالنعم مالك الملك ذو الجلال والاكرام الذي أمدني بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل، يا منبع التوفيق وميسر الأعمال الذي أنار لي الدرب وسخر لي الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد، هذا العمل الذي أهديه:

الى الذي صدق فيهما قول العزيز والدي الكريمين

﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

سورة الاسراء الأية: 24.

سيف الاسلام

الـــفـــهرس

فـهـرس الـمـحـتـويـات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	I - III
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول التجارة الخارجية نظرياتها وسياساتها	**8 – 40**
تمهيد	**8**
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	**9**
المطلب الأول: التجارة الخارجية وأهميتها	**9**
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	**11**
المطلب الثالث: النتائج المترتبة على قيام التجارة الخارجية	**14**
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	**15**
المطلب الأول: الفكر التجاري عند التجاريين	**15**
المطلب الثاني: الفكر التجاري عند الكلاسيك	**16**
المطلب الثالث: الفكر التجاري الحديث	**27**
المبحث الثالث: السياسات التجارية	**34**
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها	**34**
المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية	**35**
المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية	**37**
خلاصة الفصل	**40**
الفصل الثاني الإطار النظري لسعر الصرف	**42 – 71**
تمهيد	**42**

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف ونظمه	**43**
المطلب الأول: تعريف سعر الصرف أنواعه وأشكاله	**43**
المطلب الثاني: أسعار الصرف كيفية تحديدها والعوامل المؤثرة فيها	**49**
المطلب الثالث: سوق الصرف والمتعاملون فيه	**51**
المطلب الرابع: أنظمة سعر الصرف	**55**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف	**63**
المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية	**63**
المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة	**64**
المطلب الثالث: نظرية كفاءة السوق وأرصدة ميزان المدفوعات	**65**
المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف وأهدافها	**67**
المطلب الأول: أدوات سياسة سعر الصرف	**67**
المطلب الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف	**68**
المطلب الثالث: مخاطر الصرف	**69**
خلاصة الفصل	**71**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر	**73 – 110**
تمهيد	**73**
المبحث الأول: تطور سياسة الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر	**74**
المطلب الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر	**74**
المطلب الثاني: تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر	**78**
المبحث الثاني: تأثير تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية	**82**
المطلب الأول: ميزان المدفوعات ومكوناته	**82**
المطلب الثاني: سياسات معالجة اختلال ميزان المدفوعات	**83**
المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري	**86**

المبحث الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على تجارة الخارجية	**91**
المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور وضعية الميزان التجاري 1990-2014	**91**
المطلب الثاني: ماهية الاقتصاد القياسي	**102**
المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات	**106**
خلاصة الفصل	**110**
خاتمة	**112**
قائمة المراجع	**117**
الملاحق	**123**

فهرس الجداول

فـــهـرس الجـداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تكاليف الانتاج مقدرة بساعات العمل.	18
(1-3)	مراحل الانزلاق التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة 1987-1991.	76
(2-3)	المعاملات التجارية للجزائر خلال الفترة 1990-2014.	91
(3-3)	تغيرات سعر الصرف خلال الفترة 1990-2014.	93
(4-3)	تطور أسعار البترول خلال الفترة 1990-2014.	95

فهرس الأشكال

فـــهـــرس الأشـكـال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	منحنيات الطلب المتبادل	22
(2-1)	منحني دورة حياة المنتج	29
(1-2)	سوق الصرف	53
(2-2)	سوق الصرف والمتعاملون فيه	55
(3-2)	سعر صرف العملة التوازني	59
(1-3)	تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 1990-2014	93
(2-3)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة 1990-2014	95
(3-3)	تطور أسعار البترول خلال الفترة 1990-2014	96

مقدمة

مـــقـــدمـــة

إن المعاملات داخل دولة ما تتم تسويتها بنفس عملة الدولة، ولكن في واقع الأمر انه لا توجد عملة دولية. فلكل دولة عملتها الخاصة التي يتم إصدارها من البنك المركزي وتستخدم لتمويل معاملاتها وهو الأمر الذي يجعل التجارة في السلع والخدمات وتحويل رؤوس الأموال بين الدول تقتضي إجراء عملية التحويل بين العملات، أي نحن في هذه الحالة بصدد التعامل بمصطلح سعر الصرف الذي يعرف بأنه سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى والذي يمثل فارق جوهري بين التعاملات الدولية والتعاملات المحلية. وما يجدر الإشارة إليه هو أن هذه التحويلات تتم في إطار نظام نقدي دولي.

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، حيث يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية، بسبب استخدامه كهدف أو أداة، أو كمؤشر على تنافسية الدول من خلال تأثيره على مستوي النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية من جوانب عديدة أهمها: الاستثمار، الإنتاج، التصدير، الاستيراد، تدفق رؤوس الأموال .... الخ.

فهو يعتبر من أهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة السيطرة عليها للتحكم في مجري الاقتصاد الداخلي أو الخارجي وقد تعكس أهمية هذا الدور على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية الكلية والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية. ففي البلدان المتقدمة عادة تحدد الإدارة الاقتصادية هدف استقرار النمو ومعدلات التضخم كأهم أهداف سياسة سعر الصرف، فيما نجد أن معظم البلدان النامية تسعى إلى تقليص معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان مدفوعاتها كهدف رئيسي لسياسة إدارة سعر الصرف. لكن الملاحظ أن أغلب الدول النامية اشتركت في تطبيقها لسياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية كأداة لتصحيح الاختلال في ميزان مدفوعاتها التي تبقى إحدى النصائح التي يسديها خبراء صندوق النقد الدولي، وطبقت في بعض الدول في إطار توصيات المؤسسات المالية الدولية، كونها تشكل محور برامج التكييف والتعديل الاقتصادي المدعم من طرف الصندوق.

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، ومنها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية وانعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، فقد عان الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية. حيث تتميز العلاقات التجارية الجزائرية بخاصية هامة حيث تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة أي ما يفوق 95%، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن معظمها من منطقة

الأورو وبالتالي التصدير يكون بعملة منخفضة والاستيراد بعملة مرتفعة، وهذا ناتج عما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاض أمام العملة الأوروبية الموحدة والتي حققت نجاحا كبيرا وأصحبت بديلا له في مجمل المعاملات الدولية مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات، ومن بينها ضعف القدرة الشرائية لعائداتها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات. حيث أن الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة ومنه فإن حركة الصرف عالميا تؤثر على حصيلة صادرات الجزائر وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية، وكانت الاشكالية كالتالي:

1. الإشكالية:

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو الاتي:

ما مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على تطوير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990–2014.

وكانت إشكاليات الدراسة كالتالي:

- ماهية سعر الصرف والنظريات المحددة له؟
- ماهي الآثار المترتبة عن تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات؟
- ماهي أفضل سياسة سعر صرف يمكن للجزائر إتباعها لتطوير التجارة الخارجية؟
- ماهي المراحل التي مر بها سعر الصرف؟
- ماهي مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية؟
- هل يمكن بناء نموذج قياسي لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية؟

2. فرضيات الدراسة:

من التساؤلات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- سعر الصرف هو سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى.
- نظريات سعر الصرف هي النظريات التي تفسر أسباب تخفيض ورفع قيمة العملة.
- تخفيض قيمة العملة يؤدي لزيادة الصادرات.
- أفضل سياسة يمكن للجزائر إتباعها لتطوير التجارة الخارجية هي تعويم أسعار الصرف.
- تخفيض قيمة العملة يؤدي لتقليل الواردات.
- يمكن بناء نموذج قياسي لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية.

3.أسباب ودوافع اختيار الدراسة:

يمكن حصر أسباب ودوافع اختيار الموضوع في النقاط التالية:

- يدخل البحث ضمن التخصص وهو التجارة الدولية.
- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع ومعرفة مدى تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية.
- يعتبر موضوع تغيرات سعر الصرف من بين المواضيع التي تحظي باهتمام المختصين في التجارة الخارجية.
- محاولة قياس أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية.

4.أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى التجارة الخارجية (صادرات وواردات). كما أن سعر الصرف يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، حيث أن الجزائر لجأت إلى سياسة تعديل سعر الصرف للوصول إلى التوازن الخارجي من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري في الفترة التي تتبع الإصلاح الاقتصادي والخروج من أزمة المديونية التي وقعت للجزائر بداية التسعينات، وتكمن أهمية سعر الصرف في أن تغيراته تؤثر مباشرة على الاقتصاد الوطني.

5.أهداف الدراسة:

- تقديم مفاهيم حول سعر الصرف وأهم النظريات المحددة له.
- معرفة العلاقة النظرية بين تغير سعر الصرف والصادرات والواردات.
- معرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الدولار.

6.منهجية الدراسة:

- **المنهج الوصفي**: ذلك بهدف استيعاب الجانب النظري بوصف الأنظمة والنظريات المحددة لسعر الصرف والتجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها.
- **منهج دراسة حالة**: وذلك بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر لمعرفة تأثير تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، وحددت الدراسة في إطار زمني خلال الفترة (1990-2014).

7.الدراسات السابقة:

1: صحراوي سعيد : محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر.

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان تخصص مالية دولية 2009-2010 تهدف الدراسة إلى توضيح مضمون النظريات المفسرة لسعر الصرف، والى توضيح ما إن كان سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد على أساس المستويات المحلية والأجنبية، وترجم ذلك في وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك.

واستخدم المنهج الوصفي للإلمام بكل المفاهيم الخاصة بسعر الصرف وأنظمته والمنهج التحليلي والاستنباطي لتوضيح أهم النظريات، وكذلك استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المناسبة من أجل اختبار الفرضيات.

وتوصل إلى أن النماذج النقدية ترى سعر الصرف على انه ظاهرة نقدية، إذ يتحدد بمجموعة من المتغيرات النقدية وهي العرض النقدي النسبي، سعر الفائدة النسبي، معدل التضخم النسبي، فان المتغير الحقيقي يتمثل في الدخل النسبي، غير أن أثر هذا الأخير يتدفق من خلال قنوات نقدية، وتوصل أيضا أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين سعر صرف الدينار الجزائري ومؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر.

2. جعفري عمار: إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية.

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية سياسة الصرف الأجنبي ضمن السياسات الاقتصادية الكلية، وكذلك إبراز ضرورة البحث عن معايير اختيار نظام الصرف الملائم للاقتصاديات المختلفة، من خلال دراسة حالة الجزائر يهدف للوصول إلى نظام صرف أمثل يتماشى والخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري، إضافة إلى ذلك يحاول تشخيص واقع نظام الصرف المتبع في الجزائر.

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي الذي يساعد على عرض المراحل التاريخية التي مر بها النظام النقدي الدولي وعرض تطور نظام الصرف في الجزائر، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى إجراء مسح وصفي لسياسة الصرف الأجنبي وكذا ربط الأسباب بالنتائج ومن ثم تحليل النتائج.

وتوصل إلى أن سعر الصرف أداة فعالة في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتنافسية والصادرات ومستوي التضخم. كما توصل إلى أن نجاح أي نظام صرف ثابتا كان أم عائم مرهون بتوفر الشروط الملائمة لتطبيقه كما تثبت العديد من المؤشرات الاقتصادية أن نظام الصرف في الجزائر يعاني من ظاهرة الخوف، وذلك لأن السلطات النقدية تعلن عن تبني نظام التعويم المدار لكن الواقع أن نظام الصرف الفعلي أقرب للتثبيت منه للتعويم.

3. رفيقة صباغ: أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية.

مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي جامعة تلمسان 2006 -2007، تمت الدراسة في ثلاث فصول، في الفصل الأول قامت الباحثة بسرد الأحداث المتعلقة بالتطور التاريخي للنقود، التجارة الخارجية ونظرياتها والنظام النقدي الدولي، بالإضافة إلى أنظمة أسعار الصرف، أما الفصل الثاني فكان حول التطور التاريخي والوضع الراهن والاستخدام العالمي لكل من الدولار والأورو والصراع القائم بينهما، الفصل الثالث تم التطرق إلى واقع التجارة الخارجية الجزائرية.

أما بالنسبة للنتائج المتوصل إليها من الدراسة: ان انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوربية. أثر انخفاض الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج، يتمثل أولا في انخفاض القيمة الحقيقة للإيرادات النفطية بنسب تعادل انخفاض الدولار. اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات فيتأثر بأهم الصدمات التي تحدث على مستواه. تنويع الاقتصاد يعتبر أنسب حل لمشكلة فوارق العملات، فتصدير سلع متنوعة بدلا من النفط يدفعنا لتحصيل عائدات صادراتنا بعملات متنوعة.

4. حشمة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة "دراسة حالة الجزائر ".

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013. تطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية، أما في الفصل الثاني فتطرق للإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي، أما فيما يخص الفصل الثالث فتطرق لمسار تحرير التجارة الخارجية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما بالنسبة للنتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة فتتمثل فيما يلي: تنامي الصادرات خارج قطاع المحروقات من حيث المبالغ المرصودة بالدولار حيث مازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل 3% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة. يساهم التكامل الاقتصادي والانضمام إلى المناطق الحرة التجارية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر عن طريق زيادة التبادل التجاري واتساع السوق. يساهم تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية على ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق زيادة حركة انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وتشجيع المؤسسات على استيراد مستلزمات بأقل تكاليف، وبالتالي إنتاج منتجات تنافسية قابلة للتصدير.

8.تحديد إطار البحث:

يتناول البحث دراسة وتحليل تأثير تغيرات سعر الصرف على تطوير التجارة الخارجية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2014 وتمت دراستنا بالاعتماد على التقارير السنوية التي أصدرها بنك الجزائر والمديرية العامة للجمارك بالإضافة للإحصائيات التي أصدرت من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والديوان الوطني للإحصاء واستخدمنا برنامج EViews4 لمعرفة أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

9.خطة وهيكل الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة ارتأينا أن نقسم البحث إلى مقدمة وفصلين نظريين وفصل تطبيقي وخاتمة.

الفصل الأول: جاء بعنوان التجارة الخارجية نظرياتها وسياساتها، وقد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية، حيث تضمن ثلاث مطالب المطلب الأول تعريف التجارة الخارجية وأهميتها أما المطلب الثاني تمحور حول أسباب قيام التجارة الخارجية، أما المطلب الثالث تضمن النتائج المترتبة على قيام التجارة الخارجية. أما في المبحث الثاني فقد خصص لدراسة نظريات التجارة الخارجية وقد قسمناه لثلاث مطالب حيث تضمن المطلب الأول الفكر التجاري عند التجاريين أما المطلب الثاني فتناول الفكر التجاري عند الكلاسيك وتطرق المطلب الثالث للفكر التجاري الحديث. أما المبحث الثالث الذي تم عنونته بالسياسات التجارية فقد تضمن المطلب الأول مفهوم السياسة التجارية وأهدافها، أما المطلب الثاني فتضمن أنواع السياسة التجارية وتطرق المطلب الثالث لأدوات السياسة التجارية.

الفصل الثاني: جاء بعنوان الإطار النظري لسعر الصرف وقد قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية سعر الصرف ونظمه وتضمن أربع مطالب، المطلب الأول تضمن تعريف سعر الصرف أنواعه وأشكاله أما المطلب الثاني تحدث عن أسعار الصرف كيفية تحديدها والعوامل المؤثرة فيها، أما المطلب الثالث تضمن سوق الصرف والمتعاملون فيه كما خصص المطلب الرابع لأنظمة سعر الصرف. المبحث الثاني الذي عنوانه النظريات المفسرة لسعر الصرف تكون من ثلاث مطالب، المطلب الأول تضمن نظرية تعادل القوة الشرائية وتضمن المطلب الثاني نظرية تعادل أسعار الفائدة، كما خصص المطلب الثالث لنظرية كفاءة السوق ونظرية أرصدة ميزان المدفوعات، المبحث الثالث جاء بعنوان سياسات سعر الصرف وتكون من ثلاث مطالب، المطلب الأول تضمن أدوات سياسة سعر الصرف وخصص المطلب الثاني لأهداف سياسة سعر الصرف كما تضمن المطلب الثالث مخاطر الصرف.

الفصل الثالث: جاء بعنوان دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر وقد قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان تطور سياسة الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، وتضمن مطلبين الأول تحدث على تطور سياسة الصرف في الجزائر والثاني تضمن تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر. المبحث الثاني كان بعنوان علاقة سعر الصرف مع التجارة الخارجية وتكون من ثلاث مطالب، المطلب الأول تضمن تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته أما المطلب الثاني تحدثنا فيه عن سياسات معالجة اختلال ميزان المدفوعات، كما تحدث المطلب الثالث عن أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري. المبحث الثالث كان بعنوان دراسة قياسية لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية، وتضمن ثلاث مطالب، الأول قمنا فيه بتحليل تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2014، المطلب الثاني قمنا فيه بتحديد ماهية الاقتصاد القياسي لإعطاء نظرة تساعدنا في بناء نموذج في المطلب الثالث، أما فيما يخص المطلب الثالث فتضمن دراسة قياسية حيث قمنا ببناء نموذج يتضمن دراسة تأثير سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات، باستعمال البرنامج الإحصائي EViews4 وبالاعتماد في التحليل على كل من معامل الارتباط R^2 ومعامل فيشر F لدراسة القوة التفسيرية للنموذج ودراسة معنوية النموذج بالنسبة للصادرات والواردات.

الفصل الأول

التجارة الخارجية نظرياتها وسياساتها

تمهيد

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في التطور الاقتصادي، حيث تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات بين دول العالم، فالدول تتفاوت فيما بينها من حيث توافر الموارد الطبيعية والمزايا الإقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، لذلك فهي تقوم بتصريف فائض إنتاجها وتستورد فائض ما أنتجته الدول الأخرى وهذا ما يفرض صعوبة الإستقلالية بنظام اقتصادي منعزل عن بقية الدول، وقد أدى تعقد الحياة الإقتصادية في جميع الدول وتوسع المعاملات التجارية وتضاعفها، إلى تسارع وتيرة الإندماج الإقتصادي العالمي والإلغاء التدريجي للحواجز والقيود أمام التبادل الدولي، حيث تسعى مختلف الدول للإندماج في النظام التجاري العالمي الذي تقوده المنظمة العالمية للتجارة.

إن التطور الحاصل على مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية، نتج عنه تكييف القوانين المنظمة لهذه القطاعات، تماشيا مع الوضع الراهن وهذا ما وقع فعلا في مجال التجارة الخارجية، ففي ظل التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية والتوجه الحتمي نحو الاقتصاد الليبرالي الحر لمواكبة هذه التغيرات أصبح من الضروري تغيير السياسة العالمية في مجال التجارة الخارجية.

تتفق مجموعة كبيرة من الاقتصاديين على الدور الايجابي الذي تلعبه التجارة الخارجية في تحقيق أو الدفع بالتنمية حيث أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة دخل الدولة والذي بدوره يشجع على الاستثمار، وهذا الأخير يرفع من الإنتاجية مما يسمح بزيادة الدخل الفردي.

وتم تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: التجارة الخارجية وأهميتها.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: السياسات التجارية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

لقد أدى تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي، إلى توجيه العلاقات التجارية الدولية بشكل يسمح للسياسات التجارية أن تكتسي هي أيضا أهمية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وسنبرز هذا من خلال الحديث على مفهوم التجارة الخارجية والسياسة التجارية، وأهمية وأهداف كل منها مع التطرق إلى العوامل المؤثرة في اتجاه وحركة التجارة الخارجية، وأخيرا إبراز السياسات التجارية المنتهجة في كل من الدول المتقدمة والنامية.

المطلب الأول: التجارة الخارجية وأهميتها

اختلف كثير من علماء الاقتصاد حول تعريف التجارة الخارجية، وذلك للتباين الحاصل في مضمونها والصور التي تتألف منها، وننوه إلى أن البعض يفرق بين مصطلح التجارة الدولية ومصطلح التجارة الخارجية حيث يشير مصطلح التجارة الخارجية إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول أخرى، بينما الثاني يشير إلى نظرية شمولية، بمعنى مجمل العلاقات التي تنموا بين دول العالم.

1.تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

1.1.المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية المتمثلة في صورها الثلاثة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[1]

2.1.التجارة الخارجية هي كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.[2]

3.1.التجارة الخارجية هي حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال.[3]

4.1.أما الصفقات التجارية التي تشملها التجارة الخارجية، فيمكن تصنيفها إلى ما يلي: [4]

1.4.1.تبادل السلع الملموسة: كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية.

2.4.1.تبادل الخدمات: كالخدمات السياحية، وخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية.

3.4.1.حركة رؤوس الأموال: المعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروض والاستثمارات الأجنبية.

---

[1] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص12.

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993، ص36.

[3] حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان،2000، ص 14.

[4] نفس المرجع، ص 14.

4.4.1.تبادل عناصر الإنتاج المختلفة: المتمثلة بانتقال الأيدي العاملة من بلد لأخر سواء باستقطاب الكفاءات أو بالهجرة الاختيارية بحثا عن العمل بأجر مرتفع.

من التعريفات السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

2.الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية

كل من التجارة الداخلية والخارجية تكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين التجارتين تكمن فيما يلي:[1]

- ✓ التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- ✓ التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
- ✓ اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.
- ✓ مرحلة النمو الاقتصادي في العالم (الرواج، الكساد).
- ✓ وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.
- ✓ سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.
- ✓ اختلاف النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية.
- ✓ وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية.

3. أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
- ✓ اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.
- ✓ تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- ✓ التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

[1] رشاد العصار، مرجع سابق، ص ص 13-14.

[2] نفس المرجع، ص13.

- ✓ نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- ✓ الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- ✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

إذا كانت التجارة الخارجية ترتبط ارتباطا مباشرا بفائض الإنتاج والرغبة في الاستهلاك المتنوع فهي بذلك ترتبط إلى حد كبير بالعوامل المؤثرة في الإنتاج مرة والاستهلاك والنقل مرة أخرى، ومن بين ذلك العوامل الجغرافية التي يكون أساسها وجود فروق طبيعية وبشرية واضحة في مناطق العالم من شأنها أن تجعل كل منطقة في حاجة إلى المناطق الأخرى في تصريف فائض الإنتاج ومن أهم هذه العوامل نذكـر ما يلي:

1. الظروف المناخية

إن الظروف المناخية والطبيعية تؤثر تأثيرا كبيرا على كميات إنتاج السلع في أي دولة من دول العالم المختلفة وقد تؤدي هذه الظروف إلى تخصص دولة ما في إنتاج المواد الأولية أو بعض النشاطات الزراعية أو الصناعية بالإضافة لما لها من الدور الكبير في قيام المبادلات الدولية، وذلك لاختلاف مناخ المناطق من مناخ حار ومناخ بارد وأخر استوائي. حيث يؤثر هذا المناخ على طبيعة النشاط ونوع الإنتاج في كل مـنطقة مناخية وذلك لأن لكل إنتاج مناخ خاص لا يمكن إنتاجه في غير ذلك المناخ، وبالتالي تتخصص كل دولة في إنتاج المنتج حسب المناخ السائد وتبادله بإنتاج آخر لا يمكن إنتاجه في ذلك المناخ ومنه قيام التجارة الخارجية.

إلا أن الملاحظ على هذا العامل أنه قد ضعف تأثيره، نظرا لمدى التطور التكنولوجي الذي أصبح استعماله يمكن من التغلب على الظروف المناخية السائدة. مثل استعمال البيوت البلاستيكية أو الصوبات الزجاجية، ولهذا نرى العديد من السلع التي كانت لا تظهر إلا في مواسم معينة، موجودة طوال العام على الرغم من أنها قد تكون صيفية أو شتوية.[1]

2. اختلاف في الموارد الطبيعية

إن عدم التوزيع المتكافئ للموارد الأولية بين دول العالم المختلفة، ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.[2]

[1] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر، القاهرة،2007 ، ص29.

[2] حسام علي داوود وآخرون، مرجع سابق، ص16.

هناك دول تتوفر فيها الموارد الطبيعية بغزارة في حين تفتقر إليها الكثير من الدول، حيث أن هناك دول لديها ما يزيد عن حاجتها ودول في أمس الحاجة لتلك الموارد، وهكذا تقوم الدولة التي لا يتوفر لديها مثل هذه الموارد بشرائها من الدول الغنية بها أي قيام تبادل دولي بينهما.

كذلك بالنسبة للأراضي الزراعية الخصبة حيث لا يمكن أن تتوفر لدى جميع الدول، لذلك نجد دول لديها وفرة في منتجات التربة الخصية في نفس الوقت تكون تلك المنتجات نادرة في دول أخرى، فتتم عمليتي الشراء والبيع أي أن الندرة الناتجة عن التفاوت في التربة الخصبة، كانت سببا في قيام التجارة الخارجية.[1]

3. الاختلاف في الموارد البشرية

هناك اختلاف شاسع في حجم الموارد البشرية المتوفرة في كل دولة، حيث أن الدول النامية تعاني من زيادة في عنصر الموارد البشرية في سوق العمل، في حين تعاني الدول المتقدمة من نقص في الموارد البشرية، حيث أن هذا الاختلاف يؤثر على نوعية التخصص في كل دولة من دول العالم.

إن ندرة الموارد البشرية بتلك الدول أدت إلى ارتفاع أجور العمال، وزيادة الحاجة إلى استقطاب قوى بشرية من دول أخرى، ومنه ينتقل العنصر البشري من حيث غزارته والأجر المنخفض إلى حيث الندرة والأجر المرتفع وهذا ما يعرف بالهجرة الدولية. ويمكن أن تتعدى مسألة ندرة العنصر البشري إلى ندرة العنصر البشري الماهر والقادر على الابتكار، فهناك صناعات وأنشطة تحتاج إلى مهارات قد لا تتوفر في الدول الكائن بها المصنع، ومن هنا تظهر الحاجة إلى استقطاب عناصر بشرية ماهرة من دول الأخرى.

ويمكن لبعض الدول ذات العناصر البشرية الوفيرة أن تتخصص في الصناعات كثيفة العمالة، مثل النسيج أو الصناعات الزراعية.

أما بالنسبة للدول التي تعاني نقص في عرض الموارد البشرية، فقد تتخصص في الصناعات كثيفة رأس المال كصناعة الآلات، السفن، إلكترونيات، صناعة غزو الفضاء.[2]

4. اختلاف في حجم رؤوس الأموال

إن من أهم أسباب التفاوت في الإنتاج هي وفرة أو ندرة رؤوس الأموال، فبعض الدول تتوفر على رصيد كبير من رأس المال مثل الدول المتقدمة، وهو ما يساعدها على القيام بالتحسينات صناعية كبيرة ومناسبة لظروف وطبيعة الدولة. والتخصص في إنتاج السلع كثيفة رأس المال وتصدير الفائض من الأموال للخارج للاستفادة منه في إقامة المشاريع، في حين نجد دولا أخرى تعاني ندرة نسبية في رأس المال، الأمر الذي يعيق عملية التنمية والتقدم الصناعي لأنه يحتاج إلى رأس مال كبير، لذلك تلجأ هذه الدول إلى سبل عدة لجذب رؤوس الأموال حيث يمكن أن تنتقل رؤوس الأموال هذه في شكل قروض لإقامة المشروعات، أو في شكل استثمارات مباشرة مثل الذي تقوم

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 28-29.

[2] نفس المرجع، ص31.

به الشركات متعددة الجنسيات، أو في شكل استثمارات غير مباشرة مثل الاستثمارات في البورصة من طرف المستثمر الأجنبي.

هذا ما يعرف في التجارة بالحركات الدولية لرؤوس الأموال، ولكن هناك مشكلة يمكن أن تظهر من هذه الحركة وهي تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة المقرضة والتي تتحكم في سياساتها وأسواقها.[1]

5. اختلاف في مستويات الأسعار

لو طبقنا قوانين العرض والطلب على المستوى الدولي، لوجدنا أن المستهلك يبحث عن السعر المنخفض في المقابل يبحث المنتج على أعلى الأسعار، فمثلا حين تكون السلعة متوفرة في دولة ما سوف يكون بالطبع سعرها منخفضا وبالمقابل تكون نادرة في دولة أخرى ويكون سعرها مرتفع، وهذا يؤدي إلى انتقال السلعة من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية حيث السعر المرتفع، وبالتالي يحقق المستهلك أقصى إشباع بأقل تضحية، في حين يحقق المنتج ربحا أعلى من لو أنه اقتصر على السوق المحلية.

ومن خلال النقاط السابقة نجد أن تفاوت الدول في وفرة وندرة عناصر الإنتاج المختلفة، أمر لابد منه وعلى أساسه تتباين تكاليف الإنتاج والأسعار.

وبالتالي فإن قيام التجارة الدولية قد ينحصر في اختلاف وفروق الأسعار بين السلع المختلفة المنتجة محليا والمستوردة من الخارج.[2]

6. تكاليف النقل

إن تكاليف النقل تؤثر وبشكل كبير على مدى اتساع سوق هذه السلعة، حيث أنها من تكاليف إنتاج السلعة أي من سعر السلعة، حيث أن الدولة التي تستطيع أن تقيم مصانعها بقرب من الشواطئ والمرافئ تستطيع أن توسع نطاق تصريف منتجاتها، في حين أن الدولة الأخرى والتي مصانعها بعيدة عن مناطق التصريف يصعب تصريف هذه المنتجات.

إن المنتجين يحاولون التخصص والتوجه إلى المنتجات التي يسهل نقلها إلى الأسواق، ومن هذا المنطلق نجد أن تكاليف النقل تؤثر على القدرة الكلية التي تتمتع بها الدولة في التخصص، حين قيام التخصص بين دول العالم المختلفة، بحيث تتخصص بعض الدول في إنتاج سلعة معينة، إلا أن ارتفاع تكاليف نقل هذه السلعة قد يفقدها ميزة التخصص هذه. [3]

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 31.

[2] نفس المرجع، ص32.

[3] نفس المرجع، ص 32.

المطلب الثالث: النتائج المترتبة على قيام التجارة الخارجية

تهتم دراسة التجارة الخارجية بنفس الأسئلة التقليدية في الاقتصاد عموما وهي ماذا تنتج وكيف يتم الإنتاج ولمن ننتج، كذلك يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى المشكلة الاقتصادية أو ما يسمي بمشكلة الندرة النسبية، وتتمثل أهم النتائج المترتبة على قيامها: [1]

1. التجارة الخارجية كمحرك لعناصر الإنتاج

إن قيام التجارة الخارجية يجعل عوامل الإنتاج تتحرك من المناطق حسب معيار الندرة النسبية ولا يعني أن كل العناصر تنتقل من بلد لأخر، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الوفيرة نسبيا والعكس صحيح مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التكلفة.

2. التجارة الخارجية ودورها في إعادة توزيع الدخل

ذلك أن عناصر الإنتاج تمتاز بالوفرة النسبية في بلد ما ستجد لها أسواقا في بلد أخر بعد انتقالها للخارج، ما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالي زيادة عوائد أصحاب تلك العوامل التي تتصف بالوفرة في البلد الأول والعكس بالنسبة للدولة التي تتصف بالندرة النسبية.

3. التجارة الخارجية كعنصر مؤثر في التنمية الاقتصادية

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في التنمية، وتشارك مشاركة فعالة في النمو الاقتصادي في البلدان الأخذة في النمو، فالصادرات عامل إضافة للدخل والواردات من المواد الأولية والمعدات والخبرات الفنية تساهم في البناء الإنتاجي، مما يحقق فرص عمل إضافية، كذلك توفير بعض السلع الاستهلاكية الضرورية.

4. تسعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية

تعمل على زيادة معدلات التنمية في الدول الأخذة بالنمو لإمكان إزالة الفوارق الكبيرة بين مستويات المعيشة ونشر التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بانتقال الفنون الإنتاجية.

5. التجارة الخارجية تساهم في زيادة حجم التوظيف.

6. التجارة الخارجة والاتجاهات الاقتصادية والسياسية.

قد تستخدم التجارة الخارجية لخدمة الأغراض العسكرية أو لأغراض اقتصاديات إحدى الدول أو لغرض الحصار الاقتصادي، كل هذا بسبب الخلافات الدولية والصراع العنيف للسيطرة على عوامل الإنتاج.

7. التجارة وأثرها في توازن ميزان المدفوعات

هناك طرق مختلفة وسياسات تجارية تضعها الدول وتهدف من وراءها إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كفرض رقابة على الصرف، أو وضع قوانين لتشجيع الصادرات وربما بعض الإعفاءات للمواد الأولية اللازمة للمنتجات التي تصدر فيما بعد.

[1] أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ في علم الاقتصاد، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص ص 342-345.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تهدف نظريات التجارة الخارجية إلى تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية وتوضيح المكاسب التي تترتب عن قيامها، لذا نحاول في هذا المبحث عرض أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية.

المطلب الأول: الفكر التجاري عند التجاريين

ظهرت في المجتمع الأوربي أراء اقتصادية خلال العصور الوسطي نتج عنها بروز فكر اقتصادي أطلق عليه اسم الفكر التجاري، وظل سائدا بأفكاره في مطلع القرن الثامن عشر، ولقد شمل هذا التيار اقتصاديين ورجال أعمال من خلال عرض لأرائهم المختلفة حول التجارة الخارجية.

وقد قام فكرهم على جملة الفروض التالية: [1]

- ✓ تقاس ثروة الأمم بما تملكه من معادن نفيسة تتمثل في الذهب والفضة.
- ✓ يقوم النمو الاقتصادي على جهود طبقة التجاريين بصفة أساسية فهي الطبقة الدافعة للنمو.
- ✓ إن القطاع الخارجي أو المتغيرات الخارجية تعتبر القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي.
- ✓ ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث لا يؤمن الفكر التجاري بالحرية الاقتصادية فلا بد من تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي.
- ✓ أن الاقتصاد يعمل دائما عند مستوي أقل من التوظيف الكامل.

ولقد تلخصت أهدافهم في جمع أكبر قدر ممكن من المعدن النفيس (الذهب والفضة)، التي كانت في نظرهم أساس ثروة الأمم، ويمكن الحصول عليها إما من المناجم والتي هي محدودة في عدد من الدول أو عن طريق التجارة الخارجية.

ولقد دعوا إلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، عن طريق تشجيع الصادرات وتقييد الواردات وخاصة الكمالية منها، لكي يمكنها من إيجاد فائض في ميزان مدفوعاتها.

وركز التجاريون أفكارهم على أن تحقق فائض دائم في الصادرات هو السبيل الأمثل للحصول على أكبر قدر ممكن من المعدن النفيس وتعزيز القدرة الشرائية للدولة، ووضعوا جملة من السبل الممكنة من ذلك وتتمثل في: [2]

- ✓ تشجيع استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة، ومنع تصدير المواد الأولية الموجودة في الدولة إلا بعد تصنيعها.
- ✓ منع تصدير الآلات والمعدات الصناعية وهجرة العمالة الماهرة، بل يفضل استيراد الآلات والمعدات وهجرة العمالة إلى الدولة والتشجيع على ذلك بشتى الوسائل.
- ✓ فرض ضرائب جمركية كبيرة على بعض المنتجات المستوردة وخاصة التي تنتج داخل الدولة.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 36.

[2] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص ص 18-19.

- ✓ التشجيع على التصدير بتقديم إعانات للصناعة التصديرية وذلك عن طريق الإعفاءات من الضرائب وتقديم إعانات.
- ✓ الدعاية للمنتجات الوطنية في الداخل والخارج، من أجل التوسيع وكسب أسواق جديدة وخاصة في الدول المكتشفة حديثا.
- ✓ محاولة تخفيض تكاليف الإنتاج المعد للتصدير إلى أدنى حد، من خلال جملة من السياسات كالأجور المنخفضة.
- ✓ إقامة المصانع قرب الموانئ لمساعدتها على التطور، وكذا إنشاء مستودعات كبيرة للسلع المعدة للتصدير.

أن تركيز التجاريين على تحقيق فائض في الإنتاج لتقوم الدولة بتصديره للحصول على أكبر ثروة ممكنة، إنما هو السبيل الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى النهوض بالقدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية للدولة وخاصة الصناعية منها، حيث أنهم طوروا أهدافهم من تشجيع الصادرات للحصول على المعدن النفيس إلى زيادة الإنتاج وتنويعه ورفع كفائتة لزيادة التبادل مع الخارج وتحقيق فائض في الميزان التجاري لصالح الدولة.

ومن ناحية أخرى فلقد اهتم التجاريون وأكدوا على ضرورة الحد من الواردات، وذلك بفرض الرسوم وحظر شراء السلع تامة الصنع والممكن تصنيعها داخل الدولة، إلى جانب تشجيع استيراد المواد الأولية.

ومن البديهي ألا تبرز أمام التجاريين مسألة التوازن الخارجي، حيث أنهم صبوا جل اهتمامهم على زيادة دخل الدولة وارتفاع حقوقها عن ديونها، وأكدوا على أن تحافظ الدولة على عدم توازن ميزان التبادل الخارجي، وأن يكون مختلا لصالح الدولة واعتبروا انه من الضروري أن تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وخاصة التجارة الخارجية. لان تحقيق فائض في التجارة يسمح بتدفق المعدن النفيس وزيادة ثروة الدولة. [1]

المطلب الثاني: الفكر التجاري عند الكلاسيك

برزت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، لتحاول معالجة أفكار التجاريين، من خلال أراء عدد من رواد هذه المدرسة " أدم سميث، ديفيد ريكاردو ...". الذين حاولوا الإجابة على السؤال الرئيسي للنظرية، وهو الكشف عن أسس التبادل التجاري الدولي الذي يفيد كلا من طرفي التبادل وتنقسم النظرية الكلاسيكية إلى النظريات الجزئية التالية:

1.نظرية النفقات " الميزة المطلقة " (أدم سميث) Adam smith "

1.1.عرض النظرية:

تستند النظرية على ما يلي:[2]

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، درا الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص10.

[2] نفس المرجع، ص11.

من خلال عرض أدم سميث لنظرية الميزة المطلقة انتقد كل ما من شأنه أن يعيق التقسيم الدولي والداخلي للعمل، وأكد أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة، تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي.

وفسر قيام التجارة الدولية من خلال هذه النظرية أن الدولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، وتبادل فائض إنتاجها مع الدول التي لها فائض في السلع التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها.

ويقصد بالميزة المطلقة أقل تكلفة تنفق على سلعة أو خدمة واحدة تنتجها دولتين معا، وهذا يعني أن الفكرة العامة التي تستند عليها هذه النظرية، هي أن الميزة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكلفة أقل من الدولة الأخرى.

وتتحدد نفقة إنتاج السلعة انطلاقا من كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهذا ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.

وهذا التخصص الدولي يرجع بالنفع على الدولتين، وذلك بازدهار التجارة الدولية عن طريق تصدير الفائض الموجود لدى الدولتين، والوصول إلى حالة الإشباع والتوظيف بشكل أفضل، كما يمكن التبادل الدولي القائم على الميزة المطلقة من اقتصار المنتجين على إنتاج السلع التي لا تتمتع الدول الأخرى بميزة مطلقة في إنتاجها وهكذا يتم توجيه واستغلال الإنتاج أحسن استغلال ممكن. [1]

2.1.فرضيات النظرية:

لقد استند أدم سميث في وضع نظرية الميزة المطلقة على الفرضيات التالية: [2]

- ✓ اعتبر أن هذه النظرية امتداد لنظريته في التجارة الداخلية، ويقومان على نفس الفرض وهو قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين مختلف الدول، وتؤدي التجارتين معا إلى تسارع نطاق السوق أمام السلع التي تتمتع فيها الدول بميزة مطلقة.
- ✓ التجارة الخارجية تعود بالفائدة على جميع الدول المشاركة في التبادل الدولي.
- ✓ تسهم التجارة الخارجية في تحقيق قدر كبير من تراكم رأس المال والقدرة الإنتاجية لجميع أطراف التبادل الدولي.
- ✓ ترتكز على النفقات المطلقة، أي أن اختلاف النفقات المطلقة لإنتاج نفس السلعة بين دولتين هو أهم سبب لقيام التبادل الدولي بينهما.

3.1.انتقادات النظرية:

لقيت النظرية جملة من الانتقادات نلخص أهمها في النقاط التالية: [3]

- ✓ عرض أدم سميث نظرية التجارة الخارجية انطلاقا من نظرية التجارة الداخلية، وكلا منهما يختلف عن الأخر في شكله وخصائصه ونظرياته.

---

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 38.

[2] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2000، ص ص 153-157.

[3] نفس المرجع، ص158.

- ✓ يمكن أن تكون هناك دولة لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة، ومنه فإنها لا تستطيع التصدير وبالتالي لا يمكنها الاستيراد لعدم القدرة على الدفع، وقد يؤدي هذا إلى انكماش حجم التجارة الخارجية.
- ✓ النظرية غير واقعية حيث في الواقع هناك العديد من الدول تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج بعض السلع إلا أنها تفضل استيرادها من الدول التي تتمتع فيها بميزة أقل، مثل استيراد الولايات المتحدة الأمريكية المنسوجات من شرق أسيا مع أنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها.

2.نظرية النفقات (الميزة النسبية) "ديفيد ريكاردو " David ricar"

1.2.عرض النظرية:

تستند هذه النظرية على ما يلي: [1]

تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بنفقة نسبية اقل، أي تكاليف إنتاجها أرخص نسبيا، وتستورد السلعة التي تتمتع فيها الدول الأخرى بنفقة نسبية اقل، حيث أن الاختلاف في الميزة النسبية هو الأساس الذي يقوم عليه التبادل الدولي.

وعليه فان أساس التبادل الدولي ليس التكلفة المطلقة وإنما على أساس التكلفة النسبية لكلا البلدين حيث نقارن النسبة في التكلفة والتي لها أقل نسبة، تتخصص في ذلك المنتج والأخرى تتخصص في المنتج الأخر.

ومنه لكي يقوم التبادل التجاري بين دولتين ينتجان نفس السلع، فان الشرط الضروري والكافي هو اختلاف التكاليف النسبية.

ويقصد بالتكاليف النسبية إحدى التعريفيين التاليين:

- ✓ النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في الدولتين.
- ✓ النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل الدولة الواحدة.

ويمكن شرح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-1) يوضح تكاليف الإنتاج مقدرة بساعات العمل

الدولة / السلعة	القماش	القمح	النفقة النسبية
الولايات المتحدة الأمريكية	40	20	0.5
مصر	20	15	0.75
النفقة النسبية	0.5	0.75	

المصدر: عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي، بيروت، ص 73.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 12-13.

من خلال بيانات الجدول رقم (1-1) نلاحظ أن النفقات النسبية وحسب التعريف الأول، في مصر بالنسبة للو.م.أ هي 0.50 في إنتاج القماش و 0.75 في إنتاج القمح، وحسب التعريف الثاني فإن النفقات النسبية للقمح بالنسبة للقماش هي 0.75 في مصر و 0.50 في الو.م.أ.

ومنه نلاحظ أن النفقات النسبية لإنتاج القمح في أمريكا أقل منها في مصر، والنفقات النسبية لإنتاج القماش في مصر أقل منها في أمريكا، من هنا نقول إن للو.م.أ ميزة نسبية على مصر في إنتاج القمح ولمصر ميزة نسبية على الو.م.أ في إنتاج القماش، ومنه على أساس النفقات النسبية يقوم التبادل الدولي بين مصر والو.م.أ بأن تتخصص الو.م.أ في إنتاج القمح ومصر في إنتاج القماش ويتم التبادل.

وبالتالي فإنه ستعود الفائدة على الدولتين ولو في حالة كون لدولة ميزة مطلقة على دولة أخرى، أي نفقة مطلقة أقل في إنتاج كلا السلعتين مثل مصر في الجدول، وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى.[1]

2.2.فرضيات النظرية:

تستند نظرية الميزة النسبية على مجموعة الفرضيات التالية: [2]

- ✓ وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
- ✓ تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق، ولا يمكن التأثير على السعر السائد ويمكن الحصول على المعلومات، والدخول الحر إلى السوق والخروج لمن شاء، وأن تتساوى جميع أسعار السلع مع التكلفة الحديثة لإنتاجها.
- ✓ حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- ✓ ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، أي أن عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة، وهذا يعني أن منحني عرض السلعة يكون أفقي.
- ✓ ثبات المستوي التكنولوجي وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية داخل الدولة، مع اختلافه بين الدول.
- ✓ انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية.
- ✓ يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة.
- ✓ استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.
- ✓ تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.
- ✓ التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

[1] عادل احمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي، بيروت، ص 73.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 39-40.

3.2.تقيم النظرية وانتقاداتها:

لا يمكن رفض نظرية ريكاردو بالكامل لأنها تحمل في طياتها جانبا من الصحة، وهو استنادها إلى أن عامل التكلفة هو الذي يحكم التبادل الدولي، ولكنه يعتبر إحدى العوامل لذلك فهي أهملت جملة من العوامل، ولم تأخذ بعين الاعتبار واقع التجارة الخارجية، وبقيت في إطارها التجريدي ومن أهم الانتقادات نجد: [1]

- ✓ اعتماد النظرية على نظرية العمل للقيمة، فهي تهمل بذلك تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى، بالإضافة إلى أنها تفترض تجانس العمل وهذا الافتراض لا يمكن أن يتحقق واقعيا، كما قامت النظرية على افتراض اشتراك العمل بنسبة ثابتة في إنتاج كل سلعة، وهذا الافتراض يجعل التحليل ساكنا ومن ثم غير واقعي لأن العمل يستخدم بنسبة متغيرة في الإنتاج.
- ✓ تفترض النظرية تشابه الأذواق بين الدول المختلفة وهذا غير واقعي، لأن الأذواق تختلف باختلاف الدخول وكذا حدوث نمو اقتصادي وتطور العلاقات التجارية بين الدول.
- ✓ تستند نظرية الميزة النسبية إلى أن الزيادة في الإنتاج نتيجة التخصص يكون في ظل ثبات التكلفة ومنه يكون التخصص كاملا لكن في الواقع تزايد حجم الإنتاج يؤدي إلى تناقص التكلفة، ومنه قد تزيد الميزة النسبية. وقد أثبت" فرنك جرهام" أن التخصص الكامل غير ممكن عن طريق الميزة النسبية في إنتاج السلعة التي تدخل في إطار التجارة الخارجية.
- ✓ تجاهل النظرية عدة عوامل تلعب دورا مهما في التبادل الدولي، مثل أثر التغيرات في التكنولوجية وتكاليف النقل وذلك لما للتطورات التكنولوجية من أثر في تغير العرض داخل الدولة، وفي السوق الدولية وكذلك تكاليف النقل حيث أن ارتفاعها يفقد خاصية الميزة النسبية في إنتاج السلعة.
- ✓ قامت النظرية على فرضية التشغيل الكامل والمنافسة الحرة وحرية التجارة الخارجية، وهذه الفروض غير محققة واقعيا، حيث بالنسبة للتشغيل الكامل وكما أثبت كينز على إمكانية وجود قدر معين من البطالة في الاقتصاد وإمكانية تحقيق التوازن عند مستوي أقل من التشغيل الكامل، أما حرية التجارة فكل دولة تفرض قيود على حركة السلع بينها وبين الدول الأخرى.

هذا بالإضافة إلى قصور النظرية عن تفسير بعض حالات، مثل وجود دولة واحدة لديها ميزة نسبية في إنتاج سلعتين، وعدم إمكانية التنبؤ بما ستكون عليه تلك الميزة في المستقبل لعدم التحديد بدقة أسباب تلك الميزة.

[1] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص ص 164-165.

3.نظرية القيم الدولية "جون ستيورات ميل" johnstuart Mill "

1.3.عرض النظرية:

تستند النظرية على ما يلي:[1]

استطاع جون ستيورات ميل تحليل نظرية نفقات النسبية في مدى علاقتها بالتبادل الدولي، وإبراز أهمية طلب كل من الدولتين في تحديد معدل التبادل الدولي (معدل المقايضة الدولية).

فمن خلال هذه النظرية نجد أن معدل التبادل الدولي يتحدد انطلاقا من الطلب المتبادل، من طرف كل دولة بالنسبة لمنتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الخارجية، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات متساوية مع قيمة الواردات لكل دولة.

ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ج.س.ميل، على مدى قوة طلب الدول على منتجات الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب، ويتحدد على أساسين هما:

- ✓ معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى.
- ✓ معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية.

وكلا من هذين المعدلين يتحدد على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة لنفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة.

وكلما اقترب معدل التبادل الداخلي من معدل التبادل الدولي، كان نصيب الدولة من التجارة الخارجية ضئيلا والعكس إذا كان هناك فرق بينهما، ولهذا فقد أكدا ميل على أنه يمكن للدولة الصغيرة أن تحقق مكسب أكبر من الدولة الكبيرة من خلال التجارة الخارجية.

ولقد دعا من خلال هذه النظرية إلى التوجه نحو الأسواق الرخيصة والتوسع في الخارج باسم الكسب الدولي وعلى الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الكبيرة، وهذا لن يؤثر على ذلك المعدل نظرا لارتفاع مستوى المعيشة في الدولة الكبيرة وكبر حجم طلبها.

2.3.فرضيات النظرية:

تقوم نظرية القيم الدولية على الافتراضات التالية:[2]

- ✓ في حالة قيام تجارة بين دولتين على سلعتين، فإنه سوف تتساوى القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على سلعة الدولة الثانية مع طلب الدولة الثانية على سلعة الدولة الأولى.
- ✓ معدلات التبادل الدولية سوف تقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين، وهذا راجع لعدم وجود قاعدة عامة للأذواق والحاجات للمستهلكين، لذلك لا يمكن التنبؤ عند أي نسبة سوف يتم التبادل.

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي، بيروت، 2006، ص 58.

[2] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 167.

- ✓ يتحدد موقع معدلات التبادل على أساس الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، وكذلك مرونة هذا الطلب حيث أن الفائدة الأكبر من التجارة الخارجية تعود للدولة ذات طلب غير مرن، أما الدولة ذات الطلب المرن فتعود عليها الفائدة الأقل.
- ✓ تعتبر نفقات النقل ذات الأثر المزدوج بالنسبة للتجارة الخارجية، فهي تزيد في ارتفاع سعر السلعة، إلا أن يكون مرتفعا في الدولة المستوردة على ما هو في الدولة المنتجة، ومنه سوف لن يتم تبادل السلعتين وفقا لمعدل التبادل السائد.

في حالة افتراض عدم وجود هذه النفقات، وفي حالة وجودها سوف تؤدي إلى تغير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات ومن ثم تغير معدل التبادل.

3.3.منحنيات الطلب المتبادل:

استخدم الفريد مارشال منحنيات الطلب المتبادل أو ما يسمي (منحنيات مرشال) لشرح نظرية القيم الدولية حيث أن تحليل منحنيات الطلب المتبادل تساعد على تحديد معدل التبادل الدولي والفائدة التي تعود على كل دولة من التجارة الدولية.

الشكل رقم (1-1): منحنيات الطلب المتبادل

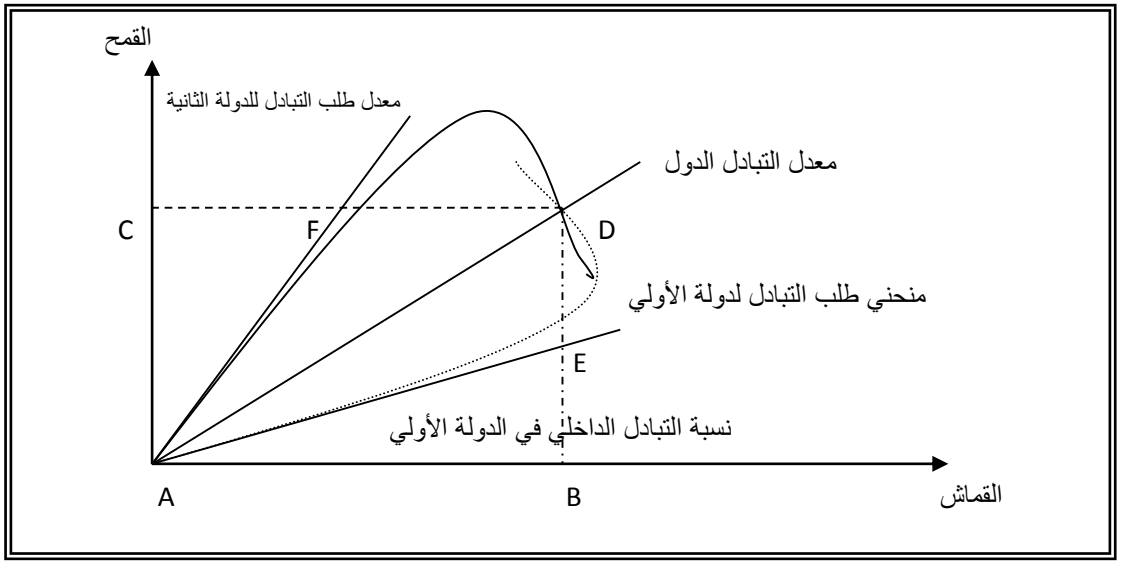

المصدر: دومينيك سالفاتور، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص54.

ومن خلال الشكل رقم(1-1) نجد أن نسبة التبادل الداخلي في البلد الأول يمثلها ميل الخط AE، نسبة التبادل الداخلي في الدولة الثانية يمثلها ميل الخطAF ، ومن خلال نسبة التبادل الداخلي في البلد الأول يستطيع منتج السلعة الأولي الحصول على السلعة الثانية مقدارها BE، مقابل كمية من السلعة الأولى مقدارهاAB في حين يستطيع منتج السلعة الأولى الحصول من خلال السوق العالمية على كمية من السلعة الثانية مقدارها نفس

الكمية من السلعة الأولى .أي أن منتج السلعة الأولى يحقق كسبا من التبادل الدولي مقداره ED وحدة من السلعة الثانية.

وطبقا لنسبة التبادل الداخلي في الدولة الثانية يستطيع منتج السلعة الثانية، الحصول على كمية من السلعة الأولى مقدارها CF مقابل كمية من السلعة الثانية مقدارها AC، في حين يستطيع الحصول في السوق العالمية على كمية من السلعة الأولى مقدارها CD مقابل الكمية من السلعة الثانية، أي أن منتج السلعة الثانية يحقق كسبا من التبادل الدولي مقداره FD وحدة من السلعة الأولى.[1]

4.3.تقييم النظرية:

إن النظرية ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ الدول عند التبادل الدولي، حيث أنه في حالة عدم تكافؤ الدول فإن التبادل الدولي لا يتأثر بالطلب المتبادل، ونسبة التبادل الدولي لا تتحدد بهذا الطلب لأنه لا يمكن للدولة الكبيرة أن تملي شروطها على الدولة الصغيرة.

إن شرط التكافؤ لقيم الصادرات والواردات لكلا الدولتين لتحقيق استقرار التبادل الدولي يعتبر قيد على هذه النظرية. [2]

4.التقليديين الجدد

1.4. نظرية تكلفة الفرصة البديلة (جوتيفريد هابرلر) "jotevrid haberlr"

تقوم هذه النظرية على ما يلي:[3]

انتقد هابرلر الأساس الذي تقوم عليه نظرية الميزة النسبية في اعتماد نظرية العمل في القيمة واعتمد بدلا ذلك على فكرة تكلفة الفرصة البديلة في تفسير التبادل الدولي، ويقصد بتكلفة الفرصة البديلة التكلفة المضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع.

ويؤكد هابرلر أن تكلفة الفرصة البديلة هذه تسمح بمقارنة المزايا التي تتمتع بها دولة معينة في إنتاج سلعة معنية، بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى، وعندها يمكن مقارنة نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية تستخدمها.

وطبقا لتحليل تكلفة الفرصة البديلة، فإن تكلفة السلعة يتم قياسها عن طريق عدد الوحدات التي يتم التضحية بها من سلعة ما، في مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى، فمثلا في حالة كون الموارد المتاحة في اقتصاد ما تستخدم لإنتاج المنسوجات والقمح، فإن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج المنسوجات تقاس بعدد الوحدات الممكن التنازل عنها من القمح للحصول على وحدة إضافية من المنسوجات والعكس بالنسبة للقمح.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 87-90.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص59.

[3] نفس المرجع، ص ص 62 – 63.

ولقد حاول هابرلر استخدام تكلفة الفرصة البديلة لتحديد المزايا في التبادل الدولي، وهذا عن طريق ما سماه بمنحنيات الناتج المتساوي أو ما يعرف منحنيات الإحلال والتي تعرف أيضا منحنيات السواء الإنتاجية، ويبين هذا المنحنى كل الكميات المختلفة من سلعتين معينتين خلال مدة زمنية محددة، وذلك بكمية محدودة من عناصر الإنتاج، ومن خلال المنحنى نجد أن إنتاج الدولة سيكون محدود بكمية عناصر الإنتاج التي تمتلكها الدولة، حيث أن كلما أنتجت كمية كبيرة من إحدى السلعتين كان عليها أن تنتج كمية أقل من السلعة الأخرى، ويقوم التبادل الدولي انطلاقا من اختلاف الأثمان النسبية للسلعتين في الدولتين، وأن معدل التبادل الدولي يتحدد من خلال تلاقي قوى العرض والطلب في الدولتين معا، وأنه سوف يقع ما بين معدلي التبادل الداخلي في كلتا الدولتين.

2.4.نظرية وفرة عوامل الإنتاج " هيكشر أولين " Heckscher – ohlin "

1.2.4.عرض النظرية:

تمكن الاقتصاديان هيكشر وأولين من إيضاح الأسس التي تقوم عليها الميزة النسبية بين الدول وكذلك إيضاح مدى تأثير التجارة الدولية على عوائد عوامل الإنتاج في كلتا الدولتين، وذلك من خلال نشر هيكشر لمقالته تحت عنوان (أثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل1919) والتي تمكن أولين من تنقيحها في كتابة (التبادل الإقليمي والتجارة الدولية1933)، وقد تم توجيه انتقادات لنظرية النفقات النسبية من خلال اعتمادها على نظرية العمل في قياس القيمة، و أكدا أن الأسعار تتحدد نتيجة تلاقي قوي العرض والطلب، ولقد أرجع هيكشر أسباب قيام التبادل الدولي إلى عاملين أساسيين:

- ✓ اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول.
- ✓ اختلاف نسب مزج عناصر الإنتاج في دول إنتاج السلع.

وقامت النظرية على أساس أن تفاوت نصيب الدول من وفرة وندرة عوائد الإنتاج، هو المسؤول على تفسير التجارة الخارجية، وهذا الاختلاف في وفرة وندرة عناصر الإنتاج يؤدي بدوره إلى الاختلاف في نسب أثمانها وانطلاقا من هذه الوفرة أو الندرة لعناصر الإنتاج يتم التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج المنتج الوفير عنصر الإنتاج وتصدر فائض إنتاجه، مقابل استيراد السلع الأخرى نادرة عنصر الإنتاج، وبالتالي يحدث تبادل دولي وهذا التبادل سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المتوفرة في كل دولة، بعدما كانت منخفضة قبل قيام التجارة الخارجية وذلك لوفرتها.[1]

2.2.4.فرضيات النظرية:

استند هيكشر وأولين في وضع هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات نلخص أهمها في النقاط التالية: [2]

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 48.

[2] عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص ص 111 – 113.

- ✓ افتراض وجود دولتين وسلعتين وكذا عاملين من عوامل الإنتاج العمل، رأس المال.
- ✓ تشابه التكنولوجيا في كل من الدولتين وعليه فإن وظائف الإنتاج واحدة في كل من الدولتين.
- ✓ ثبات غلة الحجم للإنتاج كل من الدولتين.
- ✓ التخصص غير التام في كل من الدولتين.
- ✓ تشابه الأذواق في كل من الدولتين.
- ✓ وجود حالة منافسة الكاملة في أسواق السلعتين وفي أسواق عناصر الإنتاج في الدولتين.
- ✓ حرية حركة عوامل الإنتاج داخل الدولة وعدم قدراتها على التنقل والتحرك دوليا.
- ✓ حرية التجارة الدولية وعدم وجود أي عوائق مثل تكاليف النقل والتعريفة الجمركية.
- ✓ اختلاف كثافة عوامل الإنتاج في السلع محل التبادل، فالسلعة الأولى كثيفة رأس المال والسلعة الثانية كثيفة العمل.

3.2.4.صور وأشكال نظرية " هيكشر أولين " Heckscher – ohlin "

قدمت هذه النظرية في صورتين، النظرية التي تتعامل مع السلع المصدرة والمستوردة، والنظرية الثانية هي نظرية مساواة أسعار عناصر الإنتاج.

1.3.2.4.نظرية هيكشر أولين التي تتعامل مع السلعة المصدرة والمستوردة

انطلاقا من الفروض التي اعتمدتها نظرية هيكشر وأولين، فإن الدولة تنتج وتصدر السلعة التي يتطلب إنتاجها عنصر الإنتاج الموجود في الدولة بصورة وفيرة نسبيا وسعره منخفض، في حين تستورد السلع التي تتميز فيها الدولة بندرة نسبية وسعرها مرتفع، أي أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تنتج وتصدر السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل نسبيا.[1]

2.3.2.4.نظرية مساواة أسعار عناصر الإنتاج

أثبت هذه النظرية الاقتصادي سامولسن "Samelson " وأصبحت تسمي بنظرية هيكشر أولين سامولسن وانطلاقا من الفروض التي وضعها سامولسن وحسب هذه النظرية، فإن التجارة الخارجية يمكنها أن تحدث مساواة في الفوائد النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة، وذلك للدول التي يحدث التبادل الدولي بينها.

إن التجارة الخارجية تعتبر كسبيل لانتقال عناصر الإنتاج بين الدول، حيث أن التجارة الخارجية تجعل عنصر العمل المتجانس واحدا في جميع الدول المتاجرة، ونفس الأمر بالنسبة لعنصر رأس المال المتجانس، ومنه يحدث مساواة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج في الدول المتاجرة. [2]

[1] عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 118.

[2] نفس المرجع، ص 126.

4.2.4.انتقادات نظرية " هيكشر أولين"Heckscher – ohlin "

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية رغم ما قدمته لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي وأهم هذه الانتقادات: [1]

- ✓ إن وصف النظرية لأسباب التبادل أنه راجع إلى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، يلاحظ أنه سطحي وبسيط وذلك لعدم التعمق في الفروق النوعية لعناصر الإنتاج، حيث نجد أن هناك فروق كيفية ونوعية في كل عنصر من عناصر الإنتاج وهذا ما لم تتعرض له النظرية.
- ✓ أهملت النظرية إمكانية انتقال عناصر الإنتاج، وهذا ما وقعت فيه نظرية ريكاردو إلا أنه هناك عناصر إنتاج يصعب نقلها، في حين هناك عناصر إنتاج مثل رأس المال والعمل يمكنها الانتقال من دولة الوفرة إلى حيث الندرة، بالإضافة إلى تجاهل الدور الذي يلعبه التطور التكنولوجي، والذي يمكنه من التغيير من ظروف التربة والطبيعة.
- ✓ افتراض النظرية حالة السكون أو ثبات عناصر الإنتاج، حيث أنها لم تأخذ عنصر الزمن في الاعتبار فمع مرور الزمن وبفعل الظواهر الاقتصادية والديناميكية والتغيرات التكنولوجية يحدث تطور للمجتمعات، حيث تصبح الدول الزراعية مع مرور الوقت دول صناعية.
- ✓ تفترض النظرية تجانس عوامل الإنتاج من نوع واحد في الدول المختلفة، وهذا ما يمكنها من قياس درجة الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل، ولكن واقعيا هذا الافتراض غير موجود، وذلك لاختلاف العوامل البيئية والاجتماعية وكذا الاختلاف في الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والثقافية، ونجد أن النظرية تهتم بالاختلافات الكمية وتغفل عن الاختلافات النوعية القائمة داخل كل عنصر من عناصر الإنتاج. [2]

3.4.لغز ليونتيف "leontief paradox"

تعتبر دراسة ليونتيف أول دراسة لاختبار نظرية هيكشر– أولين، وذلك مستخدما ما أسماه جداول المدخلات والمخرجات، وكانت نتائجه تمثل لغزا حقيقيا، فقد استخدم طريقة جديدة لتحليل الاقتصاد الأمريكي مستندا على بيانات1947، وتوصل إلى أن أمريكا التي تتوفر فيها الآلات الصناعية بوفرة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى، تصدر سلعا تستخدم فيها الأيدي العاملة بكثافة وتستورد سلعا تستخدم فيها الآلات الصناعية وبصورة أدق فإن معدل العمالة إلى رأس المال أعلى في الصادرات عنه في الواردات. الأمر الذي يعني أن أمريكا عليها التخصص في الصناعات كثيفة العمل وليس في الصناعات كثيفة رأس المال المتوفر فيها نسبيا، ولقد اعتبر أن ما وصل إليه مجرد خداع بصري. حيث أن إنتاجية العمالة الأمريكية تعادل ثلاث أضعاف إنتاجية العمالة الأجنبية وبهذا يتضاعف قوة العمالة الأمريكية ونجد أن أمريكا دولة وفيرة العمل نسبيا.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 51-52.

[2] كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 48.

ولقد وجهت له عدة انتقادات، وحاول عدد من الاقتصاديين إسقاط لغز ليونتيف أمثال الزوورث 1954 سيولنج 1954، بالوج 1955، براون1957، هوثاكر1958، الا أنه أعاد الاختبار مستخدما بيانات سنة 1951 ولكنه حصل على نفس النتائج. [1]

المطلب الثالث :الفكر التجاري الحديث

بعد التفسير الذي قدمه هيكشر وأولين لأسباب قيام التبادل الدولي، ظهرت عدة أبحاث حول هذا الموضوع محاولة إدراج عدة فروض حديثة، وإسقاط الفروض التي قامت عليها نظرية هيكشر أولين والنظريات التقليدية ويمكن حصر أهم النظريات الحديثة في النظريات التالية:

1. نموذج اقتصاديات الحجم 1961

يعتبر ليندر من الأوائل الذين طرحوا فكرة تأثير وفرات الحجم على تصدير المنتجات المصنعة عكس نظرية هيكشر – أولين التي افترضت ثبات غلة الحجم.

فمن خلال السوق المحلي الكبير تكتسب المنشأة خبرة في الإنتاج الكبير منخفض الثمن، الذي تصدره للدول ذات الدخول المتشابه، وهذا ما يفسر كبر حجم التجارة بين الدول المتقدمة وفرق ليندر بين وفرات الحجم الخارجية والداخلية، فالخارجية تساعد على زيادة الإنتاجية للمنشأة دون أن ترتبط بهيكل السوق، أما وفرات الحجم الداخلية فيمكن أن تغير من هيكل السوق إلى شكل من أشكال المنافسة غير تامة، خصوصا في حالة استمرار تلك الوافرات لفترة طويلة وانتشرت على نطاق صناعات كثيرة.

كما يفرق أيضا بين وفرات الحجم الخارجية الساكنة والديناميكية، وتمثل وفرات الحجم الديناميكية اكتساب الخبرة الإنتاجية في صناعة ما، نظرا لوجودها في السوق لفترة طويلة وهذا مما يؤدي إلى تحسين وتطوير الإنتاج في تلك الصناعة، وهو ما يعود على المنشأة بالفائدة من جراء تحسن القدرة على المنافسة الأجنبية في الأسواق الدولية، أما وفرات الحجم الساكنة فهي لا تغير من طرق الإنتاج مع وجود المنشأة في السوق لمدة طويلة. [2]

2. نموذج الفجوة التكنولوجية1961

أطلق بوسنر على هذه النظرية اسم نموذج تجارة الفجوة التكنولوجية، ويركز هذا النموذج في تفسير التبادل الدولي بين الدول، على مدى توفر لدى الدول السبل التكنولوجية والفنية، تمكنها من إنتاج سلع جديدة ذات جودة أفضل وتكلفة أقل مما يكسبها ميزة نسبية، فتباين الدول في مدى امتلاك التكنولوجية يؤدي إلى اختلاف الميزة النسبية، وتؤدي حتما إلى قيام تجارة خارجية عن طريق ما يلي: [3]

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 52 -53.

[2] خالد المرزوك، الأساليب الحديثة في التجارة الدولية، محاضرات مقدمة لقسم العلوم المالية والنقدية، جامعة بابل، ص ص 34-35.

[3] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص222.

أ. التفوق التكنولوجي لإحدى الدول يكسبها ميزة نسبية في إنتاج سلعة تنتج في جميع الدول، وهذه الميزة تمكنها من تصدير هذه السلعة إلى غيرها من الدول، التي لم تعرف تفوق تكنولوجي بعد.

ب. إحداث إحدى الدول سلعة جديدة لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها ولا تقليدها، لعدم امتلاكها التكنولوجية الكافية والازمة لإنتاج هذه السلعة، فتقوم باستيرادها من الدولة موطن الاختراع.

ولقد تم تعريف فجوتين على أساس الفجوة التكنولوجية وهما: [1]

- ✓ **فجوة الطلب:** وهي تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين ظهور إنتاج السلعة في الدولة موطن الاختراع وبداية استهلاك السلعة في الخارج.
- ✓ **فجوة التقليد:** هي تلك الفترة بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج.

ومنه فإن تجارة الفجوة التكنولوجية تكون في الفترة المحصورة ما بين فجوة الطلب وفجوة التقليد أي أنها تلك التجارة التي تحدث بين فترة إنتاج السلعة في دولة الاختراع، وبداية إنتاج نفس السلعة في الدول المستورة.

ومما يؤخذ على هذا النموذج أنه لم يحدد حجم الفجوة التكنولوجية، وكذلك لم يقدم تفسير للمدى الزمني الذي يمكن أن تستمر فيه هذه الفجوة التكنولوجية.

إلا انه تم تطوير النموذج على يد كل من فريمان 1963 وهوفباور1970، وتوصلا إلى نتائج دلت على أن نموذج الفجوة التكنولوجية، قادر على تفسير التبادل الدولي بين الدول في تلك المجموعات السلعية التي تنتمي إلى سلع دورة المنتج.

إن نموذج الفجوة التكنولوجية لم يستطيع تحديد جميع الجوانب للتبادل الدولي، الأمر الذي أدى إلى ظهور نموذج دورة حياة المنتج، الذي سد ثغرة في نموذج الفجوة التكنولوجية وأكمل الجوانب التحليلية في الفكر التكنولوجي للاقتصاد الدولي.

3. نموذج دورة حياة المنتوج

1.3.تحليل فيرنون "vernon" 1966

قدم فيرنون نموذجه عن الو.م.أ في مقاله سنة1966، والذي يعتبر فيه أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الأخرى، ومن تم يصبح نمطيا بعد ذلك، مثل صناعة السيارات في الدول النامية بعد ما كان إنتاجها قاصرا على الدول المتقدمة فقط.

لقد أضاف فيرنون في تحليل التبادل الدولي الديناميكية في التخصص الدولي، وهذه الأخيرة لا يمكن تفسيرها على أساس وفرات عوامل الإنتاج فقط، فالدولة تحتكر تصنيع المنتوج وتصدره، وفي حالة بلوغه الذروة تمنح التصنيع للدول الأخرى والمكسب من التصدير يساعدها على تطوير الإنتاج الصناعي. [2]

[1] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص222 .

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 36-37.

غير أن استمرار الدولة الأم في تطوير المنتج يساعدها على الحفاظ على ميزاتها النسبية، وعدم التأثير على ميزانها التجاري.

ويميز فيرنون بين ثلاثة مراحل لدورة حياة المنتج كما هو مبين في الشكل:[1]

الشكل رقم(1-2) منحنى مراحل دورة حياة المنتج

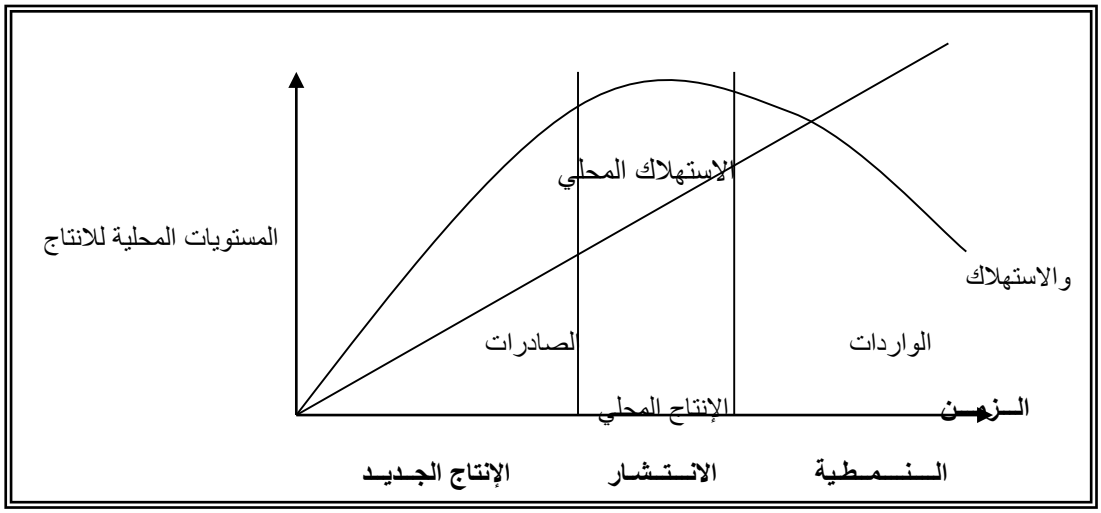

المصدر: من الموقع الالكتروني: http ://www.12manage.com/methods_product_life_cycle_ar.html تم الاطلاع يوم 2015/04/23 على الساعة 17:30.

أ.مرحلة الإنتاج الجديد

في هذه المرحلة يبدأ الإنتاج والتجديد، ويكون الإنتاج مصاحب بحالة عدم التأكد، لذلك يفضل تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة، كما تكون تكلفته مرتفعة.

ب .مرحلة الانتشار

في هذه المرحلة تبدأ الدولة في تصدير المنتوج إلى الدول الصناعية الأخرى، ومع مرور فترة معينة تقوم الدول بتطوير طاقاتها الإنتاجية، وتكون قادرة على إنتاج هذا المنتوج الجديد على نطاق كبير وتصبح مصدرة لهذا المنتوج. وبفضل هذا التقدم التكنولوجي تفقد الدولة الأم ميزتها النسبية، وتتحول في النهاية إلى مستوردة لهذا المنتوج.

وفي هذه المرحلة تفضل الدولة الأم أن تقيم الاستثمارات في الدول الأخرى، وخاصة إذا كانت وفرات الحجم تفوق بكثير تكاليف النقل.

[1] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص226 .

ج .مرحلة النمطية الشديدة

في هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا جدا وتصبح سوقه معروفة، حيث يبدأ التفكير في إقامة بعض المشاريع في بعض الدول النامية بسبب انخفاض التكلفة فيها. وهذا رغم ارتفاع تكلفة الطاقة ومعدات الصيانة والإصلاح وقطع الغيار.

وفي هذه المرحلة تستقر المنتجات في الدول الأقل تقدما، وهذا راجع إلى ميزتها النسبية الخاصة بالأجور المنخفضة والتي تعوض الفرق في التكنولوجية.

2.3.تحليل هيرش 1967 "s.Hirsh"

قدم هيرش نموذج دورة حياة المنتوج على مستوى دولة واحدة بعد مدة قصيرة من تحليل فيرنون، ومن خلاله توصل إلى النتيجة التالية إن نمط الصادرات والإنتاج الصناعي في لحظة ما، هو نتاج دورات كل منتوج يتم إنتاجه في الدولة.

ولقد ميز بين الشكلين التاليين:

- ✓ دورة منتوج جديد داخل صناعة موجودة في الدولة.
- ✓ دورة منتوج بين مختلف الصناعات الجديدة.

ويميز أيضا في تفسيره لهيكل التجارة الخارجية بين الدول إلى ثلاثة أنواع من السلع:

أ. **سلع ريكاردو** :وتشمل المنتجات الزراعية والمعدنية والمواد الأولية.

ب. **سلع هيكشر– أولين** :وتضم السلع الكلاسيكية الحديثة .أي أنها تلك السلع التي يتم إنتاجها باستخدام تكنولوجية معروفة وفي حالة استخدام عنصري الإنتاج العمل ورأس المال.

ت. **سلع دورة المنتوج** :وتشمل الصناعات الهندسية والكيميائية، وتتصف بصفات تميزها على سلع ريكارد وهيكشر– أولين وتقسم إلى الأنواع التالية:

سلع جديدة وسلع الناضجة كثيفة رأس المال والسلع الناضجة كثيفة العمل.

ووفقا لهذا التقسيم فقد خصص لكل دولة السلع التي تصدرها حسب تقدمها أو تخلفها. [1]

4. التبادل اللامتكافئ

إن الحديث عن فكرة التبادل اللامتكافىء تقودنا مباشرة إلى استعراض جملة من الدراسات الاقتصادية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية التي ظهرت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، واحتلت مكانا بارزا في الفكر الاقتصادي في إطار ما كان يعرف بقضية"حوار الشمال والجنوب"، حيث نجد فيه دراسات كل من:

- أرجيري إيمانويل"A.Emmanuel".
- سمير أمين"S.Amin".

[1] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص229.

- إيمانويل فالرشتاين"F.Emmanuel".

وسنستعرض كل نظرية على حدى في النقاط التالية:

1.4. إيمانويل والتبادل اللامتكافئ

تقوم نظرية إيمانويل على ما يلي:[1]

يعتبر الاقتصادي الفرنسي (A.EMMANUEL) أول من قدم دراسة حول التبادل اللامتكافئ ويقصد به أن البلاد الفقيرة تجبر من خلال السوق العالمية على بيع ناتج كبير نسبيا من ساعات العمل في مقابل الحصول من البلاد الغنية على ناتج أقل من ساعات العمل.

ويؤكد إيمانويل أن انهيار معدلات التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يرجع أساسا إلى الأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال في هذه الدول مقارنة بالأجور المرتفعة التي يحصل عليها العمال في الدول المتقدمة، ويبين أن المشكل الأساسي في ذلك يكمن في تكوين الأسعار في السوق الرأسمالية، ويوضح أن السعر المجزي هو عائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج البضائع المصدرة وبمعدل يساوي ذلك المعدل المبذول لإنتاج البضائع التي تحصل عليها الدولة من عملية التبادل.

والجدير في تحليل إيمانويل أنه يخلص إلى أن التبادل اللامتكافئ يؤدي إلى استغلال الأمم الغنية للأمم الفقيرة وهذه نتيجة تخالف أفكار المدرسة الكلاسيكية التي تدعي أن التبادل الدولي يؤدي إلى صالح الدول الفقيرة والغنية معا. كما أن إيمانويل لا يدعي أن التبادل اللامتكافئ يبرر وحده كل التفاوت في مستويات المعيشة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة، ولكنه يؤكد– كما سبق الذكر– أن عدم التكافؤ في التبادل الدولي كان الأساس الذي استغلته الدول الغنية في تصعيد استغلالها للدول الفقيرة وفي عرض عملية التنمية اللامتكافئة التي أوصلت الفوارق في مستويات معيشة الشعوب إلى ما هي عليه الآن، كما ينفي إيمانويل وجود علاقة مباشرة بين التخلف ورأسمال الأجنبي وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات ويقول أن هذه الشركات ليست المتسبب في التخلف وإنما سبب ذلك هو عدم وجود رأس مال عالمي في البلدان النامية يساهم في دفع عملية التنمية.

والسؤال المطروح هو: ماذا يجب على الدول النامية أن تفعل في مواجهة التبادل اللامتكافئ والتدهور المستمر في معدل التبادل الدولي لغير صالحها، ويجيب إيمانويل على هذا السؤال باعتماد إمكانيتين هما:

أولا: السعي للبحث عن وسائل تمكنها من الاحتفاظ لديها بالفائض الذي يحققه الإنتاج المحلي وعدم التفريط فيه لصالح البلاد الغنية، ومن أهم الوسائل المعتمدة في هذه الحالة هي فرض تعريفة جمركية مرتفعة على المنتجات المحلية المخصصة للتصدير حتى ترتفع أثمانها.

ثانيا: اعتماد وسيلة أخرى أكثر فعالية تتمثل في تنويع الدول الفقيرة لمنتجاتها بتحويل عوامل الإنتاج من الفروع التقليدية الموجهة للتصدير إلى فروع جديدة تنتج سلعا تحل محل المنتجات المستوردة، وهو ما سيترتب عليه خفض

[1] الهادي خالدي، التجارة الدولية، مقال منشور في الموقع الالكتروني: http://el-hadikhaldi.blogspot.com/2008/07/1776-1993-283-1965-63.html تم الاطلاع يوم 2015/04/23 على الساعة 17:32.

في حجم الصادرات التقليدية في ظل بقاء الحاجات الدولية عند نفس المستوى لبعض الوقت، فينتج عنه ارتفاع في أثمان المنتجات التقليدية المصدرة من الدول النامية، ومن جهة ثانية تنخفض الواردات من الدول النامية، الأمر الذي يجبر الدول الغنية على خفض أثمان منتجاتها.

وفي هذا الإطار فقد قام الأستاذ ساموسلن" P.A.SAMUELSON " بدراسة خلص من خلالها أن نظرية المزايا النسبية هي من الأوضاع القليلة للمنطق الساكن التي يتفق عليها اقتصاديو كل المدارس، ويتسنى من ذلك كتابات إيمانويل، حيث يذكر أن فقر الدول الأقل تقدما مرده وسببه التجارة نفسها، وتشير دراساته إلى أن شروط التجارة من انخفاض أثر المضاعف وأمور أخرى ذات طبيعة ديناميكية هي السبب في التخلف. وربما الأمر الجديد الذي يستحق الذكر في هذا الجدل هو أنه في حالة وضع ساكن فإنه يمكن أن يكون هناك تبادل غير متكافئ يترتب عنه خسارة وليس مكسبا للدول الأقل تقدما من التجارة، وكنتيجة نتوصل إليها من خلال أفكار إيمانويل نجد بأنه يحصر أسباب التخلف في تدهور شروط التبادل(التبادل اللامتكافىء) بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وكذا انخفاض مستويات الأجور في هذه الأخيرة، إضافة إلى تبنيه إلى أفكار حمائية من خلال السياسة التجارية المقترحة لتحسين أوضاع الدول النامية– كما سبق الإشارة إليها– وفي هذا السياق كيف ينظر سمير أمين إلى التبادل اللامتكافئ.

2.4. سمير أمين والتنمية اللامتكافئة

تقوم هذه النظرية على ما يلي:[1]

يعتبر المفكر الاقتصادي الكبير "سمير أمين" (S.AMIN) من أشهر كتاب مدرسة التبعية في العالم، وقد بدأ هذا المفكر من حيث انتهى أ– إيمانويل الذي أظهر سيطرة مبدأ التبادل اللامتكافىء على التجارة الدولية بين البلاد الغنية والفقيرة، ويفضل سمير أمين أن يطلق على المجموعة الأولى اسم (بلدان المركز) وعلى المجموعة الثانية اسم (بلدان المحيط).

وتهدف كتابات سمير أمين إلى نقد الأسس التي تقوم عليها النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية وإظهار أن التفاوت الكبير في نصيب كل من بلدان المركز وبلدان المحيط من عائد التجارة الدولية لا يرجع إلى الاختلاف في النفقات النسبية (كما يدعي ريكاردو) أو إلى الاختلاف في درجة الوفرة للموارد الطبيعية (كما تدعي النظرية النيوكلاسيكية) أو الاختلاف في نسبة رأس المال الثابت إلى فائض القيمة (كما يقول كثير من الاقتصاديين الماركسيين)، أو إلى التفاوت في مستويات الأجور كما خلص إليه إيمانويل.

وإنما يرجع هذا التفاوت إلى الظروف التاريخية الداخلية التي مرت بها مجتمعات المركز ومجتمعات المحيط، كما يرجع إلى الظروف التي أحاطت بعملية اندماج اقتصاديات المحيط في اقتصاديات المركز، ووفقا له(سمير أمين) تتميز بلدان المركز عن بلدان المحيط بسيطرتها على التراكم الرأسمالي، وتتطلب هذه السيطرة توافر خمسة شروط هي الهيمنة

[1] نظرية التبادل اللامتكافىء، بحث منشور في الموقع الالكتروني: http://www.startimes.com/?t=20895801 تم الاطلاع يوم 2015/04/23 على الساعة 15:40.

على إعادة تكوين قوى العمل، الهيمنة على تمركز الفائض المالي، الهيمنة على السوق المحلي، الهيمنة على الموارد الطبيعية، وأخيرا الهيمنة على التكنولوجيا، وبخصوص طبيعة الصلة بين بلدان المركز والمحيط فيذهب سمير أمين إلى أن العلاقات التجارية و المالية بينهما قد قامت في جميع مراحل نمو النظام الرأسمالي العامي بوظيفتين:

أولا: استثمار الفوائض المحققة في المركز وذلك بتوسعة نطاق السوق العالمية على حساب النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية التي كانت سائدة في الأطراف (المحيط).

ثانيا: المحافظة على الارتفاع المستمر في المعدل المتوسط للفائدة الذي كان سائدا ويسجل ميلا للانخفاض في بلدان المركز.

وقد تحققت هاتان الوظيفتان عن طريق الاستعمار وكذا بتشجيع التجارة الخارجية وتصدير رؤوس الأموال مما سمح بإنشاء صناعات حديثة نسبيا في بلدان المحيط، وإن انخفضت مستويات الأجور فيها بصورة ملحوظة، وقد كانت هذه هي البداية الحقيقية للتبادل اللامتكافىء الذي أنبت التنمية اللامتكافئة. حيث أن قطاع التصدير في الدول النامية(المحيط) من خلال إتباع إستراتجية إحلال الواردات كان الهدف منه تأمين الحصول على المواد الأولية الضرورية لرأس المال الثابت، وكذا توفير السلع الاستهلاكية لإشباع حاجيات السوق المحلية، وذلك بتكاليف أقل من تكاليف إنتاجها في الدول الرأسمالية، وفي هذا الإطار تدخل نظرية التبادل اللامتكافىء، حيث أن المنتجات المصدرة من طرف بلدان المحيط تكمن أهميتها في مدى انخفاض الأجور مما هي عليه في بلدان المركز، مع تساوي الإنتاجية، ومما يمهد الطريق لإخضاع الدول النامية لتوفير الأيدي العاملة الرخيصة في قطاع التصدير، ومن هذا المنطلق يعرف سمير أمين التبادل الدولي اللامتكافىء بأنه: "هو تبادل لمنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات وهو ما يعني أن سعر المنتجات المصدرة من طرف بلدان المحيط سيكون سعرها أقل في السوق العالمي مما لو أنتجت في بلدان المركز حيث الأجور المرتفعة، وبالتالي سيستفيد المستهلك في بلدان المركز من انخفاض السعر وارتفاع الأجور، والعكس يحدث في بلدان المحيط، وهو ما يجسد في اعتقادنا نمط التبادل غير المتكافئ بين المركز والمحيط.

وللخروج من هذا المأزق يرى سمير أمين ضرورة اتجاه الأطراف (بلدان المحيط) نحو فض ارتباطها بالمركز والشروع في تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

غير أن هذا لا يعني الانغلاق الكامل والامتناع تماما عن المشاركة في التجارة الدولية، بل يعني أن المصلحة العليا للأطراف تقتضي اتجاهها نحو تنمية القطاعات الإنتاجية الأكثر تطورا والتخصص فيها. ويجب أن يعاد النظر في هذا التخصص وفقا لظروف كل مرحلة من مراحل التنمية، دون أن تركن بلدان المحيط إلى التخصص في إنتاج المنتجات التقليدية ضعيفة القيمة وتترك للدول الأخرى أخذ زمام المبادرة في الابتكار والإنتاج والهيمنة على هياكل التجارة الدولية.

المبحث الثالث: السياسات التجارية

تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة الاقتصاد السائد فيها، لذا يتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف سياسة التجارة الخارجية وأهداف سياسة التجارة الخارجية وأنواع سياسة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

1. تعريف: تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها: [1]

- مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف.
- هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تقوم بها الدول لتعبر في تجارتها الدولية قصد تحقيق أهداف معينة.
- هي موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج. [2]

2. أهداف السياسة التجارية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية.

1.2.الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:[3]

- ✓ زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- ✓ حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- ✓ حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 285.

[2] شريف علي الصوص، التجارة الدولية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص129.

[3] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 234-237.

2.2.الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:[1]

- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- ✓ إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

3.2. الأهداف الإستراتيجية: تتمثل في: [2]

- ✓ المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- ✓ العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية

تنوعت السياسة التجارية ما بين الحرية والحماية، حيث أن سياسة الحرية هي السياسة التي توجب على الدولة عدم التدخل في التجارة الخارجية. أما سياسة الحماية فهي السياسة التي تمكن الدولة من التدخل والتحكم بما لديها من سلطة في العلاقات التجارية الخارجية.

1.سياسة حماية التجارة الخارجية

وهي قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية. [3]

1.1.الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:[4]

- ✓ إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مفرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.
- ✓ يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- ✓ حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص 238.

[2] نفس المرجع، ص 239.

[3] خالد المرزوك، السياسات التجارية، محاضرات مقدمة لقسم العلوم المالية والنقدية، جامعة بابل، ص 39.

[4] رشاد العصار وآخرون. مرجع السابق. ص ص 93-108.

- ✓ مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.
- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ القضاء على البطالة.
- ✓ الحماية بغرض الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.[1]

2.سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها تلك السياسة القائمة على جعل التجارة حرة دون تدخل أو قيد، فلا يجوز فرض قوانين أو تشريعات تعيق التدفق الحر لسلع والخدمات والاستثمارات عبر حدود الدولة، مهما كان نوع التدفق صادرات وواردات دخول أو خروج لرؤوس الأموال.[2]

ويمكن لتحرير التجارة أن يتم بشكل سريع أو تدريجيا. ويرى البعض أن تحرير التجارة تدريجيا أفضل من السرعة في التحرير، وذلك للأسباب التالية:

- ✓ لأن تعرض الصناعات المحلية للمنافسة فجأة يؤدي إلى فشلها أو اختفائها، وهذا مما ينعكس سلبا على البطالة والنشاط الاقتصادي.
- ✓ إن الطريقة التدريجية تعطي الفرصة لهذه الصناعات للتعامل مع الظروف الجديدة.

1.2.الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:[3]

- ✓ الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، وذلك بأن تتخصص الدولة في إنتاج السلعة ذات الميزة النسبية وتصدر الفائض منها، وتحقق أقصي دخل قومي يحقق الرفاهية للأفراد. ولا يمكن قيام هذا التبادل إلا في حالة تحرير التجارة.
- ✓ رفع مستوى الإنتاج الوطني من خلال المنافسة مع الأجنبي الراغب في غزو الأسواق.
- ✓ رفع مستوى الجودة للمنتوج الوطني، لكي يستطيع البقاء والمحافظة على سوقه من المنافسة الأجنبية.
- ✓ تحقيق مبدأ السيادة للمستهلك خلال المنافسة الشديدة، التي تؤدي إلى خفض الأسعار مما يدفع المستهلكين لشراء السلع، ويحقق مستوى من الانتعاش والنمو في الاقتصاد.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 281 -285.
[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 73.
[3] نفس المرجع، ص 80.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

1.أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

1.1. الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات وأهمها:

1.1.1.الرسوم الجمركية: تعرف على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات وتنقسم إلى: [1]

1.1.1.1.الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم ....إلخ).

2.1.1.1.الرسوم القيمية: وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.

3.1.1.1.الرسوم المركبة: وتتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية.

2.1.1.نظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح.[2]

ويوجد نوعين للإعانات:[3]

1.2.1.1.إعانات مباشرة: وهي مبالغ مالية تدفع لسلعة معينة، وقد تكون قيمية أي نسبة معينة من قيمة السلع أو نوعية حسب نوع السلعة.

2.2.1.1.الإعانات غير المباشرة: وتتمثل في منح بعض الامتيازات والإعفاءات لبعض المشاريع، لتدعيم مركزه المالي ومن صورها الإعفاءات الضريبية كليا أو جزئيا، تقديم التسهيلات الائتمانية.

3.1.1.نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية ونميز له ثلاثة أنواع هي: [4]

[1] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 49.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 291.

[3] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 218.

[4] محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص ص 247-248.

1.3.1.1.الإغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

2.3.1.1.الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

3.3.1.1.الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

2.1. الأدوات الكمية: تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر).

1.2.1.نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ).[1]

2.2.1.الحظر (المنع): يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:[2]

1.2.2.1.حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

2.2.2.1.حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

3.2.1.تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك. [3]

3.1.الأدوات التجارية: تتمثل في:

1.3.1.المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما، يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة، مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.[4]

[1] خالد المرزوك، السياسات التجارية، مرجع سابق، ص 44.

[2] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 289.

[3] شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص 133.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، 2000، ص 136.

2.أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية: لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع والخدمات، نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

1.2.التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:

1.1.2.منطقة التجارة الحرة: وهو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.[1]

2.1.2.الاتحادات الجمركية: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.[2]

3.1.2.الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية، حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم. [3]

4.1.2.السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، ورأس المال.[4]

2.2.التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية، من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة، حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى. [5]

3.2.تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي. [6]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 142.

[2] محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص 258.

[3] نفس مرجع، ص 259.

[4] شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص 63.

[5] رعد حسن الصرن. مرجع سابق، ص 288.

[6] نفس مرجع، ص 288.

خلاصة الفصل:

ومما سبق يمكن اعتبار أن تباين السلع التي تدخل في التجارة الدولية واختلاف أثمانها يرجع إلى اختلاف الفن الإنتاجي السائد في الدول المختلفة، والى اختلاف الدول من حيث تمتعها بوفرة عناصر الإنتاج، والى ظروف الطلب على هذه السلع، بالإضافة إلى الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج، والتجارة في السلع المتمايزة وتقسيم الأسواق والعوامل السياسية ..... الخ

هذه العوامل مجتمعة هي التي تفسر في الواقع التجارة الخارجية وليس في مقدور واحد منها على حدا أن يعطينا تفسيرا كاملا لها.

كما أن ملخص النظريات التي جاءت بها المدارس الاقتصادية في تفسير الأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية تركز عموما على اختلاف عوامل الإنتاج والتكاليف وأيضا على تبرير الموارد الاقتصادية ومحدوديتها من دولة لأخرى.

الفصل الثاني

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد

من أهم العناصر التي تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية هو أن لكل دولة عملتها الخاصة ونظامها النقدي والمصرفي الخاص بها، أي أن تسوية المبادلات في التجارة الخارجية تتم بالعملات الأجنبية في حين تسوي التعاملات في التجارة الداخلية بالعملة المحلية، حيث تتحرك عملة الدولة بحرية في الداخل مما يسمح بتسهيل عملية إتمام الصفقات، ولكن بالنسبة للمعاملات التي تتم خارج الدولة فان الدفع إلى الدولة الأخرى وبعملة مختلفة هو الذي يترتب عليه عملية الصرف، فللمصدر حقوق لدي المستورد مقومة بالعملة الأجنبية وعلى المستورد الوفاء بدفع ثمن البضائع المستوردة، فكيف يتم معادلة قيمة عملة مقابل عملة دولة أخرى؟

من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف وذلك لمعالجة مشكل تعدد العملات وبالتالي التحويل فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية والتجارية التي تتم بين الدول. ذلك لأن سعر الصرف ليس مجرد سعر يحدد بطريقة معينة بل يلعب دورا كبيرا في التأثير على مستوي النشاط الاقتصادي من عدة جوانب أهمها: الاستثمار الإنتاج التصدير، تدفق رؤوس الأموال ....الخ.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى بعض الجوانب التي تخص سعر الصرف من ماهيته وأنواعه وأهم العوامل المؤثرة عليه، ثم نحاول فيما بعد التطرق لأهم النظريات المفسرة لسعر الصرف حيث نعرض أهم النظريات وكذلك سياسات سعر الصرف حيث قسمنا هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف ونظمه.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف ونظمه

إن اتخاذ العملة كوسيط للتبادل ومقياسا للقيمة أمر يسهل بقسط كبير في المعاملات الاقتصادية والتجارية والتي تتم بين الأعوان الاقتصاديين داخل دولة معينة، إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعنية ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وهو ما يسمى بسعر الصرف. وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث حيث نحاول إعطاء مفاهيم لسعر الصرف أنواعه وأشكاله ومعرفة العوامل المؤثرة في تحديده كما نتطرق كذلك لسوق الصرف والمتعاملين فيه.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف أنواعه وأشكاله

إن لكل بلد علاقات اقتصادية ومالية مع باقي العالم لذا فمن الضروري أن يكون له سعر صرف يعبر عن تكافؤ العملة الوطنية مع العملات الأخرى. وهذا ما سنحاول توضيحه.

1.تعريف سعر الصرف: هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة دولة أخرى. وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر وغير المباشر: [1]

1.1.1.التسعير المباشر هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. وفي الوقت الراهن القليل من الدول يستعمل هذه الطريقة منها بريطانيا.

2.1.1.التسعير غير المباشر هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، حيث أن معظم دول العالم تستعمل هذه الطريقة.

2.1. يعبر سعر الصرف عن الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية. وهو بهذا يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية. فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.[2]

3.1. يشير سعر الصرف الأجنبي إلى عدد الوحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

4.1. وهو عدد الوحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية، فإذا كان الدينار العراقي يساوي 3دولار فهذا يعني أن على المستورد الوطني دفع 330 فلسا من العملة الوطنية للحصول على دولار واحد يتم استخدامه كمقابل لتمويل الواردات من السلع و الخدمات الأجنبية، وسعر الصرف الأجنبي يربط الأسعار

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص96.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص 103.

لدولتين مختلفتين ويمثل المعيار الذي يترجم من خلاله جميع الأسعار، فإذا كان لدينا جدول يستعرض الأسعار لسلع أجنبية مختلفة فيمكن عندئذ أن تجري مقارنة لأسعار السلع والخدمات بين الدول إذا أمكن معرفة أسعار صرف العملات لتلك الدول بإزاء بعضها الأخر وتلك المقارنة ستكون مرشدا ودليلا للتجار و المستثمرين لبناء قراراتهم التجارية و الاستثمارية على حد سواء.[1]

وفي الواقع أن عملية الصرف الأجنبي لا تقتصر على عملتين فقط، فإلى جانب سعر الصرف بين الدولار والدينار مثلا هناك سعر صرف ما بين الدولار والمارك أيضا وما بين الدولار والفرنك الفرنسي .....الخ، ولهذا سنتطرق كذلك في هذه الحالة إلى التسعير المتقاطع.

- **الأسعار المتقاطعة:** عند تبادل العملات في مركز مالي معين قد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلها. يتم ذلك بناءا على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمي الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

مثلا: إن تسعير الأورو مقابل الين ينتج عن تسعيرات الأورو والين مقابل الدولار الأمريكي حسب العلاقة التالية:

EUR/ JPY= EUR / USD x USD / JPU

EUR : سعر صرف الأورو.

JPY : سعر صرف الين.

USD : سعر صرف الدولار.

إذا انطلاقا من سعر العملات في المراكز المالية يمكننا أن نحسب سعر أي عملة بدلالة عملة أخرى.

ليكن المثال التالي:

في الجزائر: 1 دولار أمريكي = 59.86 دينار

1 دولار أمريكي = 5.46 فرنك فرنسي

يمكننا انطلاقا من هذه المعطيات حساب صرف الدينار مقابل الفرنك كما يلي:[2]

$$1\text{فرنك} = \frac{59.86}{5.46} = 10.96\text{دينار}$$

2.أنواع سعر الصرف

يمكننا الحديث على عدة أنواع للصرف، يتميز كل نوع منها بخصائص أساسية. وسنتطرق إلى سعر الصرف الأجل وسعر الصرف العاجل.[3]

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 93-94.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 98.

[3] مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة ،1997، القاهرة، ص ص146-148.

1.2.سعر الصرف العاجل

سعر الصرف العاجل أو ما يسمي بـ "spot" وهو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية (بين الزبون وبنكه) شريطة أن تكون عملية الدفع واستلام ثمن العملتين فورية أو في خلال يومي عمل بعد اليوم الذي تمت فيه المعاملة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها ويقوم وكلاء الصرف بإعلام زبائنهم بهذه الأسعار والسهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف. ومن المهم أن نفرق هنا بين نوعين من الصرف: سعر الشراء وسعر البيع، فسعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، بينما سعر البيع هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويكون سعر البيع دوما أكبر من سعر الشراء ويمثل الفرق بينهما هامش البنك.

2.2.سعر الصرف الآجل

تعتبر عملية الصرف لأجل إلا إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعرا للصرف يحسب بناءا على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. ونكون بصدد عملية الصرف لأجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد.

3.أشكال سعر الصرف

1.3.سعر الصرف الاسمي

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد أخر، يتم تبادل العملات أو عمليات الشراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير العرض والطلب، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى. ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة لنفس البلد.[1]

2.3.سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 103-104.

فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات، لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وان ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية.

مثال: أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$\text{TCR} = \frac{TCN/PDZ}{1\$/PDZ} = \frac{TCN.PUS}{PDZ}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

PUS : مؤشر الأسعار بأمريكا.

PDZ : مؤشر الأسعار بالجزائر.

تعطينا $1\$/PDZ$ القوة الشرائية للدولار الامريكي في أمريكا، أما TCN/PDZ فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر. وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.[1]

3.3. سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدي تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسب يرزlaspeyres للأرقام القياسية.

$$\text{TCNE} = \{\sum_{P} z_p . x_0^p (e_t^p / e_t^r) / \sum_{p} x_0^p \ (e_0^p / e_0^r)\} x100$$

$$TCNE = \sum_{p} z_p \frac{(e^{pr})i}{(e^{pr})0} x100$$

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 105.

$$TCNE=\sum_p z_p\ INER_{PR}\ X\ 100$$

حيث: $(e^{er})_0 (e^{er})_i$ سعر صرف عملة البلد p بالعملة المحلة في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

e_0^p ، e_i^p سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0 .

e_0^r، e_t^r سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس.

x_0^p قيمة الصادرات الى الدولةp في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة p في حساب مؤشر لاسبيرز.

z_pحصة الدولة p من إجمالي صادرات الدولة المعينة r المقومة لعملة هذه الأخيرة.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل: سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة. فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فتستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فتستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد محدود من السلع بالنسبة لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر. أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.[1]

1. سعر الصرف الفعلي الحقيقي

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{TCRE} = \sum_P \quad \frac{X_0^P\ (e^{pr})_t\ /\ x_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p/p_0^r)/(p_t^p/\ p_t^r)} \times 100$$

$$\text{TCRE} = \sum_P Z_P \left(\frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p/p_t^r)}{(p_0^p/p_0^r)}\right) \times 100$$

$$\text{TCRE} = \sum_p z_p\ IRER_{pr}\ \times 100$$

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 106.

حيث:

p_0^p ، p_t^p : مؤشر أسعار الدولةp في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

p_t^r ، p_0^r : مؤشر الأسعار المحلية سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية. [1]

4.وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة سنوجزها كالتالي: [2]

1.4.وظيفة قياسية

حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2.4.وظيفة تطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى المناطق المعنية من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب أخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة. وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، فقد أحدث الارتفاع لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، وعلاوة على ما تحتويه من تقنيات، مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات عامة وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة.

3.4.وظيفة توزيعية

آي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوي الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم. ولتوضيح ذلك نعود لمثالنا السابق، ففي حالة ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية، فهنا ستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيرادها توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 107.

[2] جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيظر بسكرة 2012-2013، ص 19.

سترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات وهكذا. ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني .... وهكذا. إذن فان عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، أي التغير في سعر صرفها، سيؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد لدي البنوك المركزية في الأقطار الأخرى وتنسحب الثانية لسعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلبا للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضا.

المطلب الثاني: أسعار الصرف كيفية تحديدها وعوامل مؤثرة فيها

1. كيفية تحديد سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، ويتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، بينما يتمثل عرض العملة المحلية بالعناصر المدينة في ميزان المدفوعات، ويعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها. ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، والعكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليها.

وقد يتولد الطلب أو العرض عن حركة رؤوس الأموال على شكل استثمارات طويلة الأجل نظرا لارتفاع سعر الفائدة، أو اختلاف معدلات الربح في الداخل.

وبعد توالي إلغاء قاعدة الذهب باتت البنوك المركزية تدخل في سوق العملة بائعة أو مشترية للصرف الأجنبي وبالتالي تؤثر على الطلب وعرض الصرف الأجنبي من أجل تحقيق حد من استقرار في سعر الصرف.

بالإضافة إلى ذلك تقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملاتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناءا على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية وأسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية.

إلى جانب ذلك تدخلها المباشر في سوق الصرف، قد تلجأ السلطات النقدية إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية والاقتصادية التي تواجه البلد. لكن عملية تثبيت سعر حالات: الوطنية هذه تتخذ أشكالا تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور. وهنا نميز بين ثلاث حالات: [1]

الحالة الأولى: وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل. فهذه الثانية أسعارها ثابتة عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها، ما دامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط. ويتم هنا تحديد سعر صرف العملة للبلد في سوق الصرف حرة باستمرار. فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص109-110.

المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى. وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة، للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة العملات، وهنا أما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين. ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار، أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

2. العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

أن العوامل التي تؤدي إلى تغيرات شاسعة في الأسعار التقاطعية للعملات، ناتجة عن اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، فضلا عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية النقدية والمالية للبلدان المعنية.

يتأثر التطور النسبي بين القطاعات وأوضاع الموازين الداخلية والخارجية مباشرة بمستوي النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار المحلية في بلد معين. وحسب نوعية وحجم هذا التأثير، نجد أن السلطات الوطنية للبلد المعني تتخذ إجراءات مختلفة ضمن سياستها النقدية والمالية تهدف من خلالها توجيه أو تصحيح الأوضاع الاقتصادية المستجدة، ومسايرة تطورها الراهن والمتوقع. ثم بما أن هذه الأوضاع تختلف باختلاف البلدان، كان لابد أن تنتج عنها سياسات وطنية نقدية ومالية مختلفة. ولا يخفي أن تفاوت هذه السياسات واختلاف تلك الأوضاع ينعكس بصورة مباشرة على أوضاع صرف العملات المعنية وتطور أسعارها التقاطعية. وقد يتجلى هذا الأمر يوميا بسوق الصرف في حال العملات الخاضعة لنظام التعويم أو التعويم المدار.

أما في حالة العملات التي تخضع لأنظمة التثبيت الصارم، فهذه الممارسة تحول دون تأثير السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية المنتهجة في أسعار صرفها اليومية. لكن هذا التأثير لابد وأن يفرض نفسه في الأمد الطويل فيضطر البلد المعني إلى إدخال تغيير على سعر ارتباط عملته، أو على نظام الارتباط ككل كي يتوافق والواقع الاقتصادي الجديد.

على هذا الأساس يمكن تلخيص أسباب تفاوت أسعار الصرف التقاطعية للعملات عامة حسب الحالات التالية: [1]

أ– اما أن تكون بعض هذه العملات معومة، والتعويم يؤدي حتما إلى تفاوت الأسعار التقاطعية نسبة لباقي العملات، كل يوم حسب تطورات عوامل السوق التي تحكم أسعار العملة المعومة.

[1] محمود حميدات، مرجع سابق، ص 111.

ب– أن يسمح لبعض العملات بالتعويم ضمن هوامش محددة. وهذا أيضا يؤدي إلى تفاوت الأسعار التقاطعية اليومية، لكن التفاوت يبقي ضمن حدود.

ج– أو أن تكون العملات مثبتة، لكنها تختلف في أسلوب التثبيت. وهنا يحصل التفاوت يوميا حسب تطور الأسعار المثبت عليها، أيا كانت عملات.

د– أخيرا قد تشترك العملات في أسلوب التثبيت، وبهذا يتم إرساء أسعارها التقاطعية طيلة أيام السنة باستثناء الحالات التي تلجأ فيها السلطات النقدية لبلد معين إلى تعديل سعر الارتباط عملته حسب ما تمليه أوضاعه الاقتصادية. لكن ومع ذلك تبقي هذه الحالات محدودة تتخذ في يوم ما، ثم يستمر الاستقرار بعدها بين الأسعار التقاطعية للعملة المعنية مع باقي العملات.

المطلب الثالث: سوق الصرف والمتعاملون فيه

1. سوق الصرف

1.1. سوق الصرف هي السوق التي في إطارها يتم تحويل العملات لبعضها، وهذه السوق ليست كغيرها من الأسواق المالية أو التجارية، فسوق الصرف ليس محددا بمكان معين يجمع بين المشترين والبائعين للعملات المختلفة على نحو ما يحدث في سوق السلع والخدمات أو السوق المالي، أين يجتمع هؤلاء في البورصة حيث تتم العمليات المالية التي موضوعها الأوراق المالية. [1]

2.1. سوق الصرف الأجنبي يشمل التعاملات التي تتم من خلال وسائل الاتصالات المختلفة داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية، وهذه الغرف الموجودة على مستوى البنوك والمزودة بأجهزة المعلومات التي تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة، وكذلك حول أسعار الفائدة مما يتيح للمتعاملين من أفراد ومؤسسات اتخاذ قرارات مناسبة حول كل حركة أو تغير لأسعار الصرف ولمعدلات الفائدة، وتتمثل أهم وظائف سوق الصرف في:

- ✓ تحويل القدرة الشرائية لبلد معين إلى بلد أخر.
- ✓ توفير ومنح الاعتمادات الملائمة لتسوية العمليات التجارية.
- ✓ تقديم تسهيلات لإمكانية تغطية خطر الصرف.

تشارك البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي ويؤدي تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف عن طريق بيع وشراء العملات المختلفة إلى التأثير على مستوي العرض والطلب لهاته العملات وبالتالي التأثير على أسعار الصرف سواء بالارتفاع أو الانخفاض، والهدف من هذا التدخل يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار خاصة في ظل إجراءات التعويم أسعار الصرف.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص95.

وترتبط أسواق الصرف بعلاقات متشابكة وتفاعلات متبادلة مع الأسواق النقدية، فأغلب العمليات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي لها سمات مماثلة لتلك التي تجري في السوق النقدية، وهذا خلافا لباقي الأسواق التي تتحدد بموضوع التبادل ومكان محدد للقيام بعمليات المبادلة وبطريقة تسوية هذه العمليات، فسوق الصرف يختلف عنها بحيث أنه لا يمكن مشاهدته ماعدا العمليات التي يقوم بها الأفراد (التحويلات من يد إلى يد) والتي تعتبر ضئيلة الحجم مقارنة بالعمليات التي تحدث في إطار سوق الصرف والتي من خصائصها: [1]

- ✓ السلعة في حد ذاتها كموضوع للتبادل غير موجودة.
- ✓ ليس لسوق الصرف مكان جغرافي محدد.
- ✓ سوق الصرف هو سوق عالمي.

فسوق الدولار يمثل جميع التحويلات الدولارية في باريس، لندن، نيويورك، .....الخ، وعن طريق وسائل الاتصالات المختلفة تتم الصفقات بمجرد تحويل حسابات بنكية سواء في الأجل القصير وهو ما يمثل عمليات عاجلة أو في أجل طويل، وهو ما يعبر عن العمليات الآجلة.

[1] السعيد عناني، أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2005-2006، ص ص 5-6.

الشكل رقم (2-1) سوق الصرف

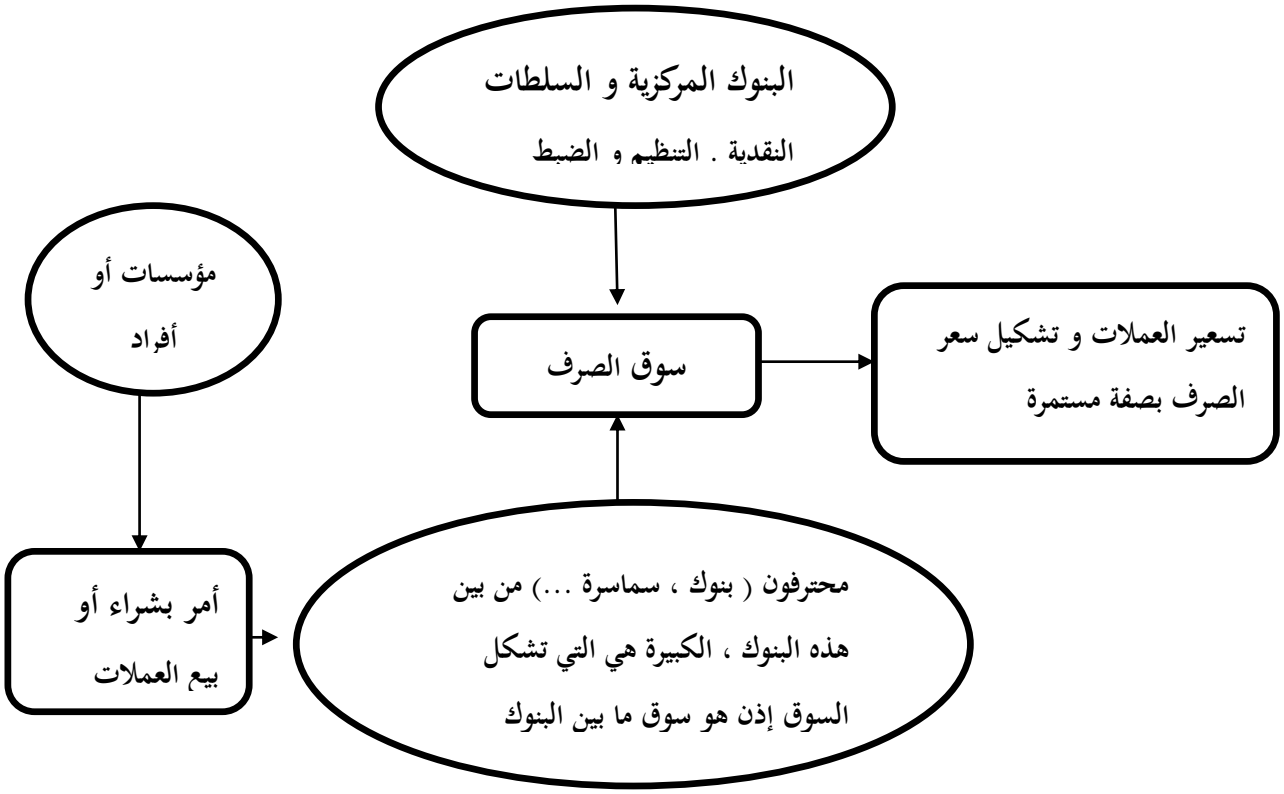

المصدر: صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص ص39.

2. المتعاملون الرئيسيون في سوق الصرف

يتدخل في سوق الصرف:

1.2.المضارب المرتبط بالزبون

يتمثل دور المضارب هنا في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه من المؤسسات أو الأفراد، وفي إطار اتجاهات الأسعار يقوم هؤلاء باتخاذ القرارات المناسبة وذلك عن طريق قيامه ببيع أو بشراء عملات معينة. [1]

2.2.المضارب المرتبط بالسوق

تتمثل مهمة هذه الفئة من المضاربين في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير حول العمليات التي قام بها المضاربون المرتبطون بالزبون، وذلك من أجل محاولة تقدير اتجاهات تحركات أحوال السوق.[2]

[1] السعيد عناني، مرجع سابق، ص 6.

[2] نفس المرجع، ص 7.

3.2.البنك المركزي

يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات بإعتباره بنك الدولة، بخصوص المعاملات في العملة يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسؤولا عن صرف سعر العملة.[1]

4.2.البنوك التجارية والمؤسسات المالية

تتدخل البنوك التجارية في السوق عن طريق وساطة الصرافين في صالات السوق. وباستثناء البنوك الكبيرة وهي البنوك الوحيدة التي تشارك بشكل فاعل في السوق. وتمثل هذه السوق التي تقع في داخل البنك سوقا بالتراضي. يقوم الصرافون بإنجاز معاملات الصرف لحساب زبائن البنك، كما يقوم هؤلاء الصرافون بإنجاز معاملات الصرف لحساب البنك، ويجب أن يحترم هؤلاء حدود المخاطر المفروضة من قبل البنك، كذلك يتعين أن يحصلوا على الأرباح التي تحتسب يوميا.[2]

5.2.سماسرة الصرف

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الإتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات.

تعتبر بيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن، فجزء كبير من العمليات يقوم بها الوسطاء المستقلون Brokers الذين يعملون لصالح البنوك، وفي ساحة باريس هناك أزيد من 20 سمسار يكافئون عن طرق عمولة سمسرة.[3]

6.2.الزبائن الخواص

تضم هذه الفئة مجموعة من الهياكل المالية، البنوك الصغيرة، المؤسسات الصناعية والتجارية والمستثمرون الدوليون، وتكون العلاقة التي تربط بعض هذه المؤسسات بسوق الصرف علاقة غير مباشرة وذلك بواسطة المضارب المرتبط بالزبون وبعضها الأخر يتعامل في سوق الصرف بتواسط البنوك التجارية والوكالات المتخصصة.[4]

---

[1] سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق دار زهران للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 112.

[2] نفس المرجع، ص 112.

[3] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص 311.

[4] سوق الصرف الدولي، بحث منشور علي الموقع الالكتروني: http://www.startimes.com/f.aspx?t=32297685 تم الاطلاع يوم 2015/04/23 علي الساعة 17:22.

الشكل (2-2) سوق الصرف والمتعاملون فيه

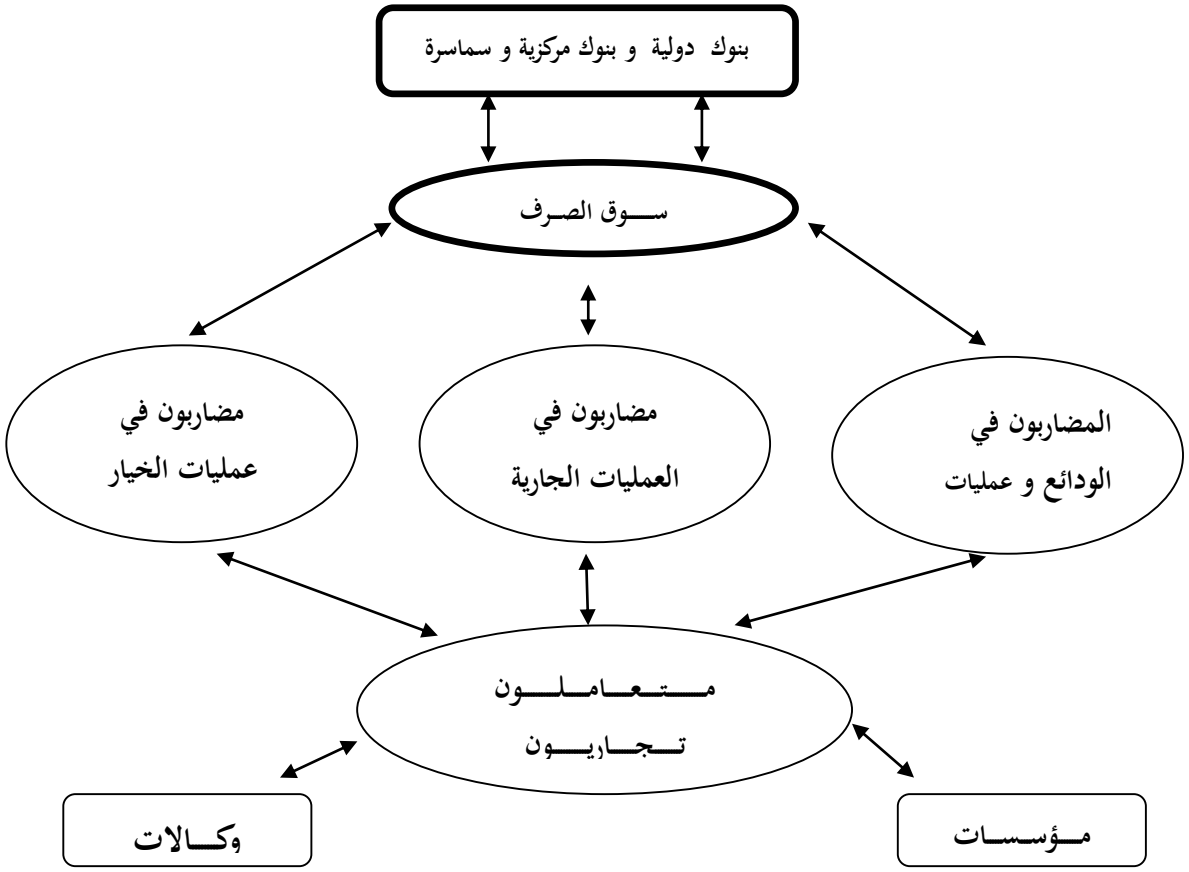

المصدر: السعيد عناني، أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2005-2006، ص 8.

المطلب الرابع: أنظمة سعر الصرف

تأخذ معظم الدول توجهات جديدة لأسعار صرف عملاتها، ابتدأت من قاعدة الذهب إلى نظام الصرف المرن، فمن وقت لأخر تأخذ الأقطار توجهات جديدة لأسعار صرفها كما حدث في هجر قاعدة الذهب ونظام الصرف الثابت بعد الحرب العالمية الأولى، والعودة إليه ثانية بنظام الصرف الثابت القابل للتعديل من خلال تنظيم اتفاقيات بروتن وودز، مع إحلال نظام النقود الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب والتي بدأ العمل بها منذ أواسط الثلث الثاني من القرن الماضي، ثم حدث التبني الواسع لنظام الصرف المرن منذ مطلع السبعينات عندما أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971، أصبحت حركة التعويم تتسع يوما بعد أخر على حساب نظام الصرف الثابت، وأن كل عملية تغيير في نظم الصرف تتبعها إعادة بناء للمؤسسات التي تلائم هذا النوع أو ذاك من أنواع الصرف والذي تحتمه البيئة الاقتصادية، وعليه فان النظام النقدي الدولي قد تضمن نوعين من نظم الصرف هما نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن وبينهما توجد نظم متعددة للصرف يقترب بعضها إلى الثابت والبعض الأخر نحو المرن.

1. نظام سعر الصرف الثابت

تقوم فلسفة هذا النظام على أساس تثبيت العملات الوطنية إلى قاعدة صرف محددة غالبا ما تكون الذهب أو عملة رئيسية قابلة للتحويل إلى ذهب، كالدولار الأمريكي، إذ يتم تحديد قيم ثابتة للعملات الوطنية بحيث تنحرف أسعارها عن قاعدة التثبيت الرئيسية إلا ضمن الحدود المسموح بها، ويتطلب نظام سعر الصرف الثابت ما يلي: [1]

- ✓ قابلية التحويل التامة بين العملات المختلفة لتسهيل تسوية المدفوعات المتعددة الأطراف.
- ✓ إلغاء القيود المفروضة على التجارة والصرف والمدفوعات الدولية، بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وتوسيع حجم التجارة الدولية. وقد ساد هذا النظام في ضل قاعدة الذهب، وتم تبنيه مع شيء من التحوير في نظام بروتن وودز في ظل ما سمي بأسعار الصرف القابلة للتعديل الذي قام عليه صندوق النقد الدولي.

ففي ظل قاعدة الذهب، التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر، وعم انتشارها في حوالي عام 1870 اعتمدت أسعار صرف العملات الوطنية على ما يعادل كلا منها من الذهب، حيث تم تحديد قيمة ثابتة للوحدات النقدية بالذهب، مما أدى إلى احتفاظها بعلاقة مستقرة بعضها مع بعضها الأخر.

كما أخذت الدول المختلفة في عام 1944 بنظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل كمحاولة للحصول على فوائد الاستقرار الذي يتضمنه نظام سعر الصرف الثابت، وفوائد نظام أسعار الصرف المرنة، إذ أجازت اتفاقية بريتون وودز للأقطار المعدنية تغيير قيمة عملاتها الوطنية ضمن حدود معينة مع تجنب التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف لأغراض تنافسية كتلك التي سادت عام 1930.

وقد أورد مؤيدو أسعار الصرف الثابتة مزايا عديدة لهذا النظام تكمن في تشجيع التوسع في التجارة والاستثمار الدوليين، وتحقيق تخصص كفوء في الموارد الاقتصادية نتيجة لاستبعادها مخاطر الصرف الأجنبي التي تحيط بالمعاملات الدولية المتعددة، وإلغاء القيود المفروضة على التجارة وعلى حركة عوامل الإنتاج بين الدول الداخلة في هذا النظام مما ينجم عنه تجارة أكبر وحركة أوسع لتلك العوامل، وبالتالي زيادة في مستوى الاستثمار والإنتاج على الصعيد العالمي.

إلا أن هذا النظام لم يسلم من انتقادات عديدة منها: [2]

- ✓ أن أسعار الصرف الثابتة تعد قيدا على استخدام السياسات الاقتصادية المحلية بصورة حرة، حيث ستخضع تلك السياسات لمتطلبات الأوضاع الخارجية لميزان المدفوعات، فالقطر الذي يتعرض لعجز في ميزان مدفوعاته لابد أن يلجأ إلى إتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية لمعالجة هذا العجز، مما قد يتعارض وتحقيق أهدافه الاقتصادية في المحافظة على الاستخدام الكامل والنمو الاقتصادي.

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص ص 107 -110.

[2] نفس المرجع، ص ص 108 -110.

- ✓ أن أسعار الصرف الثابتة تزيد حاجة السلطات النقدية المركزية إلى الاحتياطات الدولية، إذ تقوم هذه السلطات بشراء الاحتياطات الأجنبية (ان لم تكن متوفرة لديها) لمعالجة العجز الذي يمكن أن يظهر في ميزان المدفوعات بهدف الحفاظ على أسعار الصرف في مستويات ثابتة، ما دام لا يسمح لأسعار الصرف هذه بالتحرك لكي تتوازن بصورة حرة في سوق الصرف الأجنبي، وبدون تدخل من قبل السلطات النقدية. كما أن ارتفاع الحاجة إلى الاحتياطات الدولية قد يجبر السلطات النقدية الوطنية على فرض رقابة على الصرف الأجنبي والى وضع قيود إضافية على المعاملات الدولية، كالقيود الكمية المفروضة على الصادرات والواردات بهدف الاقتصاد في استخدام تلك الاحتياطات. وربما تكون مخاطر الرقابة هذه المفروضة بهدف الحفاظ على أسعر الصرف الثابتة أكثر من المخاطر الناجمة عن أسعار الصرف المرنة في الأسواق الحرة في تخفيضها لحجم الاستثمار والتجارة الدوليين.
- ✓ تكون أسعار الصرف الثابتة إدارة سهلة وطيعة في نقل التضخم أو الانكماش السائد في الأقطار الأخرى من خلال قطاع الصرف الأجنبي. إذ يفقد القطر في هذه الحالة مقدرته على استعمال المرونة في سعر الصرف (تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية) لعزل الاقتصاد المحلي عن الضغوط التضخمية أو الانكماشية الخارجية.
- ✓ فضلا عن ذلك فان نظام أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل القائم على الصرف بالذهب والدولار كأساس للسيولة الدولية (نظام بريتون وودز) قد فشل في توفير زيادة ثابتة في الاحتياطات الدولية لتواكب النمو في التجارة والمدفوعات الدوليين، حيث اعتمد هذا النظام بصورة رئيسية على العجز المحقق في ميزان المدفوعات الأمريكي مما خلق ضغوطا كبيرة على الدولار الأمريكي. لذا فان استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض رصيدها الذهبي قد أجبر الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ إجراءات تقييد (كسياسة تخفيض النفقات العامة وفرض الرقابة على الصرف والمدفوعات الخارجية) كمحاولة لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وقد توجت هذه الإجراءات بإعلان الرئيس الأمريكي في 15 آب 1971 إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض قيمته، وفصل ارتباطه بالذهب واضعا بذلك نهاية لنظام أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل.

أن سعر الصرف الثابت عبارة خاطئة حيث أن السلطات تثبت هذه العملة وتغيرها عند الحاجة فعندما ترفع من سعر الصرف فإنها تقوم بتخفيض عملتها وعندما تنقص من العملة فإنها تقوم بإعادة تقييم. ما بين هذين النظامين يوجد درجات مختلفة من الارتباط نحو التثبيت حيث أن بعض الدول تعمل بقاعدة الربط الزاحف. فعندما يكون هناك معدلات تضخم مرتفعة، فان تثبيت العملة يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية وبالتالي يتم تعديل العملة وفق تغيرات الدولار. أو يمكن لمجموعة من الدول من تثبيت أسعار صرفها الثنائية في مجال معين مثل حالة النظام

النقدي الأوروبي بما يسمي بنظام آلية الصرف الأوروبي. حيث أن هناك عدة عناصر تدفع الدول إلى الاعتماد على سعر الصرف الثابت منها: [1]

- ✓ تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف. والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الاستثمار والإنتاج.
- ✓ أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل، وتقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية.
- ✓ يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة وذلك بتغيير الأسعار النسبية. وبالتالي نصل إلى نفس عرض تغيير أسعار الصرف الاسمية.
- ✓ أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنوك المركزية للتأثير سلبا على مجريات الاقتصاد.

2. نظام سعر الصرف الحر (المرن)

يتحدد فيه سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوي العرض والطلب من العملة الوطنية والعملة الأجنبية، فالطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، في حين أن عرض الصرف الأجنبي مشتق من الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية.

يمثل منحني s عرض العملة الأجنبية ويمثل منحني D الطلب على العملة الأجنبية ويتضح من الرسم أن عرض العملة الأجنبية، يزداد مع زيادة سعرها في حين أن الطلب على الصرف الأجنبي ينخفض مع زيادة سعره مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة:

[1] عيسى محمد غزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثالث والعشرون . نوفمبر تشرين الثاني 2003 . السنة الثانية، ص ص18 -19.

الشكل رقم (2-3): سعر صرف العملة التوازني

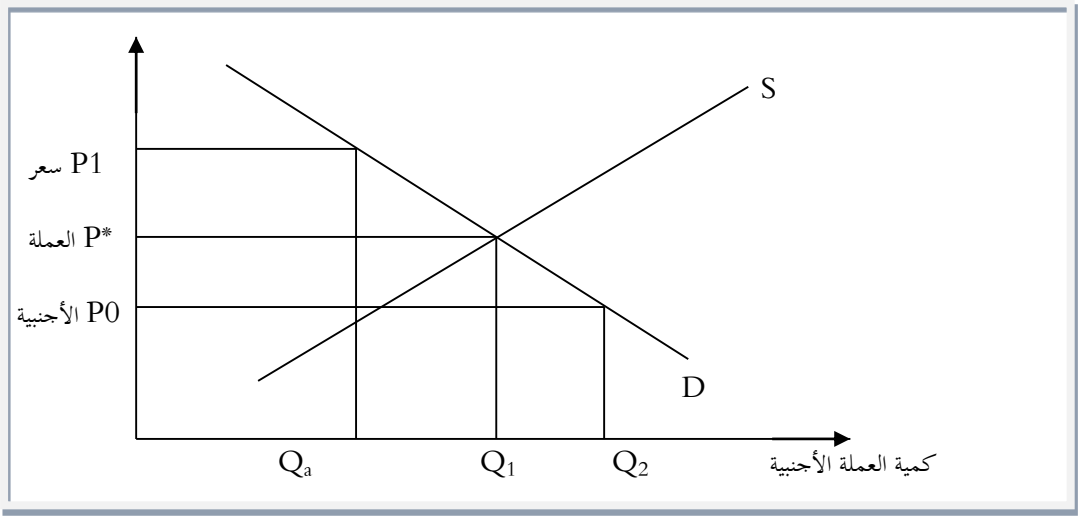

المصدر: السعيد عناني، أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2005-2006، ص34.

ويتحدد سعر صرف العملة الأجنبية التوازني عند نقطة التقاطع بين منحني العرض والطلب أي عند (p^*) إذا ساد في سوق الصرف الأجنبي أي سعر أعلى من السعر التوازني، فان هناك عرضا متزايدا للعملة الأجنبية يؤدي إلى تخفيض السعر إلى السعر التوازني، كما أن أي سعر للعملة الأجنبية أقل من السعر التوازني (p^*) يؤدي إلى الطلب المتزايد على العملة الأجنبية مما رفع سعرها إلى سعر التوازن (p^*). [1]

1.2.مزايا نظام سعر الصرف الحر

لهذا النظام العديد من المزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- ✓ الاستئصال الذاتي (الأوتوماتيكي) للاختلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى التدخل في ذلك، إذ أن التوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف، أي عن طريق آلية السوق.
- ✓ تقليل الحاجة إلى الاحتياطيات الأجنبية لدي السلطات النقدية ونظريا يمكن القول أنه لا حاجة نهائيا إليها وبذلك يمكن استخدام هذه الاحتياطيات بفاعلية في ميادين أخرى.
- ✓ يمكن للقطر أن يواصل سياسة اقتصادية مستقلة فسياسته النقدية مثلا لا تقيد بقوة للحفاظ على رقم معين لسعر الصرف وإقحام القطر في كساد وبطالة وهذا كثيرا ما يحصل عند إتباع نظام الصرف الثابت.
- ✓ يكون الاستقرار الداخلي أفضل هدف يمكن مواصلته، فالقطر عليه أن ينظر إلى الاستقرارية الداخلية لسعر الصرف والإنتاج والتوظيف وترك سعر الصرف يتغير كما يشاء ليحقق التوازن الخارجي ومثل هذه السياسة تزيل التداخل بين الاستقرار الداخلي والخارجي.

[1] موسي سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص ص 44-45.

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص ص297-298.

- ✓ يأخذ سعر الصرف دور مستوعب الصدمات إذا كان مرنا فهو يدفع اجتياح القوي التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد، بينما النظام الثابت سينقل تلك الصدمات إلى الاقتصاد الداخلي، أي أن سعر الصرف العائم سيعمل على عزل الاقتصادات وحمايتها من الصدمات الخارجية المختلفة.

2.2.سلبيات نظام سعر الصرف المرن

لهذا النظام عدة سلبيات تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ يؤخذ على سعر الصرف المرن بأنه يزيد ألا يقين في التجارة، وهذا لا يعد معوقا للمصدرين والمستوردين لأن بإمكانهم وقاية أنفسهم وحمايتها من مخاطر الصرف المرن بتغطية المخاطر على معاملاتهم بالعقود المستقبلية حيث أنهم يعرفون بذكائهم وخبرتهم اتجاهات أسعار الصرف.
- ✓ يعتقد أن الصرف المتقلب يؤثر على الاستثمار طويل الأجل ويمكن الرد على هذا، بأن المستثمرين لا يمكن أن يثبط استثماراتهم الصرف المرن، لأنهم حتى في ظل الصرف الثابت ليسوا متأكدين لعشر سنوات في الأكثر من ثبات السعر وبقاءه على حالة دون تخفيض للعملات أو إعادة تقييم لها، ولذلك فان سعر الصرف المرن لا يمكن أن يرفض على أرضية الاستثمار طويل الأجل.
- ✓ قد يزيد المضاربة ولمناقشة ذلك فانه سيتم إلقاء الضوء على سلوك المضاربين، فهم عندما يتوقعون انخفاضا في سعر الصرف على إحدى العملات يزيدون من طلبهم على عملات أخرى، طالما يتوقعون عوائد متزايدة منها أو على الأقل المحافظة على رصيد ثرواتهم الحقيقية وسيتوسعون في عرض تلك العملة وبالتالي ستتحقق التوقعات بانخفاض سعر الصرف.

وينقسم هذا النظام إلى: [2]

1.2.2.التعويم المدار: يتم تحديد قيمة العملة وفق مؤشرات سوق الصرف الأجنبي، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عندما يتطلب الأمر ذلك، بما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري والاحتياطات من الصرف الأجنبي، ومثال دولة تتبع هذا النظام هي الجزائر.

2.2.2.التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق أي العرض والطلب من النقد الأجنبي ويكون التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي على أساس اضطراري ولا يحدث بشكل متكر، وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد معين له لذلك فان الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها.

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن ألغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2007، ص ص 93-95.

[2] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص ص298 -301.

3. نظام تعادل سعر الصرف الأجنبي

إن القيمة التعادلية للصرف الأجنبي معيار يجعل السعر المعلن محافظا على ثبات القيمة الحقيقة خلال فترة زمنية معينة، والذي هو مستمد من التحليل الجزئي ويقوم على مبدأ للعملة الواحدة نفس القوة الشرائية لأسعار الصرف الأجنبي.

وهنا عند ظهور فروقات في أسعار عملة معينة فيما بين بلدين، تدفع هذه الفروقات إلى زيادة الطلب على منتجات البلد تسوده أسعار أدنى والى زيادة عرض المنتجات البلد الذي تكون أسعاره أعلى، فيظهر ما يعرف بفرصة المقاصة وبالتالي ترتفع الأسعار في البلد الأول وتنخفض في البلد الثاني، حتى تتعادل الأسعار لنفس السلع في البلدين.

وهكذا يعمل تعادل سعر الصرف على ربط القوة الشرائية في أسواق السلع والخدمات المحلية بقيمة العملة في أسواق الصرف الأجنبي، فتكون الأولى محددة للثانية.

وعلى ما سبق أن تعادل سعر الصرف يفضي إلى سعر الصرف الحقيقي الذي هو سعر صرف اسمي معدل بالرقم القياسي المقارن للأسعار، فيما يخص أسعار السلع عندما يكون سعر كيلو من الأرز الأمريكي مثلا ضعف سعر كيلو من الأرز المصري نقول إن كيلو أرز أمريكي يعادل ضعف كيلو أرز مصري فيتم القياس بوحدات من السلع.

وعليه يهتم سعر الصرف الحقيقي بتأثير التضخم على سعر الصرف الاسمي لبلد ما وذلك من خلال الصيغة التي تجمع الرقم القياسي لمستويات الأسعار في البلد المعني والرقم القياسي لمستويات الأسعار في البلد المقارن.[1]

4. نظام سعر الصرف الفعال

ويعتمد هذا السعر على محددين رئيسيين أحدهما المساهمة النسبية في حركة السلع والخدمات والأصول الدولية والأخر سعر الصرف الاسمي للعملة الوطنية، ويمكن أن ننظر إلى الموضوع من زاويتين إحداهما التعاملات الاقتصادية فيما بين بلدين وبالتالي مقارنة مدى فعالية سعر الصرف لعملة كل بلد تجاه عملة بلد أخر والثانية التعاملات الاقتصادية فيما بين بلد ما مع عدد من البلدان المشاركة الرئيسة في هذه التعاملات.

وإذا ما ثبتنا أسعار الصرف فان المحدد الحاسم يكون المساهمة النسبية لبلد ما في التعاملات الخارجية سواء كان مع بلد أخر أو مع عدد من البلدان الأخرى.[2]

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص ص 303-304.

[2] نفس المرجع، ص307.

5. سعر الصرف الأجل

يقصد بهذا السعر، تبادل عملة معينة بعملة أخرى سيتم تسليمها لاحقا حسب السعر المتفق عليه وقد يتراوح موعد هذا التسليم ما بين عشرين وتسعين يوما أو حتى لأكثر من ذلك.

فمثلا عند الإنفاق بين المستورد والمصدر لتسليم بعد ثمانين يوم قد يرغب المشتري ضمان قيمة ثابتة بواقع (1.30) دولار مقابل دينار واحد فإذا تغير السهم السائد في السوق إلى (1.32) دولار مقابل دينار واحد فان المشتري سيكسب سعرا أعلى بقليل مما يدفعه فعلا.

ويقابل سعر الصرف الأجل سعر الصرف الحالي الذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق عليه وعادات السوق وكفاءة الاتصالات، ويمكن أن يحدث تأخير زمني لمدة يومين بين سعر الشراء من ناحية وسعر البيع من ناحية أخرى.

حيث هناك عوامل معينة تسبب في انحراف أسعار الصرف الآجلة عن تعادل أسعار الفائدة فيما بين الدول المختلفة والتي منها: [1]

أ. دور الرقابة الحكومية في زيادة القيود أمام حرية تدفق النقود فيما بين البلدين مثل حصص الصرف الأجنبي الخاضعة للتسويق ونسبة الاحتياطات الإلزامية إلى مجموع ودائع الأجانب في البنوك.

ب. تباين الضرائب من بلد لأخر وهذا ما ينعكس على ربحية الموجودات المالية حيث أن نفس الموجودات تعطي عوائد صافية مختلفة.

6. نظام سعر الصرف المعدل

إن هذا السعر يرتبط بواقع ميزان المدفوعات وفي هذا الشأن يمكن اعتماد الصيغة الآتية:[2]

$$F` = F\left[1 + \frac{(M-X)}{X}\right]$$

F`=سعر الصرف المعدل

F=سعر الصرف الجاري

M=المدفوعات المحتسبة بالعملة المحلية

X=المقبوضات المحتسبة بالعملة المحلية

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص309.

[2] نفس المرجع، ص310.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة ترتكز أساسا على أنظمة صرف مختلفة. ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات.إن تعددت الأنظمة النقدية الدولية، مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف، إلا أن جمعيها يهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى، وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان، ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل"justaf cassel" في أوائل العشرينيات من القرن 20م وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E، لأن الأسعار هناك تكون أقل إرتفاعا، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعا، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدى إلى إتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

وعليه فإن:

$$\frac{\text{السعر الفوري المتوقع للنقد في الزمن ز}1}{\text{السعر الفوري للنقد في الزمن ز}0} = \frac{\text{مؤشر السعر في البلد الوطن}}{\text{مؤشر السعر في البلد الاجنبي}}$$

ولقد تم إختبار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل إستجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:[1]

– إختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة أسعار إستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات .....إلخ.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 119-120.

– طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.

– هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.

– إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

– تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

– تتوفر السلطات الإقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.

– وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة إعتبارات.

– هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة ...إلخ.

– هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع.

– يمكن لدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية.

ويتوقف نجاح تعادل نظرية القدرة الشرائية على:

* سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.

* سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:[1]

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_d)$ (حيث i_d معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_e وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا.

$$M(1+I_D) = \frac{M}{CC}\ (1+i_e)\times CT \quad \text{——(1)}$$

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 121-122.

حيث أن:

CC: سعر الصرف الآني (نقدا).

CT: سعر الصرف الآجل.

i_e: معدل الفائدة الخارجي الإسمي.

i_d: معدل الفائدة الداخلي الإسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+i_d}{1+i_e} \quad \text{——} (2)$$

نطرح (1) من طرفي المعادلة (2) ونحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1 \quad \text{——} (3)$$

ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_d + i_e$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.

المطلب الثالث: نظرية كفاءة السوق وأرصدة ميزان المدفوعات

1. نظرية كفاءة السوق

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم .....إلخ.

في السوق الكفء:[1]

✓ كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.

✓ تكاليف المعاملات ضعيفة.

✓ تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

* لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

* التسعيرة الآجلة يمكن إعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

[1] سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص167.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة إعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (إختبارات جيدي وديفي) على التوالي في 1975-1976م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986م ودراسات كيرني وماك دولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.[1]

2. نظرية أرصدة ميزان المدفوعات:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى إخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.[2]

[1] سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص167.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص123-124.

المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف وأهدافها

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها معينة، سنحاول في هذا المبحث التطرق لبعض أدوات سياسات سعر الصرف وأهم أهدافها.

المطلب الأول: أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها: [1]

1 . تعديل سعر صرف العملة

لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عند تدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر على مجموعة من الشروط:

- ✓ اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.
- ✓ ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ✓ ضرورة توفير استقرار في الأسعار المحلية.
- ✓ عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
- ✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

2 . استخدام احتياطات الصرف

في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

3 . استخدام سعر الفائدة

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص134-136.

4 . مراقبة الصرف

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

- ✓ منع التسوية القبلية للواردات.
- ✓ الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- ✓ تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين فتستفيد من التحويل الخارجي للعملة.
- ✓ حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.
- ✓ نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلي عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم.

5 . إقامة سعر صرف متعدد

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض أثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

المطلب الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعي سياسة سعر الصرف لتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها: [1]

1.مقاومة التضخم

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوي التضخم المستورد وتحسين مستوي تنافسية المؤسسات. وفي المدى القصير يكون لانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوي التضخم المستورد وتحسين في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيتها.

2.تخصيص الموارد

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير. وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص137.

3.توزيع الدخل

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين فئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فان ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للعمال. والعكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي، فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

4.تنمية الصناعات المحلية

يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام بإعادة سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

المطلب الثالث: مخاطر الصرف

تتعرض عمليات الصرف الأجنبي (شأنها شأن كافة العمليات الاقتصادية) للكثير من عناصر الخطر وعدم التأكد، وتتعدد هذه العناصر وتتنوع مع ما يعتري الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من تغيرات مستمرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

فعلى المستوى الاقتصادي نلمح قضايا السيولة الدولية وانتقال الأموال من دولة إلى أخرى في ثوان فحركات الاستثمار الخاص وتحركات النقد الأجنبي ترتبط وإلى حد بعيد بما يعتري بورصات المال والصرف الأجنبي من تغيرات. هذا وقد زادت مخاطر الصرف الأجنبي بشكل ملموس منذ أول السبعينات، فأصبحنا نرى التقلبات الكبيرة، لاسيما عندما تقوم دولة ما بتخفيض أو زيادة أسعار عملتها.

ومن هنا أصبحت الإشكالية هي الثقة في اقتصاد ما من أهم الموضوعات التي تثير كثيرا من التساؤلات وأضحت قيمة عملة الدولة في مقدمة المعايير التي يستند إليها للحكم على مستوى كفاءة الاقتصاد ومن ثم مدى قوته.

وبناء على ما سبق يمكن أن نفرّق بين عدّة أنواع من مخاطر الصرف نوجزها فيما يلي:[1]

1.المخاطر المالية

وتعد أكثر المخاطر وضوحا، وتنشأ بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان.

2. مخاطر التمويل

وهي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي ويضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية ويحدث هذا في حال شراء البنك للعملة الصعبة شراءا آجلا.

[1] مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص 133-136.

3.المخاطر التي تترتب على التغيّرات التنظيمية

وهذه المخاطر تتعلق بالتعامل بالعملات الأجنبية في الخارج، وذلك في حال وضعت الدولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملتها وهو نظام يحدد سعري صرف للعملة مقابل العملات الأخرى كأن يكون هناك سعر حر يحدده العرض والطلب، ويوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية.

ويطبق الأول على العمليات التجارية، ويطبق الثاني على العمليات المالية مثل تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج. وهنا قد تترتب خسائر على تحويل رؤوس الأموال في حال تطبيق هذا النظام بسب اختلاف سعر الصرف.

4.المخاطر الائتمانية

ينص عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أحد الطرفين بالتزامه.

فمثلا إذا باع أحد البنوك مبلغا معينا لأحدى الشركات بيعا آجلا لمدة محددة، وبسعر معين وفي نفس الوقت قام بموازنة مركزه بتعاقده على شراء نفس المبلغ بنفس السعر وفي نفس التاريخ. لكن بعد مضي مدة محددة وقبل دخول تاريخ الاستحقاق أعلنت الشركة إفلاسها، كما أن سعر الصرف انخفض عن ذلك السعر الذي تم به العقد بين البنك والشركة. وهنا يقع البنك في مأزق إذ أنه لا يتوقع من الشركة المفلسة الوفاء بالتزامها، وعليه في نفس الوقت التزام بدفع نفس المبلغ وبالسعر المتفق عليه في العقد قبل انخفاضه وهنا يتحمل البنك خسارة تقدر بالفرق بين سعر البيع وسعر الشراء.

5.المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي

قد تقع بعض الأخطاء في خضم النشاط الجاري بالبنك كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخطأ، أو قد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريق الخطأ إلى حساب أخر غير الحساب الصحيح.

6.المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة

قد تتحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجري عادة مرة كل شهر. وتختلف أساليب إعادة التقييم، إلا أن الأسلوب الأكثر إتباعا هو أن يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف عنصر هام في اقتصاديات الدول وهذا نظرا لما له من تأثير على مستوي النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة، فمن ناحية التصدير والاستيراد فانه يؤثر بأسعار السلع المحلية المباعة للأجانب وكذا في تكاليف استيراد السلع المنتجة من قبل الأجانب، وهذا عند تطبيق مثلا سياسة تخفيض العملة. أما من ناحية محاربة التضخم مثلا فان عملية تخفيض سعر الصرف أو استخدام سعر الصرف كمثبت اسمي يعتبران كسلاحان ناجحان على الرغم من وجود بعض الأعراض الخطيرة المصاحبة لهما.

لا يمكن فهم سياسة سعر الصرف ما لم يتم التطرق إلى سعر الصرف من حيث المفهوم و الأسس التي يعتمدها، ولقد أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة أن هذه الأداة تلعب دورا هاما في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات، وعلى رأسهم التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)، وهذا ما يضع السلطات النقدية أمام مسؤولية الاختيار الأحسن لنظام الصرف، يجعل من سعر صرف عملتها دورا هاما في خدمة البرامج و الأهداف الاقتصادية للبد من أجل تحقيق ذلك لا بد على الحكومة أن تتخذ جملة من الإجراءات الاقتصادية مرافقة لنظام الصرف المتبني، كل حسب طبيعة الاقتصاد وموقفه أمام الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر

تـمـهـيـد:

كان للقطاع الخارجي وتطوراته الدور الأساسي في الاقتصاد الجزائري، بسبب التغيرات المستمرة التي عرفها من الثمانينات الى وقتنا الحاضر. وقد ارتبطت هذه التغيرات بالسياسات الاقتصادية الداخلية من جهة، والأوضاع الاقتصادية الخارجية من جهة أخرى دون أن ننسي الدور الفعال للمنظمات النقدية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، في تقديم المساعدات المالية والتقنية من أجل تفعيل عناصر الاقتصاد المختلفة في إطار مشروطية الصندوق متمثلة في مجموعة من الإصلاحات تحتوي على تغيرات جذرية في المنهج الاقتصادي، الاجتماعي والتوجه الى الحرية الاقتصادية من أجل تغيير سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج.

وقد شكلت سياسة سعر الصرف محور النقاش لما لها من أثر على الاتجاه الاقتصادي بصفة عامة والمعاملات الخارجية بصفة خاصة، وذلك راجع الى أن سعر الصرف لم يلعب دوره في التنظيم النقدي للاقتصاد الوطني.

في حين أن الجزائر لم يكن أمامها الا الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي واتباع الإصلاحات المقدمة لها. وكان لسياسة التخفيض النصيب الأكبر في هذه الإصلاحات من أجل إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها.

بالإضافة الى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية حيث عرف انخفاضات ثم تخفيضات كان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له. ولما كان لهذه السياسة من أثار بليغة على القطاع الخارجي، ولذلك سنحاول التطرق الى أهم التطورات التي مرت بها سياسات سعر الصرف في الجزائر وكذلك أهم مراحل تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر لذلك قسمنا هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول: تطور سياسة الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني: علاقة سعر الصرف مع التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية.

المبحث الأول: تطور سياسة سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر

يتم التطرق في هذا المبحث الى تطور سياسة الصرف في الجزائر حيث مرت بعدة مراحل سنحاول ذكرها كما سنتطرق لأهم السياسات التجارية المتبعة في الجزائر.

المطلب الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر

شهد الدينار الجزائري منذ نشأته سنة 1964 إلى غاية يومنا هذا تحولات عديدة كانت تتماشى بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر، حيث عرف خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف عائم .

أولا. سعر الصرف الثابت (1964-1987): في يوم 10 أبريل 1964 تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري "التي ثبتت قيمتها آنذاك ب 180 ملغ من الذهب الخالص وبالتالي عوض" الدينار الجزائري " عملة" الفرنك الفرنسي الجديد"، الذي كان هو عملة الجزائر أثناء الاستعمار، بسعر صرف: واحد دينار=واحد فرنك فرنسي جديد، وقد كان سعر صرف الدينار الجزائري مسيرا إداريا ويتميز بالاستقلال والثبات لمدة طويلة يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية بهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية آنذاك. وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة (كما كان من المفروض أن يكون) بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني وهكذا انفصل عن الواقع الاقتصادي فنتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملة الصعبة. أضف إلى ذلك أن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين: الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا والثانية تحدد في السوق الموازية (السوق السوداء).

وبعد انهيار نظام بروتن وودز تخلت الجزائر عن ربط عملتها بالفرنك الفرنسي وأصبحت قيمة الدينار الجزائري مثبتة بسلة عملات مختارة حسب أهم شركائها التجاريين، 14عملة كان الدولار الأكثر ترجيحا من بين هذه العملات مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك. وقد كان الدينار يتذبذب مقابل هذه العملات بطريقة سلبية دون مراعاة أي علاقة مع الوضعية الاقتصادية أو المالية للدولة أو الفرق في التضخم (تعادل القوة الشرائية) أو الإنتاجية بين الجزائر والدول المصدرة لها. كما يسمح تثبيت الدينار بسلة عملات باستقرار سعر الصرف الفعلي الاسمي إلا أنه لا يقصي احتمال قابلية تغير الأسعار الثنائية مقابل العملات المشكلة للسلة، فهذا النوع من التثبيت للعملة المحلية يزيد من مخاطر الصرف بالنسبة للأعوان الاقتصاديين.كما تم تجاهل دور سعر صرف الدينار الجزائري من طرف المسؤولين على تسيير الاقتصاد واستعمل بطريقة غير عملية ودون دراية لأهميته. ومنذ سنة 1974 أدت القيود المفروضة للدخول لسوق الصرف والمصحوبة بسياسات نظام حصص الواردات إلى نشوء سوق صرف موازي جعل السلطات العامة ترفع من قيمة الدينار الجزائري.

أدى رفع قيمة الدينار وعدم إعطائها القيمة الحقيقية إلى زيادة في أسعار عوامل الإنتاج للسلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها المنتجة في الخارج، فنتج عنه ضعف إنتاجية القطاع الوطني وعدم قدرته على منافسة القطاعات الأجنبية خاصة بعد بلوغ قيمة الدينار ذروتها بين 1983 و1986إلى أن وصل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي سنة1987 في السوق الموازي إلى 4دينار لكل واحد فرنك والغريب أنه في السوق الرسمي كان 0.8 دينار مقابل واحد فرنك فرنسي.[1]

ثانيا. سعر الصرف الديناميكي منذ1987: نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة1986 دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة تأكد من خلالها بلوغ النظام المتبع (خلال ما يفوق العشريتين) محدوديته مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية، ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للمراحل التالية: [2]

1. من1987-1993: قامت هذه المرحلة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف طبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992. وخلال هذه المرحلة بالذات انتقل معدل سعر صرف الدينار من4.936 دينار للدولار الواحد في نهاية1987 إلى10.476 دج/دولار نهاية كانون الأول/ديسمبر1990 و15.889 دج/دولار نهاية كانون الثاني/يناير1991 ثم 16.595 دج/دولار نهاية فبراير من نفس السنة ليستقر في حوالي17.8دج/دولار نهاية آذار/مارس1991. أي أن قيمة الدينار انخفضت في مدة ثلاثة أشهر ب 70% هذا دون تصريح رسمي من طرف السلطات النقدية. إلا أنه بدأ التخفيض الصريح في بداية سبتمبر1991 بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار ليصل إلى 22.5دج/دولار ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة.

أدى الانزلاق والتخفيض الاسمي إلى انخفاض قيمة الدينار بشكل قوي، ولأن هذا التخفيض كان عبئا ثقيلا على الشركات وأيضا المستهلكين، قررت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري للعملات الرسمية وذلك بتثبيت سعر الصرف الاسمي في قيمته المحددة في نهاية 1992 ب 23 دينار/دولار تقريبا ومعادلته السوق الموازي للعملات سنة 1993.

[1] سمير آيت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2011/09، ص65.
[2] نفس المرجع، ص66.

الجدول رقم (3-1) يوضح مراحل الانزلاق التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من1987-1991.

تاريخ عملية الانزلاق	الدينار صرف سعر مقابل واحد دولار	التعليق
نهاية 1986	4.824	-
نهاية 1987	4.936	بداية عملية الانزلاق التدريجي
نهاية 1989	8.032	-
نهاية1990	12.1191	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة انطلاق الإصلاحات
بداية1991	15.8889	
نهاية1991	16.5949	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية
نهاية 1991	17.7653	استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر
1994	22.5	تخفيض بمقدار % 22 بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي واستمرار الوضع إلى غاية 1994

المصدر: عبد المجيد قدي وآخرون، البعد الدولي للنظام النقدي –برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس الجزائر ،2011 ص 239.

2.سياسة التخفيض:(1994): أرغمت السلطات العامة انتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار بـ 7.3% في آذار/مارس 1994ثم 40.17% في نيسان/أبريل من نفس السنة بعد أن بدأت الجزائر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي منذ سنة 1994 (بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وذلك إلى غاية 1998 الذي كان فيه تعديل سعر الصرف من أهم الإجراءات المتخذة وذلك من أجل البحث عن التوازنات الخارجية). على ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار36 دينار/دولار كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تقنية جديدة لتحديد سعر صرف الدينار مفادها أن يسمح مجلس النقد والقرض بانزلاق الدينار إلى40 دج/دولار، وتم الاعتماد على هذه الطريقة في بداية الثلث الأخير من سنة 1994 إلى أواخر سنة 1995 وتمثل هذه العملية مرحلة انتقالية وتجريبية لمرحلة تطبيق الصرف العائم وتمرينا للبنوك التجارية وبنك الجزائر ومهلة لإعداد القوانين والإجراءات لمواجهة متطلبات سوق الصرف. [1]

3.قابلية تحويل الدينار: انتقلت الجزائر إلى مرحلة (قابلية تحويل الدينار) لجميع المعاملات الجارية وكذا خلق سوق بيني (ما بين البنوك) للصرف الذي يسمح للبنوك التجارية من التصرف بكل حرية بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من طرف زبائنها وكان ذلك في كانون الثاني/يناير1996 واعتبر كأول خطوة حقيقية للتوجه نحو

[1] شعيب بونوة وآخرون، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، مجلة دولية سداسية محكّمة تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،5-2011، ص124.

تطبيق سعر الصرف العائم. ولقد بدأت الجزائر تطبيقه منذ سنة 1990، سياسات للتصحيح رغبة في إرساء أساس يسمح بالتبادل الحر لعملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي أصبحت تركز جهودها على الاتجاه صوب (القابلية الجارية للتحويل) وهي تختلف عن (القابلية الكاملة للتحويل) التي من مؤداها إزالة جميع قيود الصرف المفروضة على كل من المعاملات الدولية الجارية وانتقال رؤوس الأموال.

وفيما يلي أهم الخطوات التي تبعتها الجزائر في شأن تحرير عملتها الوطنية:[1]

1.3.دخلت قابلية التحويل الجارية للدينار الجزائري حيز التطبيق سنة 1994، ذلك أن تحرير المدفوعات بالنسبة للواردات الجزائرية بدأ تنفيذه الفعلي خلال هذه السنة. هذه المرحلة تم تدعيمها بتطبيق ما يسمى Fixing session في تشرين الأول/أكتوبر1994 إلى غاية نهاية 1995 ويتعلق الأمر ببيع العملات الأجنبية بالمزاد من طرف بنك الجزائر بغية السماح بتوفير الشروط اللازمة لإنشاء سوق صرف. بالتالي كان ينبغي تهيئة وتنظيم القواعد والإجراءات وخاصة الموارد البشرية التي يتطلبها هذا النوع من الأسواق بهدف تثبيت وتحديد سعر الصرف عن طريق التوازن بين الطلب والعرض في هذا السوق.

2.3.بدأت المرحلة الثانية من إجراءات قابلية التحويل الجارية للدينار في حزيران/يونيو1995 وتتعلق بنفقات الصحة والتعليم التي تسمى بنفقات (المعاملات الجارية غير المنظورة) ويتم تحديدها بقيمة معينة خلال السنة بالنسبة للمرضى المحليين الذين يتابعون العلاج في الخارج، وأيضا بالنسبة للطلبة المحليين الذين يزاولون الدراسة خارج التراب الوطني.

3.3.أعطى بنك الجزائر في أوت1997، حق صرف قيمة معينة لنفقات السفر إلى الخارج وكان تكملة لسلسلة الإجراءات السابقة وأصبح هذا الحق قابل للتنفيذ في15سبتمبر1997 على مستوى شبابيك التوزيع للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة.

هكذا خص بنك الجزائر الطلب على العملات الأجنبية لتحقيق المدفوعات أو التحويلات الموجهة أساسا للمعاملات الجارية وليس لتحويلات رؤوس الأموال غير المرخصة. بالتالي دخلت الجزائر مرحلة قابلية تحويل الدينار التي تبعتها في نفس الوقت إجراء الرقابة على الصرف المطبق بصرامة خاصة فيما يتعلق الأمر بالتوافق بين التدفقات المالية وتدفقات السلع والخدمات بين الجزائر وباقي دول العالم.

4. سوق الصرف ما بين العملات: تلت مرحلة fixing التي تم الاستغناء عنها بسرعة نهاية 1995 مرحلة سوق الصرف ما بين البنوك التي جاءت لتعزز أهداف برنامج التعديل الهيكلي للفترة (أبريل 1995 مارس 1998).

سوق الصرف ما بين البنوك الذي يعتبر قسم هام من السوق النقدي هو المكان الذي يتم فيه التقاء العرض والطلب على العملات. تم تأسيسه من طرف بنك الجزائر حسب القرار رقم 95-08 ليوم 23 كانون الأول

[1] سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص66.

ديسمبر 1995 المتعلق بسوق الصرف والتعليمة رقم 78-95 ليوم 26 ديسمبر 1995 المتعلقة بقواعد ووضعيات الصرف والتعليمة رقم 79-95 ليوم 27 ديسمبر 1995 المتعلقة بتنظيم وطريقة عمل سوق الصرف ما بين البنوك، الذي يهدف إلى معالجة جميع عمليات الصرف (بيع وشراء) على الحساب ولأجل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل بحرية كما يتم فيه أيضا تحديد سعر صرف العملات عن طريق ميكانيزم التقاء العرض مع الطلب و يشارك في هذا السوق كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي تستطيع الحضور بصفة عارضي وطالبي العملات. وكما تم التطرق إليه سابقا فمنذ تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي وبالضبط منذ كانون الثاني/يناير1996 يتم تسيير سعر صرف الدينار حسب نظام التعويم المدار مما يمكن البنك المركزي من تعديله إن كانت لذلك ضرورة. كما أن هذا التوجيه يطبق بطريقة غامضة وسرية من خلال عدم الإعلان المسبق لمسار هذا التعويم وهذا النظام مطبق، بحسب تصريحات بنك الجزائر إلى غاية يومنا هذا. [1]

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية في الجزائر

إن أهم ما ميز النظام الاقتصادي للجزائر عقب الاستقلال هو شدة تبعيته للاقتصاد الفرنسي وخاصة في مجال المبادلات الخارجية، ونظر للدور الذي يلعبه هذه القطاع في توفير مداخيل للدولة عمدت الجزائر إلى تسييره بانتهاج سياسات مختلفة، تتلاءم مع المرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد. ومن خلال تتبع المسيرة التنموية للجزائر نجد أنها حاولت فرض الرقابة على التجارة الخارجية في المرحلة الأولى ثم احتكارها كمرحلة ثانية ليتم تحريرها بعد ذلك، لانتهاج النظام الليبرالي ومنه يمكن تقسيم السياسة التصديرية في الجزائر إلى ثلاث مراحل:[2]

1. مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1962-1969

حاولت الدولة خلال هذه الفترة فرض نوع من الرقابة على التجارة الخارجية، وذلك من خلال اعتماد جملة من الإجراءات والمراسيم بهدف تحقيق القدرة على السيطرة التامة على الاقتصاد الجزائري، وتخليص البلاد من الوصايا المفروضة عليها من طرف القوى الاستعمارية، وهذا بإقامة علاقات أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية .

منذ سنة 1963 اتخذت الدولة تدابير مالية واقتصادية لحماية الصناعات المحلية والناشئة، حيث اعتمدت على نظام الحصص والذي يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من

[1] سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص66.

[2] صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 04 /2006، ص 31.

إجراءات الرقابة مثل الحصول على الترخيص المسبق واحترام الحصص المقررة، وكان الهدف من نظام الحصص هو الحد من السلع الكمالية واقتصاد العملات الأجنبية إضافة إلى تحسين وضعية الميزان التجاري.

كما تم إقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات المسيرة مباشرة من طرف الدولة (الدواوين الوطنية).

وأقامت اتفاقية تعاون في مجال التصنيع مع فرنسا سنة 1965 سميت ب Ascoop من أجل إقامة قاعدة صناعية قادرة على تزويد الاقتصاد الوطني ببعض المنتجات الضرورية، حيث استفادة الصناعات في المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) بـ 2% من إجمالي الاستثمارات حيث ارتكز الاستثمار على الصناعات الثقيلة وعلى رأسها المحروقات، ومن بين أهم انجازات الصناعية نذكر مركب الأمونيك (النشادر) والأسمدة الأزوتية في أرزيو ومركب التلحيم في عنابة، وبفعل سياسة إحلال الواردات فلقد انتقل إنتاج القماش من 4.3 مليون م 3 سنة 1964 إلى 51.5 مليون م 3 سنة 1969 وكذا تحول كبير في إنتاج الجلود والشمع .

2. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989

وبعد مرحلة الستينيات وبداية مرحلة المخططات تم وضع المخطط الرباعي الأول 1970-1973 والذي تم فيه تحديد النهج الاحتكاري لتجارة الخارجية، وابتداء من 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، كل واحدة حسب الإنتاج المتخصص فيه، وكان الهدف من هذا الاحتكار وهو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

إن أهم ما ميز هذه الفترة هو تأميم البترول سنة1971وحدوث أزمة البترول الأولى سنة 1973 بسبب حرب العربية الإسرائيلية، وكذا تضاعف أسعار البترول بأربع مرات مما أدي إلى ارتفاع حصة الاستثمارات الصناعية إلى60 % .

وتم في سنة 1978 إصدار قانون 75-02 والذي جسد فيه احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث نص على ما يلي:

- الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات من اختصاص الدولة فقط.
- لا يسمح بإبرام العقود والصفقات المتعلقة بالتصدير والاستيراد إلا من طرف الدولة أو إحدى هيأتها، ويمنع التصدير على المؤسسات ذات القطاع المسير ذاتيا أو ذات القطاع التعاوني أو المؤسسات المختلطة أو الخاصة.
- كل مؤسسة خاصة تقوم بالتصدير يتم حلها فورا وتمنح مهلة ستة أشهر للمؤسسات الخاصة التي تتخذ التصدير كنشاط ثانوي لكي تغير نشاطها الاجتماعي.

- يسمح للمؤسسات الخاصة بالقيام بالتصدير بصفة انتقالية ومؤقتة فقط عندما يتعلق الأمر بسلع لم تبادر الدولة بعدم إنشاء هيئات ومؤسسات لتصديرها.

وفي سنة 1982 قامت الدولة بإعادة هيكلة أولى لمؤسسات القطاع العام، حيث تم إلغاء المنشآت الكبرى التي تقرر تقسيمها إلى عدد من الشركات العمومية أصغر حجما وأسهل إدارة، وهذا لتحسينها وتطوير إنتاجها ولتدعيم قدرتها على المنافسة وتطوير قدرتها على التصدير.

وفي نهاية هذه المرحلة وبعد صدمة البترول المعاكسة سنة 1986 قامت الجزائر بوضع أول برنامج لمحاولة ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك سنة1988، حيث تم وضع قانون 88-29 ليوم 19 جويلية 1988 والذي هدف إلى ضرورة توسيع قطاع الصادرات خارج المحروقات وتخفيض الواردات حيث نص على منح تسهيلات للمؤسسات العمومية لتطوير إستراتيجيتها التصديرية وذلك بالاحتفاظ بجزء من مداخيلها بالعملة الأجنبية ومنحها بعض التخفيضات الضريبية.

3. مرحلة تحرير التجارة الخارجية

إن أزمة البترول لسنة 1986 وما نتج عنها من انخفاض إيرادات الدولة من 13 مليار دولار إلى أقل من 7 مليار دولار أرغم الدولة على إلغاء أهم إجراءات احتكار الدولة للتجارة، وتبني منهج التحرير للتجارة الخارجية حيث تم وضع مخطط تمويل خارجي حيث تعمل البنوك على تمويل التجارة الخارجية وأصبح التصدير مسموحا به للمتعاملين التجاريين.

بدأت أول بوادر كسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990، جاء هذا القانون بعد ضغط صندوق النقد الدولي، الذي دعا الجزائر لتبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وذلك بانتهاج مجموعة من الإصلاحات تتضمن ضرورة تغيير سياسة تسيير التجارة الخارجية عن طريق إصدار قانون خاص بالتجارة الخارجية وتحريرها، تخفيض العملة المحلية، تغيير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير، ورفع الدعم عن الأسعار.

إلا أن هذا التحرير كان مقيدا بجملة من القوانين:

- التصدير يخص صنفا من المتعاملين يطلق عليهم اسم الوكلاء وبائعو الجملة.
- يحدد قائمة السلع المستوردة.
- يهدف إلى حركة رؤوس الأموال عن طريق وجوب وجود ميزانية بالعملة الصعبة لتسديد قيمة السلع المستوردة.
- يلزم الوكلاء غير مقيمين، بالاستثمار في الجزائر مستقبلا في مجال الإنتاج.

1.3.مرحلة التحرير الخالي من القيود:

أقر مرسوم 1991 الحرية الكاملة في التجارة الخارجية دون التميز بين متعامل من القطاع العام أو القطاع الخاص، شرط أن يكون المعني بهذه المعاملات مسجل في السجل التجاري بصفة بائع بالجملة، وأصبحت البنوك تعمل على توفير التمويل الخارجي.

وفي هذه الحالة بإمكان المؤسسات الخاصة والعامة أن تقوم بالتصدير من غير أي قيود تفرض عليها ولقد تزامنت هذه المرحلة مع برنامج التعديل الهيكلي الذي يعمل على تحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

2.3.مرحلة التحرير التام:

تم في 1994 التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والذي نص على تطوير القطاع الخاص والتقليص من تدخل الدولة وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة.

وفرض هذا الأخير على الجزائر تحرير اقتصادها وذلك من خلال خصخصة مؤسساتها وتنمية السوق الداخلية برؤوس الأموال الداخلية، وإصلاح النظام الضريبي وتحسين المحيط الاستثماري للمتعاملين المحليين والأجانب وتحرير التجارة الخارجية.

وفي هذه المرحلة كان تحرير التجارة تاما من غير أي قيد وكان كل شخص قادر على التصدير بإمكانه القيام بالتصدير للسلع والخدمات.

المبحث الثاني: تأثير تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية

نتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم حول ميزان المدفوعات ومكوناته وكذلك أساليب معالجة اختلاله كما نبين كيف يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية (الميزان التجاري).

المطلب الأول: ميزان المدفوعات وأقسامه

1. تعريف ميزان المدفوعات: هو سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. [1]

2. أقسام ميزان المدفوعات: ينقسم ميزان المدفوعات إلى الأقسام الأربعة الرئيسية الآتية: [2]

1.2. الميزان التجاري: يسجل هذا القسم المدفوعات الناتجة عن التدفق السلعي فقط من والى الخارج في صورة صادرات سلعية منظورة وواردات سلعية منظورة. حيث تسجل حصيلة الصادرات السلعية في الجانب الدائن في الميزان التجاري بينما تسجل مدفوعات الواردات في الجانب المدين من الميزان.

2.2. الحساب الجاري: يتكون هذا الحساب من أربع أجزاء، الأول هو رصيد الميزان التجاري و الثاني هو رصيد المعاملات غير المنظورة و التي تتضمن الصادرات و الواردات من الخدمات مثل خدمة النقل و الاتصالات و التأمين و السياحة ..... الخ. الجزء الثالث هو رصيد المعاملات من طرف واحد والتي تمثل المنح والهبات والإعانات سواء التي تقدمها الدولة أو تحصل عليها من الخارج. الجزء الرابع والأخير هو عوائد الاستثمارات سواء كانت محولة من الخارج والى الخارج.

3.2. حساب المعاملات الرأسمالية: يسجل هذا الحساب كافة المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية إلى الداخل أو الخارج وذلك بغرض الاستثمار. وينقسم هذا الحساب إلى قسمين:

1.3.2. التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل: تتضمن هذه التدفقات الاستثمارات المباشرة التي تمثل قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات طويلة الأجل وإدارتها بأنفسهم. كما تعد القروض طويلة الأجل سواء كانت من مصادر خاصة أو مصادر حكومية أو دولية.

2.3.2. التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل: تتضمن هذه التدفقات الاستثمارات القصيرة الأجل مثل شراء الأسهم والسندات أو أذونات الخزانة أو الإيداع في البنوك للاستفادة من اختلاف أسعار الفائدة بين الدول المختلفة. قد يكون الدافع وراء هذه التدفقات ليس الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل وإنما المضاربة على العملات الدولية المختلفة.

4.2. صافي الاحتياطات الدولية: يتضمن هذا الحساب التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية من أجل تسوية العجز أو الفائض في كافة بنود ميزان المدفوعات، ويقصد بذلك رصيد الميزان التجاري والحساب الجاري

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 166.

[2] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص ص288-294.

والمعاملات الرأسمالية، ويتم ذلك من خلال السحب من الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي بما يكفي لسد العجز. وهكذا فان التغيرات في الاحتياطات الدولية تقوم بدور التسوية أو التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: سياسات معالجة اختلال ميزان المدفوعات

عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك والذي عادة ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات عدة، وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة وعموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما:

1.التصحيح عن طريق آلية السوق:

وتأخذ هذه الطريقة أربع أشكال هي:

1.1.التصحيح عن طريق آلية الأسعار

ويختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي:[1]

- ✓ ثبات أسعار الصرف.
- ✓ الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.
- ✓ مرونة الأسعار والأجور، ولكنها ستقود إلى توازن ميزان المدفوعات أيضا.

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية ونلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى، و ستترتب عن ذلك نتيجتين، أولهما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهت نظر الأجانب، وثانيتهما هو ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات أما حالة حدوث عجز في الميزان فالعكس.

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية و هذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات، ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان، ففي الحالة الأولى حالة الفائض بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد و بالتالي التخلص من الفائض المتاح و إعادة التوازن للميزان ثانية، أما الحالة الثانية (حالة العجز) فبإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل و عندها ستزداد السيولة في السوق المالية و إعادة التوازن للميزان.

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص ص261-265.

2.1.التصحيح عن طريق سعر الصرف

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية.

وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية، وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض وارداته، نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فانه يحدث العكس تماما.[1]

3.1.التصحيح عن طريق الدخول

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي:

- ✓ ثبات أسعار الصرف.
- ✓ جمود الأسعار.
- ✓ الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحث تأثير مضاعف التجارة الخارجي، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته و منه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية، فتواكبها زيادة في معدل الأجور و من ثم الدخول الموزعة و سيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان. و يحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان، غير أن العديد من الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة، ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق وما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وطبقا للنظرية الكنزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا و تحت

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص 266.

تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكنزيين لا يعتدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات. نستنتج من المعطيات السابقة أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار[1].

2.طريقة المرونات أو التجارة

أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكنزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة في عام 1971، وانتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير واقعية، في حين أكدت النظرية الكنزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات و التي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها، جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة) والتي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني، حيث ستزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها وذلك للأسباب التالية: [2]

- ✓ إن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية أي زيادة سعر الصرف الأجنبي سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب للصادرات البلد واستيراداته.
- ✓ عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له، أي على درجة التوظيف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظيف كامل أو قريب منها) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكييف لميزان المدفوعات.

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص 281.

[2] نفس المرجع، ص 290.

3.التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في: [1]

- ✓ بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- ✓ بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- ✓ استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- ✓ اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد.
- ✓ بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- ✓ بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

المطلب الثالث: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري

يعتبر سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة على كل من ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري على وجه الخصوص، كون أن تغيرات أسعار الصرف سوف تؤثر على بنود ميزان المدفوعات وقد يكون ايجابيا أو سلبيا وهذا راجع إلى بنية الاقتصاد وهيكله الإنتاجي.

في الواقع انه كان يفترض دائما أن للتقلبات في سعر الصرف أثر ايجابي على ميزان المدفوعات الجارية ولم يكن هناك تصور لوجود أثار سلبية. وكان مارشال أول من أشار إلى أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يكون له أثار سلبية على الميزان التجاري في حالة التوازن إذا كانت مرونة الطلب لكل دولة أقل من الوحدة إذا كانت في المتوسط أقل من $\frac{1}{2}$

[1] ميزان المدفوعات، بحث منشور على الموقع الالكتروني: http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=461209 تم الاطلاع يوم 04.28. 2015 على الساعة 15:17.

ولقد تركز الاهتمام حول شروط فاعلية تغيير سعر الصرف وتحديد الحالات التي لا يؤدي فيها هذا التغيير إلى تحسين حالة ميزان المعاملات الجارية وعلى وجه الخصوص الميزان التجاري (حيث تكون قيمة الواردات محسوبة بالعملة المحلية أكبر من قيمة الصادرات). وبالإضافة إلى ذلك فقد بدا أن هناك قيودا تحد من فاعلية تغيير سعر الصرف، وهذه القيود ترجع إلى طبيعة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وفيما يلي تلخيص لأهم الآثار الايجابية والسلبية لتغيير سعر الصرف حيث قدمت روبنسون تحليلا هاما في هذا الخصوص يأخذ في الاعتبار المرونات الأربعة التالية: [1]

- ✓ مرونة الطلب الخارجي على الصادرات.
- ✓ مرونة العرض الداخلي للصادرات (والتي تتأثر بمرونة الطلب المحلي على السلع القابلة للتصدير).
- ✓ مرونة العرض الخارجي للواردات.
- ✓ مرونة الطلب الداخلي على الواردات والتي تتأثر بمرونة العرض المحلي من السلع القابلة للإحلال محل الواردات.

ولقد أظهر التحليل أن أثر هذه المرونات على ميزان التجارة يمكن توضيحه على النحو التالي: [2]

1. بالنسبة للصادرات

يؤدي رفع سعر الصرف (أي تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية) إلى انخفاض أسعار السلع (مقدرة بالعملة الأجنبية) في الدولة التي قامة بالتخفيض، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية، ويتوقف ذلك في الواقع على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ومرونة العرض الداخلي منها.

فإذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للصفر، فان أثر التخفيض على قيمة الصادرات يكون اقل ما يمكن. حيث أن الصادرات في هذه الحالة لن تزيد على الإطلاق حتى ولو كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات مساوية مالا نهاية.

أما إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للواحد، فمعني ذلك أن الطلب الخارجي على الصادرات سيزداد بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة. وفي هذه الحالة فان الإنفاق الكلي على الصادرات، مقومة بالعملة الأجنبية، يكون ثابتا أي أن قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية ستظل دون تغيير وإذا كانت مرونة الطلب الخارجي مساوية مالا نهاية، يكون أثر التخفيض على الصادرات أكبر ما يمكن.

أما من ناحية مرونة العرض الداخلي من الصادرات، فيمكن القول انه إذا كانت هذه المرونة مساوية للصفر فلن يتغير حجم الصادرات ولن يتغير سعرها مقوما بالعملة الأجنبية حتى ولو كانت مرونة الطلب الخارجي عليها مساوية مالا نهاية. وذلك لأنه يمكن للمصدرين في هذه الحالة رفع أسعار الصادرات إلى مستواها السابق قبل

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص 272.

[2] نفس المرجع، ص 272-274.

التخفيض ومن ثم تعود قيمتها مقومة بالعملة الأجنبية إلى المستوي السابق. ولكن السعر بالعملة الوطنية يرتفع ومن ثم تزداد قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

أما إذا كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات مساوية مالا نهاية، فسيبقي السعر المحلي للصادرات ثابتا وينخفض السعر للمستوردين بنفس نسبة الانخفاض في قيمة العملة. حيث أن مرونة العرض الكبيرة تعني أن زيادة طلب المستوردين نتيجة لانخفاض السعر سيقابله استجابة من جهة العرض عند السعر الأجنبي المنخفض وبذلك يبقي السعر المحلي دون تغير.

وإذا كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات تقع بين صفر ومالا نهاية، ففي هذه الحالة يرتفع السعر المحلي كلما اتجهت المرونة نحو الصفر وينخفض كلما اتجهت نحو مالا نهاية. ومع ارتفاع السعر المحلي للصادرات ينخفض سعرها للأجانب بأقل من الانخفاض النسبي في قيمة العملة الوطنية.

ويحدث العكس في حالة انخفاض السعر المحلي للصادرات أي ينخفض سعرها للأجانب بأكبر من الانخفاض النسبي في قيمة العملة الوطنية.

ويمكن تلخيص ما سبق أن التخفيض سيكون فعالا تماما بمعني أن أثره على زيادة الصادرات سيكون أكبر ما يمكن عندما تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات مساوية مالا نهاية، ومرونة العرض المحلي منها مساوية مالا نهاية.

2. بالنسبة للواردات

تتوقف درجة الزيادة أو النقص في الواردات مقومة بالعملة الوطنية، على مرونة الطلب المحلي عليها وعلى مرونة العرض الأجنبي منها.

ومن ناحية مرونة الطلب المحلي عليها، فيمكن القول انه إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات مساوية للصفر، فان التخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يؤدي إلى تحقيق أكبر زيادة في قيمة الواردات. لأن حجمها في هذه الحالة سيظل ثابتا وسعرها الخارجي لن يتغير في حين يزيد سعرها المحلي وكذلك قيمتها الإجمالية بنفس نسبة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية. أما إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات = مالا نهاية فان قيمة الواردات ستهبط إلى الصفر.

أما من ناحية مرونة العرض الأجنبي من الواردات فيمكن القول انه إذا كانت مرونة العرض الأجنبي من الواردات مساوية للصفر، فان نقص الطلب يؤدي انخفاض السعر الخارجي للواردات بنفس نسبة التخفيض في قيمة العملة الوطنية، أما إذا كان العرض الأجنبي من الواردات مساويا مالا نهاية فسيبقي سعرها بالعملة الأجنبية دون تغير.

ويمكن القول إن التخفيض سيكون فعالا تماما، بمعني أن أثره على تخفيض الواردات سيكون أكبر ما يمكن عندما تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات مساويا مالا نهاية ومرونة العرض الأجنبي منها مساوية مالا نهاية.

ويمكن في ضوء ما تقدم قول ما يلي:

- ✓ يكون لتخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أثرا ايجابيا على الميزان التجاري إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الوحدة لأن قيمة الواردات في هذه الحالة تنخفض، في حين أن قيمة الصادرات تزيد أو على أسوأ الافتراضات تضل ثابتة. أما إذا كانت مرونة الطلب المحلي أقل من الوحدة فتكون أثار التخفيض ايجابية إذا زادت قيمة الصادرات زيادة تكفي لتعويض الزيادة في قيمة الواردات، وفي حالة ما إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات غير كافية لكي تعوض انخفاض مرونة الطلب المحلي على الواردات فان تخفيض قيمة العملة يكون ذا أثر سلبي على الميزان التجاري.

يتوقف الأثر الايجابي للتخفيض (زيادة المتحصلات على المدفوعات في الميزان التجاري) والأثر السلبي له (زيادة المدفوعات عن المتحصلات في الميزان التجاري) على علاقة قيمة الصادرات بقيمة الواردات أي على الميزان التجاري قبل التخفيض. فإذا كانت مرونات الطلب والعرض تؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات وقيمة الواردات بنفس النسبة نتيجة لانخفاض قيمة العملة الوطنية وكانت قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات قبل التخفيض (المتحصلات – المدفوعات = صفر)، فإنها ستظل كذلك بعد التخفيض أيضا ما دام كل من الصادرات والواردات قد زاد بنسبة متساوية.

أما إذا كان الميزان التجاري موافقا قبل التخفيض بمعني أن المتحصلات تزيد عن المدفوعات، فان الفائض فيه سيزداد بعد التخفيض وذلك لأن الصادرات كانت أكبر من الواردات في البداية وبعد التخفيض تصبح الزيادة المطلقة في قيمة الصادرات أكبر من الزيادة المطلقة في قيمة الواردات، بالرغم من أن الزيادة النسبية في كل منهما متساوية. وبطبيعة الحال يحدث العكس إذا كان الميزان التجاري غير موافق قبل التخفيض (بمعني أن المدفوعات تزيد على المتحصلات).

- ✓ يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ظهور فائض في الميزان التجاري إذا كانت قيمة الصادرات متعادلة مع قيمة الواردات قبل التخفيض وكانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الوحدة إن هذا الشرط الأخير وحده كفيل بخلق فائض في الميزان التجاري (وزيادته إن كان موجودا من قبل)، لأنه يعنى أن قيمة الصادرات ستزيد بنسبة أكبر من نسبة تخفيض قيمة العملة في حين أن الواردات لن تزيد إلا بنسبة الانخفاض فقط وذلك في أسوأ الحالات عندما تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات مساوية للصفر.

أما إذا كان الطلب المحلي يتمتع بشيء من المرونة، فان قيمة الواردات تزيد بنسبة أقل من نسبة انخفاض قيمة العملة وبالتالي يزيد حجم الفائض في الميزان التجاري ومن جهة أخرى، إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أقل من الوحدة، فلكي يكون أثر التخفيض ايجابيا على الميزان التجاري (سواء في شكل نقص في العجز أو ظهور فائض أو زيادة حجم الفائض إن وجد) يجب أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات كافية لتعويض المرونة الضعيفة للطلب الخارجي على الصادرات.

وعموما يؤدي التخفيض إلى تحسين ميزان المدفوعات الجارية بصفة عامة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من النسبة بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات قبل التخفيض، أي إذا كانت:

$$\text{مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات} > \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الصادرات}}$$

في حين يؤدي التخفيض إلى تدهور وضع الميزان في الحالة العكسية إذا كانت قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات قبل التخفيض وكانت مرونات عرض الصادرات والواردات لا نهائية، فسيكون للتخفيض أثر موجب على ميزان المدفوعات الجارية إذا كانت:

$$\text{مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات} + \text{مرونة الطلب المحلي على الواردات} > 1$$

وبالطبع سيكون للتخفيض أثر سالب في الحالة العكسية.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية

الميزان التجاري يبين حركة الصادرات والواردات بين الدولة والعالم الخارجي، حيث تعتبر الصادرات مصدرا رئيسيا للعملات الأجنبية، وأحد عوامل الطلب على السلع المحلية، بينما تعتبر الواردات مصدرا لفقدان العملة الأجنبية مقابل زيادة عرض العملة المحلية، وبالتالي فان أداء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يعتمد على الفرق بين الصادرات والواردات، فزيادة الواردات على الصادرات يعمل على زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى والعكس في حالة زيادة الصادرات على الواردات.

فهو أهم مؤشر يمكن من خلاله معرفة الانعكاسات التي تحدثها سياسة الصرف على هيكل ميزان المدفوعات، وعليه سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري ونقوم ببناء نموذج لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور وضعية الميزان التجاري 1990-2014.

الجدول التالي (3-2) يبين المعاملات التجارية التي قامة بها الجزائر مع العالم الخارجي صادرات وواردات خلال الفترة 1990-2014. الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
1990	11334	9680	1654	%117
1991	12100	7682	4418	%157
1992	11510	8401	3109	%137
1993	10410	8780	1630	%118
1994	8340	9365	-1025	%89
1995	10240	10761	-521	%95
1996	13375	9098	4277	%147
1997	13889	8687	5202	%159
1998	10213	9403	810	%108
1999	12522	9164	3358	%136
2000	22031	9173	12858	%240.17
2001	19132	9940	9192	%192.47
2002	18825	12009	6816	%156.75

2003	24612	13534	11078	%181.85
2004	32083	18308	13775	%175.24
2005	45036	20048	24988	%224.64
2006	54613	21456	33157	%254.53
2007	60163	27631	32532	%217.73
2008	79298	39479	39819	%200.86
2009	45194	39294	5900	%115.01
2010	57053	40473	16580	%140.96
2011	73489	47247	26242	%155.54
2012	71866	47490	24376	%151.32
2013	65917	54852	11065	%120.17
2014	95662	33058	62604	%289.37

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع، تم الاطلاع يوم 21-03-2015.
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur
http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque**2002**.
Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque**2003**.
Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque**2004**.
صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد13 ،2011.
بنك الجزائر.

الشكل رقم (3-1) يبين تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 1990-2014.

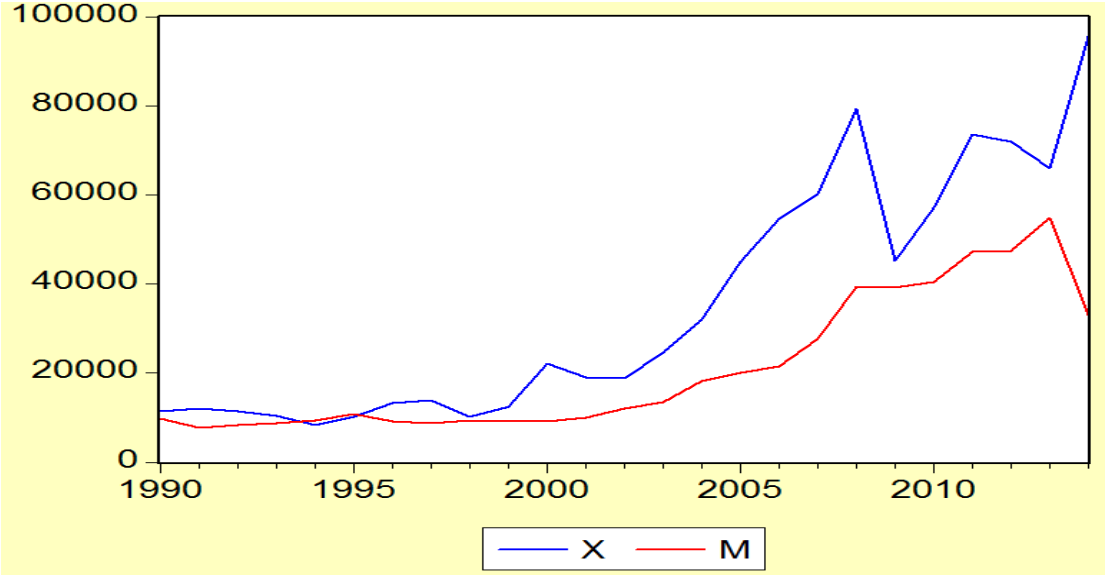

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews4 .

حيث تمثل X الصادرات و M الواردات.

الجدول (3-3): يبين تغيرات سعر الصرف خلال نفس الفترة فكانت التغيرات كالتالي:

السنوات	الدينار / الدولار	الدينار / الأورو
1990	9	-----
1991	18.5	-----
1992	21.8	-----
1993	23.4	-----
1994	36	-----
1995	47.6	-----
1996	54.7	-----
1997	57.7	-----
1998	58.8	-----
1999	66.6	-----
2000	75.25	-----
2001	77.26	69.20
2002	79.68	75.35

87.46	77.36	2003
89.64	72.06	2004
91.30	73.36	2005
91.24	72.64	2006
94.99	69.36	2007
94.86	64.56	2008
104.77	72.73	2009
103.49	73.94	2010
106.53	76.05	2011
102.94	78.10	2012
106.89	78.15	2013
108.21	79.26	2014

المصدر:

Source : Banque d'Algérie, Bulletin **statistique trimestriel** ; N°09 Décembre 2009, p20.

Banque d'Algérie, Bulletin **statistique trimestriel** ; N°12 Décembre 2010, p20.

Banque d'Algérie, Bulletin **statistique trimestriel** ; N°16 Décembre 2011, p20.

Banque d'Algérie, Bulletin **statistique trimestriel** ; N° 20.Mars 2012 p 20.

Banque d'Algérie ; Bulletin statistique trimestriel ; N° 21.Mars2013 ; p20.

Banque d'Algérie ; Bulletin statistique trimestriel ; N° 25.Mars2014 ; p20.

Banque d'Algérie ; Bulletin statistique trimestriel ; N° 28.decembre2014 ; p20.

http://fxtop.com/fr/historique-taux-change.

الشكل رقم (3-2) يبين تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014.

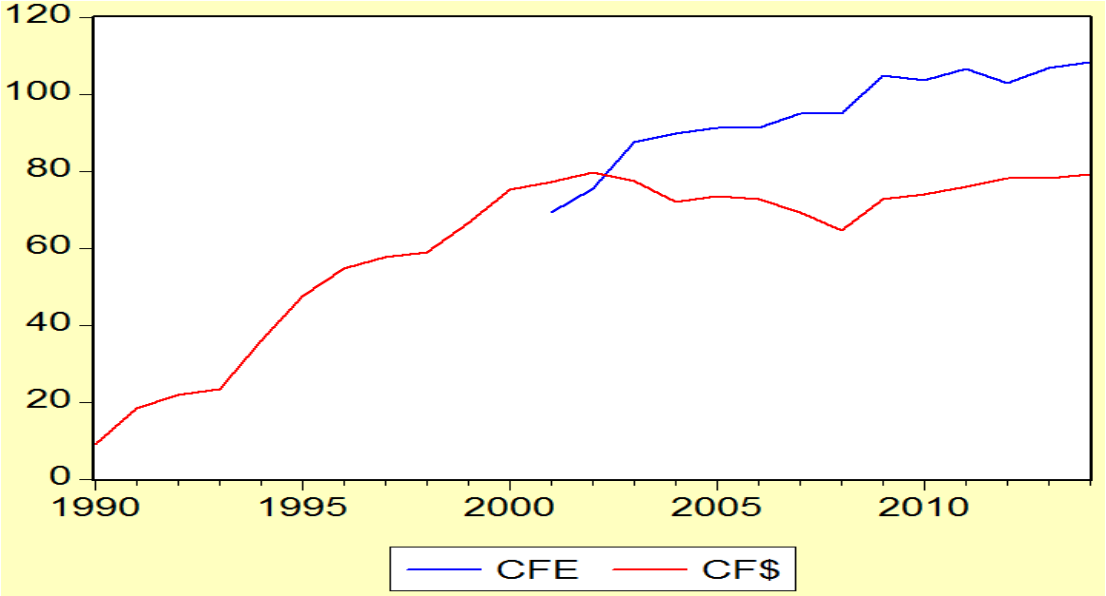

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews4 .

حيث تمثل CF$ تطور سعر صرف الدولار بينما تمثل CFE تطور سعر صرف الأورو.

أما الجدول رقم (3-4) فيوضح تطور أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014.

السنوات	سعر برميل البترول
1990	24.2
1991	20.4
1992	20.5
1993	17.8
1994	16.3
1995	17.6
1996	21.7
1997	19.49
1998	12.49
1999	17.91
2000	27.6

23.1	2001
24.3	2002
28.2	2003
36	2004
50.6	2005
61	2006
69.1	2007
99.97	2008
62.3	2009
80.2	2010
112.9	2011
111	2012
109.5	2013
108.5	2014

المصدر: تقارير صندوق النقد العربي السنوية.
صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد13 ، 2011.

الشكل رقم (3-3) يوضح تطور أسعار البترول خلال الفترة 1990-2014.

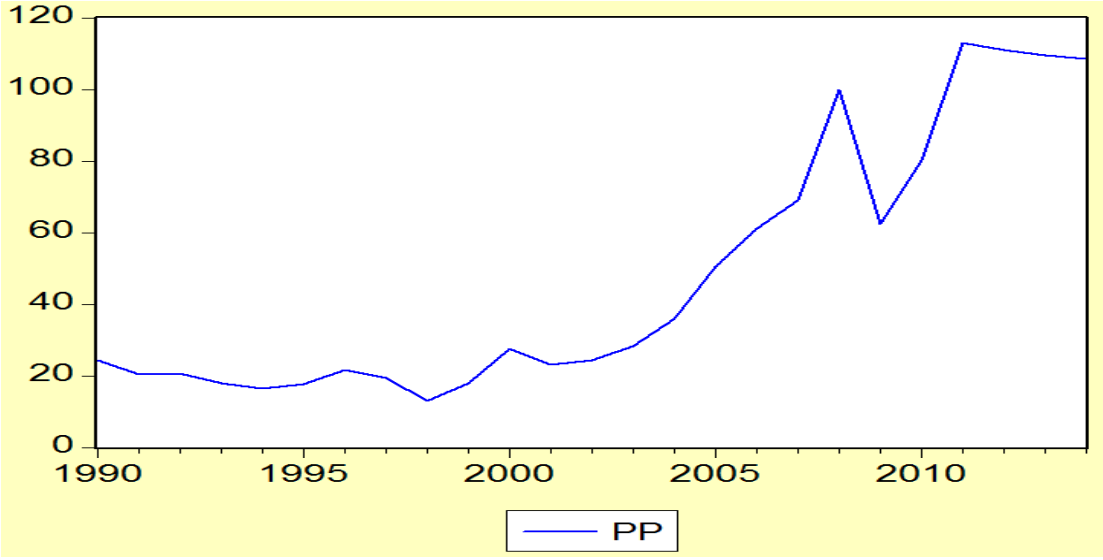

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews4 .

من خلال الجداول رقم (3-2) و (3-3) و (3-4) نلاحظ انه في سنة 1990 كانت قيمة الصادرات 11334 مليون دولار أمريكي بينما بلغت قيمة الواردات 9680 مليون دولار وذلك في ضل سعر صرف 9 دج مقابل الدولار، حيث حقق الميزان التجاري لهذه السنة فائضا بقيمة 1654 مليون دولار أمريكي، حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 117%.

سنة 1991 شهدت ارتفاع قيمة الصادرات عن السنة التي قبلها حيث قدرت بـ 12100 مليون دولار أمريكي وذلك لبلوغ سعر البترول 20 دولار للبرميل، بينما بلغت قيمة الواردات 7682 مليون دولار أي انخفاض عن السنة التي قبلها، وذلك في ظل سعر صرف دينار مقابل الدولار قدر بـ 18.5 دج، ومنه يمكن ملاحظة أن التخفيض الكبير للدينار الجزائري مقابل الدولار أدي الى انخفاض الواردات ولاكن ليس بنسبة كبيرة حيث حقق الميزان التجاري لهذه السنة فائضا بقيمة 4418 مليون دولار حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 157%.

بينما شهدت سنة 1992 انخفاض قيمة الصادرات عن السنة التي قبلها حيث بلغت قيمة الصادرات 11510 مليون دولار رغم بقاء أسعار البترول في استقرار، بينما بلغت قيمة الواردات 8401 مليون دولار حيث عادت السياسة التجارية الجزائرية الى الأساليب الادارية الماضية عندما فرضت قيودا صريحة على النقد وحظرا على مجموعة من الواردات، كان ذلك في ظل سعر صرف 21.8 دج مقابل الدولار، حيث حقق الميزان التجاري لهذه السنة فائضا بقيمة 3109 مليون دولار وذلك بنسبة تغطية الصادرات للواردات قدرت بـ 137%.

سنة 1993 هي الأخرى شهدت انخفاض قيمة الصادرات عن السنة التي قبلها حيث قدرت بـ 10410 مليون دولار وذلك لانخفاض اسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ 17.8 دولار للبرميل، غير أن النهج المتبع في سنة 1992من فرض قيود علي النقد الأجنبي و حظر بعض الواردات لم ينجح في احتواء الاختلالات المتزايدة في ميزان المدفوعات، حيث ظهرت أزمة في النقد الأجنبي نهاية عام 1993، حيث انخفضت الاحتياطات الى أقل من 1.5 مليار دولار (أي حوالي شهر من الواردات)، بينما قدرت قيمة الواردات بـ 8780 مليون دولار وذلك في ضل سعر صرف قدر بـ 23.4 دج للدولار، حيث نلاحظ رغم مواصلة انخفاض الدينار مقابل الدولار الا أن الواردات لم تنخفض بل ارتفعت ارتفاع طفيف عن السنة التي قبلها، حيث حقق الميزان التجاري لهذه السنة فائضا بقيمة 1630 مليون دولار وقدرت نسبة تغطية الصادرات للواردات 118%.

بينما حقق الميزان التجاري الجزائري عجزا في سنة 1994 بقيمة 1025 مليون دولار وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 89% وأيضا عجز سنة 1995 بقيمة 521 مليون دولار بنسبة تغطية تقدر بـ 95% أي أن هناك تزايد في معدل التغطية وذلك بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر برميل النفط حيث وصل سعر البرميل الى 16.3 دولار للبرميل، ومع استقرار الصادرات الغير نفطية و التي تعتبر قيمتها ضئيلة

حيث شهدت هذه المرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17 % وكما هو منصوص في النظرية الاقتصادية فان تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وبالتالي تصحيح العجز في الميزان التجاري في المدى الطويل حيث نلاحظ أن تدهور الميزان التجاري في المدى القصير لتسجيل سنة 1995 عجزا ولكن نلاحظ أن هناك تحسن في المدى الطويل .

نلاحظ انه في سنة 1996 تزايد معدلات تغطية الصادرات للواردات حيث بلغت 147% وهذا نتيجة الأموال التي وفرتها إعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة بـ 5.1 مليار دولار، وكذلك بسبب ارتفاع الكبير لأسعار البترول في السوق العالمي حيث وصل سعر البرميل الى 21.7 دولار للبرميل وهو ارتفاع كبير مقارنة بالسنة التي قبلها، والقروض المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التمويل الموسع والمقدر بـ 1.8 مليار دولار.

سنة 1998 بلغت قيمة الصادرات 10213 مليون دولار وذلك اقل من السنة التي قبلها بسبب الأزمة الأسيوية حيث تراجعت اسعار البترول في السوق العالمية لتستقر عند 12.94 دولار للبرميل حيث استمر هذا الوضع طيلة سنة 1999 كذلك، بينما بلغت قيمة الواردات 9403 مليون دولار وذلك في ضل سعر صرف 58.8 دج للدولار أي واصل الدينار انخفاضه أمام الدولار، والملاحظ هنا أنه رغم الانخفاض المستمر للدينار أمام الدولار الا أن ذلك لم يؤثر على قيمة الصادرات حيث تحقيق الميزان التجاري فائضا بقيمة 810 مليون دولار.

سنة 1999 شهدت ارتفاع قيمة الصادرات حيث قدرت بقيمة 12522 مليون دولار وذلك بسبب التحسن في أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث ارتفع من 12 دولار للبرميل ليصل الى 17.91 دولار للبرميل مما أدى لارتفاع قيمة الصادرات، بينما قيمة الواردات قدرت بـ 9164 مليون دولار وذلك في ضل سعر صرف 66.6 دج للدولار، والملاحظ هنا أنه ليس لتغيرات سعر الصرف تأثير على الصادرات والواردات بل أن المؤثر الحقيقي هو أسعار البترول، حيث سجل الميزان التجاري فائضا بقيمة 3358 مليون دولار أمريكي.

نلاحظ سنة2000 أن الصادرات كانت بقيمة 22031 مليار دولار أما الواردات كانت بقيمة 9173 مليار دولار، وذلك في ضل سعر صرف دولار مقابل الدينار 75.25دج، الميزان التجاري الجزائري سجل نتائج موجبة سنة 2000 حيث بلغ الفائض 12858 مليون دولار أمريكي حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 240.17% ويرجع السبب وراء هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث وصل سعر البرميل الى 27.6 دولار للبرميل وكذلك تدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير.

أما فيما يخص سنة 2001 انخفضت قيمة الصادرات عن سنة 2000 حيث بلغت قيمة 19132 مليار دولار بسبب تراجع أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل الى 23.1 دولار للبرميل أي انخفض عن السنة التي

قبلها، بينما واصلت الواردات بالارتفاع حيث بلغت قيمة 9940 مليون دولار، هذا في ظل سعر صرف 77.26 الدينار مقابل الدولار، أما سعر صرف الدينار مقابل الأورو فقد كان في مستوي 69.20 دج، حيث سجل الميزان التجاري فائض بـ 9192 مليار دولار أي أقل من السنة التي قبلها وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 192.47%.

سنة 2002 انخفضت الصادرات عن سنة 2001 حيث بلغت قيمة 18825 مليار بسبب بقاء أسعار البترول في استقرار حيث بلغت 24.3 دولار للبرميل أي بارتفاع طفيف عن سنة2001، بينما الواردات واصلت الارتفاع حيث بلغت 12009 مليار دولار، رغم الانخفاض المستمر للدينار مقابل الدولار والأورو على حد سواء، سعر الصرف في هذه السنة كان 79.68 دج مقابل الدولار و75.35 دج مقابل الأورو، وسجل الميزان التجاري فائض بـ 6816 مليار دولار أي أقل من سنة 2001 بينما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 156.75%.

سنة 2003 عادت الصادرات للارتفاع مجددا حيث بلغت 24612 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول ووصولها الى 28.2 دولار للبرميل وهو ما زاد قيمة الصادرات وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95% وهو ما يجعل الاقتصاد مرتبط بأسعار البترول في الأسواق العالمية، بينما الواردات بلغت 13534 مليار دولار أي ارتفعت عن السنة التي قبلها، سعر الصرف في هذه السنة كان 77.36 دج مقابل الدولارو87.46 دج مقابل الأورو ومنه نلاحظ انه رغم انخفاض المستمر للدينار أمام الأورو والدولار الا أن الواردات كانت في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة، وسجل الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ 11078 مليار دولار، بينما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 181.85%.

سنة 2004 ارتفعت الصادرات عن سنة 2003 حيث بلغت 32083 مليار دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول ووصولها لـ 36 دولار للبرميل، بينما الواردات بلغت 18308 مليار دولار، سعر الصرف في هذه السنة كان 72.06 دج مقابل الدولار و89.64 دج مقابل الأورو، حيث نلاحظ الارتباط الكبير بين تغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية وقيمة الصادرات الجزائرية، وسجل الميزان التجاري فائضا بقيمة 13775 مليار دولار أي زاد عن سنة 2003 وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 175.24%.

سنة 2005 بلغت قيمة الصادرات 45036 مليار دولار وذلك بارتفاع كبير عن سنة 2004 بسبب ارتفاع الكبير لأسعار البترول، حيث بلغ اعلى سعر50 دولار للبرميل، وبحكم أن أكثر من95 من صادرات الجزائر من قطاع المحروقات فهذا يؤدي لارتفاع الصادرات، بينما بلغت قيمة الواردات 20048 مليار دولار سعر الصرف هذه السنة كان 73.36 دج مقابل الدولار و91.30 دج مقابل الأورو، حيث سجل الميزان التجاري

24988 مليار دولار أي ارتفاع كبير عن سنة 2004، بينما بلغت قيمة تغطيت الصادرات للواردات 224.64%.

سنة 2006 بقت الصادرات في ارتفاع مستمر حيث بلغت 54613 مليار دولار وذلك بسبب بلوغ أسعار البترول عتبة 61 دولار للبرميل في ارتفاع غير مسبوق مما أدي الى الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات، أما فيما يخص الواردات فقد بلغت 21456 مليار دولار، هذه السنة كان سعر الصرف في حدود 72.64 دج مقابل الدولار و91.24 دج مقابل الأورو، أما الميزان التجاري فقد سجل فائض بـ 33157 مليار دولار أي بزيادة ملحوظة عن سنة 2005 كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 254.53%.

سنة 2007 بلغت قيمة الصادرات 60163 مليار دولار حيث ارتفعت عن السنة التي قبلها بسبب ارتفاع سعر البترول ووصوله لـ 69 دولار للبرميل، أما فيما يخص قيمة الواردات فقد بلغت 27631 مليار دولار، سعر الصرف هذه السنة كان في حدود 69.36دج مقابل الدولار و94.99 مقابل الأورو، في هذه السنة حقق الميزان التجاري فائض بقيمة 32532 مليار دولار أي أقل من سنة 2006 كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 217.73%.

سنة 2008 كانت قيمة الصادرات 79298 مليار دولار أي ارتفاع ملحوظ عن سنة 2007 كما بلغت وذلك لوصول أسعار البترول الى 99 دولار للبرميل لأول مرة في الأسواق الدولية مما أدي لهذا الارتفاع الكبير في للصادرات الجزائرية، كما بلغت قيمة الواردات 39479 مليار دولار، سعر صرف هذه السنة كان 64.56دج مقابل الدولار و94.86 دج مقابل الأورو، كما حقق الميزان التجاري فائضا بقيمة 39819 مليار دولار أي ارتفاع عن السنة التي قبلها أما نسبة تغطية الصادرات للواردات فقد بلغت 200.86%.

سنة 2009 حدث انخفاض كبير في الصادرات الجزائرية حيث بلغت قيمة الصادرات 45194 مليار دولار وذلك بسبب الأزمة العالمية 2008 وتأثيرها على أسواق البترول وامتدادها الى مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تراجعت أسعار البترول لـ 62 دولار للبرميل مما أدي لانخفاض قيمة الصادرات الجزائرية، أما الواردات فقد انخفضت انخفاض طفيف جدا حيث بلغت 39294 مليار دولار، سعر الصرف في هذه السنة كان 72.73 دج مقابل الدولار و104.77 دج مقابل الأورو، أما الميزان التجاري لهذه السنة فقد حقق فائض يقدر بـ 5900 مليار دولار وهو انخفاض كبير جدا بالمقارنة بالسنة التي قبلها 2008، ويرجع سبب هذا إلى انخفاض الكبير لأسعار البترول حيث بلغت سنة 2009 حدود 62.3 دولار للبرميل وذلك بانخفاض مقارنة بعام 2008. كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 115.01%.

سنة 2010 هي الأخرى شهدت تحسن في قيمة الصادرات حيث بلغت قيمة 57053 مليار دولار بسبب التحسن الملحوظ لأسعار البترول وبلوغها 80 دولار للبرميل، أما الواردات فبلغت 40473 مليار دولار

سعر الصرف في هذه السنة كان 73.94 دج مقابل الدولار و103.49 دج مقابل الأورو وهو لا يؤثر مطلقا على الصادرات، الميزان التجاري لهذه السنة حقق فائض بقيمة 16580 مليار دولار وذلك بتحسن كبير عن سنة 2009 بسبب تحسن أسعار البترول أما نسبة تغطية الصادرات للواردات فقد بلغت 140.96%.

سنة 2011 شهدت ارتفاع الصادرات على السنة التي سبقتها حيث بلغت قيمة 73489 مليار دولار وذلك لارتفاع سعر البترول حيث بلغ حوالي 112.9 دولار للبرميل، أما فيما يخص الواردات فقد بلغت 47247 مليار دولار والتي هي في تزايد مستمر، سعر الصرف كان في حدود 76.05 دج مقابل الدولار و106.53 دج مقابل الأورو، الميزان التجاري في هذه السنة حقق فائض بقيمة 26242 مليار دولار أما نسبة تغطية الصادرات للواردات فكانت 155.54%.

سنة 2012 كانت قيمة الصادرات 71866 مليار دولار أي انخفاض عن سنة 2011 وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول ووصول السعر عام 2012 إلى 111 دولار للبرميل، إلا أن الصادرات كانت اقل وذلك لانخفاض مستوي إنتاج البترول بحوالي 40 ألف برميل يوميا حسب تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" أما الواردات فقد كانت بقيمة 47490 مليار دولار، سعر الصرف في هذه السنة كان 78.10 دج مقابل الدولار و102.94 دج مقابل الأورو، الميزان التجاري في هذه السنة حقق فائض بقيمة 24376 مليار دولار اقل من سنة 2011 للأسباب المذكورة سابقا أما نسبة تغطية الصادرات للواردات فقد بلغت 151.32%.

سنة 2013 شهدت انخفاض قيمة الصادرات عن سنة 2012 حيث قدرت بـ 65917 مليار دولار رغم بقاء أسعار البترول في استقرار عموما حيث انخفضت انخفاضا طفيفا، حيث بلغت 109 دولار للبرميل، بينما قيمة الواردات بلغت 54852 مليار دولار أي ارتفعت عن السنة التي قبلها، سعر الصرف هذه السنة كان في حدود 78.15 دج مقابل الدولار و106.89 دج مقابل الأورو، الميزان التجاري في هذه السنة حقق فائض بقيمة 11065 مليار دولار أقل من 2012، بينما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 120.17%.

سنة 2014 شهدت قيمة الصادرات ارتفاع كبير عن سنة 2013 حيث بلغت قيمة 95662 مليار دولار وذلك لارتفاع أسعار البترول حيث قاربت 108.5 دولار للبرميل في الأسواق الدولية حسب تقرير منظمة الأوبك بينما الواردات انخفضت انخفاض كبير حيث بلغت قيمة 33058 مليار دولار بسبب سياسة التقشف المتبعة من طرف الحكومة، سعر الصرف في هذه السنة كان 79.26 دج مقابل الدولار و108.21 دج مقابل الأورو حيث سجل الميزان التجاري لهذه السنة فائضا بقيمة 62604 مليار دولار وهو ارتفاع كبير جدا بالمقارنة بسنة 2013 كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 289.37%.

من خلال ما سبق ودراسة تطور سعر الصرف والصادرات و الواردات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 يظهر أنه ليس لتغير سعر الصرف تأثير كبير على الصادرات والواردات وذلك لأن الاقتصاد الجزائري ما يفوق نسبة 95% من صادراته من المحروقات ولهذا فان الصادرات مرتبطة بأسعار البترول في الأسواق الدولية وليس مرتبط بتخفيض العملة، لا يمكننا الحكم بأن لتخفيض العملة أثر موجب أو سالب بالنسبة للصادرات و الواردات بحكم أن الصادرات الجزائرية مرتبطة بحصته الجزائر في منظمة الأوبك ولذلك فان تغيرات سعر الصرف لا يؤثر على الصادرات، أما فيما يخص الواردات فقد كانت في تزايد مستمر ولم تتأثر بسعر الصرف رغم التخفيض المستمر لقيمة العملة.

يمكن القول إن لتغيرات سعر الصرف تأثير على الصادرات والواردات إذا كانت الدولة صادراتها متنوعة أي لا تعتمد على مورد واحد كالبترول في الجزائر، فكلما تنوعت منتجات المصدرة كلما كان لتخفيض قيمة العملة أثر على زيادة الصادرات لأن تخفيض العملة يزيد من تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، أما التغيرات بالنسبة للواردات فانه كلما انخفضت قيمة العملة أدي ذلك إلى نقص الواردات لأن المستوردين يكون عليهم دفع مبالغ أكبر لاستيراد نفس السلع.

المطلب الثاني: ماهية الاقتصاد القياسي

1.تعريف الاقتصاد القياسي

ان أصل مصطلح الاقتصاد القياسي يوناني وهي كلمة مكونة من جزئيين، أي Economic اقتصادي وMetrics وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية في حين يرى البروفيسور أوسكار لانكه osker lang بأن أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم bio matrics الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسة البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علما مستقلا بذاته.[1]

كذلك ترى كوتسييانيس بأن علم الاقتصاد القياسي هو جمع علمي متناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وعلاقتها، ويجده آوتس وكيلنجين oates et H. kelejian بأنه التحليل الكمي للسلوك الاقتصادي. [2]

نلاحظ مما سبق أن كل التعاريف متشابهة، ومتفقة على أن الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية واستخدام الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية.

2.أهداف الاقتصاد القياسي

لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:

[1] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص22.

[2] نفس المرجع، ص 23

1.2.الاختبار للنظرية الاقتصادية

وهو اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع.[1]

2.2.اتخاذ القرارات ورسم السياسات

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية *المقارنات*، واتخاذ القرار المناسب.[2]

3.2.التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية

يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا. [3]

3.منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرًا في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

1.3.مرحلة تعيين النموذج

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع).

بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات ($y = f(x1x2 \dots xn$، بحيث يرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير.[4]

من أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيرًا دقيقًا (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة) يجب إتباع الخطوات التالية: [1]

---

[1] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، مرجع سابق، ص28.

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار الايزوري، عمان، الأردن، 2007، ص20.

[3] وليد إسماعيل، مرجع سابق، ص 28.

[4] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص 28.

- إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة y، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (الظواهر المفسرة أو المسببة) مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدي.
- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.
- جمع المعلومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.
- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى، عن طريق إسقاط أزواج المتغيرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد لنا وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوئها.

2.3.مرحلة تقدير معلمات النموذج

في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيًا وإحصائيًا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقيًا مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج.

وتتكون هذه المرحلة من خطوات التالية:

1.2.3.تجميع البيانات:

يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات، فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة، أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية (سلسلة مقطعية) تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت، إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيماً عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء. [2]

2.2.3.اختيار طريقة القياس المناسبة:

تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية، ومن بين تلك الطرق نجد:

- طريقة المربعات الصغرى وهي أشهر طريقة والأكثر استعمالاً.
- طريقة الأكثر احتمالاً.
- طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة.

[1] على مكيد، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007 ، ص ص12-13.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2002، ص23.

- طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين.
- طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل.

3.2.3.مرحلة تقييم المقدرات

بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم: [1]

- معايير اقتصادية.
- معايير احصائية.
- معايير القياسية أو اقتصاد القياسي.

وبعد ذلك يتم تطبيق النتائج المتوصل اليها في الواقع.

4.نموذج الانحدار الخطي المتعدد أو الخطي العام

اتضح مما سبق أن الانحدار البسيط يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير المستقلx والآخر المتغير التابع y، غير أن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبني بشكل عام على تأثر أية ظاهرة بأكثر من متغير مستقل، لذلك لابد من توسيع نموذج الانحدار السابق ليشمل على انحدار للمتغير التابع y، مع العديد من المتغيرات المستقلة $x1\ x2,\ldots..xk$ ويسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام.

يستند نموذج الانحدار المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع yi وعدد من المتغيرات المستقلة $x1\ x2,\ldots..xk$ وحد عشوائي ui ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة n من المشاهدات و K من المتغيرات المستقلة بالشكل الأتي: [2]

$$yi=B0 + B1xi1 + B2xi2 + \cdots + Bkxi + ui$$

حيث:

Y: شعاع عمودي أبعاده (n.1) يحتوي على n مشاهدات المتغير العشوائي التابع y.

X: مصفوفة أبعادها $(n.\ k + 1)$ تحتوي على مشاهدات المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

B: شعاع عمودي أبعاده (k+ 1.1)، يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

U: شعاع عمودي أبعاده (n. 1)، يحتوي على الأخطاء العشوائية.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص44 .

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص 135.

5.معامل التحديد R^2 :

يشرح هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، كما أنه يبين العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة أخرى، يسمى عندئذ بمعامل الارتباط المتعدد، إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المئوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع، ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية.[1]

المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات

أولا: دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات

سوف نتطرق إلى بناء النموذج الاقتصادي يتناول أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات الجزائرية والنموذج يتضمن سعر الصرف وأسعار البترول كمتغيرات مستقلة والصادرات كمتغير تابع وعليه يكون النموذج كالتالي:

$$X = \alpha_0 + \alpha_1(CF) + \alpha_2(PP) + \varepsilon_i$$

حيث أن:

X: الصادرات .

CF: سعر الصرف الدينار مقابل الدولار.

PP: سعر برميل البترول.

$\alpha_0\ \alpha_1\alpha_2$ **:** معلمات النموذج (في غالب الأحيان هذه المعلمات تكون تعبر عن المرونات).

ε_i: الخطأ العشوائي.

1. بيانات الدراسة: تشمل الدراسة على بيانات سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة تغطي الفترة 1990-2014 وحجم العينة يقدر بـ 25 مشاهدة.

2. تقدير النموذج وتحليل النتائج: عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وبالنظر إلى الملحق رقم (5) كانت نتائج اختبار أثر تغيرات أسعار الصرف على الصادرات على النحو التالي تقدير النموذج

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص165.

$$X = -5.718 + 0.132CF + 0.688PP$$

معامل التحديد R^2	**0.946**
معامل الارتباط $\sqrt{R}$	**0.972**
قيمة فيشر المجدولة F_{tab}	**4.30**
قيمة فيشر المحسوبة F_{cal}	**194.395**
حجم العينة n	**25**

المصدر: مخرجات برنامج EViews الملحق رقم: 5.

3. الدلالة الإحصائية للنموذج

1.3. المعنوية التفسيرية: بما أن معامل الارتباط يساوي 0.972 فانه يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن معامل التحديد يساوي 0.946 وهذا يعني أن المتغيرات الداخلية في النموذج تفسر 94.6% من التقلبات في المتغيرات بينما 5.4% من التقلبات ترجع إلى عوامل أخرى.

2.3. المعنوية الكلية للنموذج: بما أن قيمة فيشر المحسوبة والتي تقدر بـ 194.395 أكبر من قيمة فيشر المجدولة والتي تقدر بـ 4.30 عند مستوي معنوية دلالة 0.05 فهي تدل على معنوية النموذج المقدر.
وهذا يعني أن العلاقة ككل صحيحة، فمن الناحية الإحصائية النموذج مقبول.

4. الدلالة الاقتصادية للنموذج:

بعد أن تثبت معنوية الدالة استنادا إلى ما تقدم من اختبارات يشير معامل الانحدار لسعر الصرف أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات بمقدار 0.132 وحدة.

وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة الدينار الجزائري يترتب على ذلك تنازل الأجانب على قدر أقل من عملتهم للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية مما سيجعل أسعار الصادرات رخيصة نسبيا.

حيث نجد سعر البرميل جاء بإشارته الموجبة وقيمته المرتفعة عن قيمة الصادرات، أي إذا ارتفع سعر البرميل بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى سوف يؤدي إلى ارتفاع الصادرات بمقدار 0.688 وحدة، وتفسير ذلك أنه إذا ارتفع سعر البترول سوف يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات والسبب يعود إلى عدم تنوع الجهاز الإنتاجي واعتماده على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات.

ثانيا: دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات

سنقوم بصياغة نموذج يترتب عليه معرفة أثر تغيرات سعر صرف الدينار على الواردات حيث يتكون النموذج من متغيرات مستقلة وهي سعر الصرف ومؤشر الاستهلاك ومتغير تابع وهو الواردات لذلك سيكون النموذج على الشكل التالي:

$$\mathbf{M} = \boldsymbol{\alpha_0} + \boldsymbol{\alpha_1}(\mathbf{CF}) + \boldsymbol{\alpha_2}(\boldsymbol{CPI}) + \boldsymbol{\varepsilon_i}$$

حيث أن:

M: الواردات.

CF: سعر الصرف.

CPI: مؤشر الاستهلاك.

$\boldsymbol{\alpha_0}\ \boldsymbol{\alpha_1}\boldsymbol{\alpha_2}$ **:** معلمات النموذج (في غالب الأحيان هذه المعلمات تكون تعبر عن المرونات).

$\boldsymbol{\varepsilon_i}$: الخطأ العشوائي.

1. بيانات الدراسة: تشمل الدراسة على بيانات سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة تغطي الفترة 1990-2014 وحجم العينة يقدر بـ 25 مشاهدة.

2. تقدير النموذج وتحليل النتائج: عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وبالنظر إلى الملحق رقم (6) كانت نتائج اختبار أثر تغيرات أسعار الصرف على الواردات على النحو التالي:

$$\boldsymbol{M = -0.506 - 0.777CF + 0.691CPI}$$

معامل التحديد R^2	**0.877**
معامل الارتباط $\sqrt{R}$	**0.936**
قيمة فيشر المجدولة F_{tab}	**4.30**
قيمة فيشر المحسوبة F_{cal}	**78.473**
حجم العينة n	**25**

المصدر: مخرجات برنامج EViews الملحق رقم: 6.

3. الدلالة الإحصائية للنموذج:

1.3. المعنوية التفسيرية: بما أن معامل الارتباط يساوي 0.936 فانه يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن معامل التحديد يساوي 0.877 أي أن 87.7% من المتغيرات الداخلية تفسر في النموذج بينما 12.3% ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

2.3. المعنوية الكلية للنموذج: بما أن قيمة فيشر المحسوبة والتي تقدر بـ 78.473 أكبر من قيمة فيشر المجدولة والتي تقدر 4.30 عند مستوى معنوية دلالة 0.05 فهي تدل على معنوية النموذج المقدر ككل.

4. الدلالة الاقتصادية للنموذج: يشير معامل الانحدار لسعر الصرف إلى أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى، سيؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات بمقدار0.777 وحدة وهي تدل على وجود علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف.

يترتب على ذلك أن يتنازل الأفراد على قدر أكبر من الدينار للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية كما يشير معامل الانحدار لمؤشر أسعار الاستهلاك إلى أنه إذا ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى سوف يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار0.691 وحدة.

خلاصة الفصل

تعتبر عملية تخفيض قيمة العملة من أهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية خلال التعديل الهيكلي ضمن البرامج المسطرة من طرف صندوق النقد الدولي، وبناءا على نتائج فترة الدراسة نستنتج أن تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن له أثر كبير على تطوير وزيادة حجم التجارة الخارجية، وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات والذي لا نستطيع التحكم في الأسعار والكمية لأنها محددة من قبل منظمة الأوبك، وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري هو مناخ غير مهيأ لنجاح سياسة الصرف في تطوير وزيادة حجم التجارة الخارجية، حتى وان كان هناك أثر فأنه يكون في المدى الطويل بشرط القيام بإصلاحات هيكلية لتهيئة الاقتصاد للاستجابة لتغيرات سعر الصرف وهو ترقية وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وهو ما يعني أن التطورات التي عرفها نظام الصرف بالجزائر لم يكن الهدف منها التأثير على التجارة الخارجية بالأساس، وإنما كان بهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية، والعمل على تحقيق نظام لسعر الصرف ينسجم وتلك التطورات.

خاتمة

خاتــمــة

إن التجارة الخارجية كمتغير يؤثر ويتأثر بأغلب المتغيرات الاقتصادية تظهر حساسيته في كل النماذج الاقتصادية سواء تلك التي حاولت نمذجة الاقتصاديات أو تلك التي درست المتغيرات الكلية على انفراد وإذا كنا نعلم أن أهم أهداف السياسة الاقتصادية هي تحقيق التنمية المستدامة واستقرار الأسعار ومحاربة البطالة، استقرار ميزان المدفوعات مع تجنب الآثار السلبية للانفتاح التجاري، وباعتبار سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل للتبادل، والذي يتم تحديده إما على أساس آلية العرض والطلب وإما بتدخل السلطات النقدية وذلك حسب أهدافها الاقتصادية فسعر الصرف أحد أهم الأسعار في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج والتوظيف ومستويات الرفاهية، وذلك فضلا عن تأثيراته على تدفقات التجارة من صادرات وواردات وكذلك الطلب على الأصول المالية الحقيقة في الدولة.

كما يعتبر سعر الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وذلك لأن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني، أو بعبارة أخرى فان الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطنية، وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية تواجه الجزائر مشكلة في ميزانها التجاري ذلك كون المشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي بينما أغلب واردات الجزائر من منطقة الأورو، مما جعل الجزائر تواجه مشكلة الفرق بين قيمة العملتين خاصة في حال انخفاض الدولار أمام الأورو، ولذلك إذا أرادت الجزائر تطوير التجارة الخارجية فيجب على السلطات النقدية التحكم في سعر الصرف وتنويع الاقتصاد لزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1. نتائج الدراسة:

- ✓ يعتبر سعر الصرف أداة فعالة في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كتنافسية الصادرات وتكلفة السلع المستوردة ومستوي التضخم المحلي والقوة الشرائية للبلدان.
- ✓ بفضل الخطوات والإصلاحات التدريجية التي مست سعر صرف الدينار الجزائري استطاعت السلطات النقدية الجزائرية تقريبه من قيمته الحقيقية وتقليص الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والحقيقي.
- ✓ إن شروط نجاح سياسة تخفيض العملة غير متوفرة لدي الجزائر مما يحول دون نجاحها، فلا يمكن للتخفيض أن ينجح في ضل أحادية الصادرات التي لا تحدد أسعارها وفقا لقوى العرض والطلب.
- ✓ ضعف أداء الجهاز الإنتاجي كان سببا في تسجيل انخفاض حاد في الطلب على الدينار الجزائري إذا ما قورن بحجم العرض ما استدعي إلى تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف لحماية الدينار من التدهور باستخدام احتياطات الصرف.
- ✓ صادرات الجزائر تتركز أغلبيتها في قطاع المحروقات تتم تسويتها بعملة الدولار الأمريكي في المقابل تتم تسوية قيمة الواردات بعملة الأورو، وهو ما يؤثر سلبا على الميزان التجاري الجزائري.
- ✓ لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذا يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض الدينار.
- ✓ أثرت سياسة تخفيض قيمة العملة على القدرة الشرائية للأفراد بسبب تدهور العملة وانخفاض قيمتها.
- ✓ انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.
- ✓ اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات فيتأثر بأهم الصدمات التي تحدث على مستواه.
- ✓ يساهم سعر الصرف كأداة لتطوير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات وتقليل الواردات وهو ما لم يتحقق في الجزائر رغم التخفيض المتواصل للعملة.
- ✓ يؤثر تغير سعر الصرف تأثيرا طفيفا على الصادرات، ففي حالة الجزائر نلاحظ أن ارتفاع الصادرات كان نتيجة ارتفاع أسعار البترول وليس ناتج عن تخفيض قيمة العملة.

2. نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تبين صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة النظرية لسعر الصرف، حيث يعبر سعر الصرف عن عملة دولة معينة مقوم بعملة دولة أخرى.

الفرضية الثانية: فقد تبين أن النظريات المفسرة لسعر الصرف لم تأتي لتفسير أسباب رفع وتخفيض قيمة العملة بل فسرت سبب اختلاف أسعار الصرف في الدول، فنظرية تعادل معدلات الفائدة فهي تدرس أسعار الفائدة وتأثير كل من معدلات الفائدة المرتفعة والمنخفضة في انتقال رؤوس الأموال، أما نظرية كفاءة السوق فهي تعكس تأثير المعلومات المتاحة على أسعار الصرف ..... الخ، وبالتالي الفرضية خاطئة.

الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث حيث اتضح أن أنه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة الدينار الجزائري، يترتب على ذلك تنازل الأجانب على قدر أقل من عملتهم للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، مما سيجعل أسعار الصادرات رخيصة نسبيا مما يؤدي الى زيادة الصادرات.

الفرضية الرابعة: تعتبر هذه الفرضية صحيحة وذلك لسعي الجزائر لتخفيض قيمة العملة ومحاولة إعطائها قيمتها الحقيقية واعتمادها على نظام سعر صرف معوم.

الفرضية الخامسة: تبين صحتها حيث أن تخفيض قيمة العملة يترتب على ذلك أن يتنازل الأفراد على قدر أكبر من الدينار للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهو ما يدفع المستوردين المحليين لدفع مبالغ أكبر لاستيراد نفس السلع بسبب انخفاض قيمة العملة وهو ما يؤدي الى انخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها.

الفرضية السادسة: تبين صحة هذه الفرضية حيث تمكنا من بناء نموذج قياسي لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، حيث قمنا ببناء نموذج خاص بالصادرات ونموذج خاص بالواردات، حيث توصلنا الى أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات بمقدار 0.132 وحدة، أما فيما يخص الواردات فانه إذا ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى سيؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات بمقدار 0.777 وهي تدل على وجود علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف.

3. التوصيات

- ✓ تنويع الاقتصاد يعتبر الحل الأنسب لمشكلة فوارق العملات، فتصدير سلع متنوعة بدلا من النفط يدفعنا لتحصيل عائدات الصادرات بعملات مختلفة، وأيضا يوفر لنا إمكانية التخفيض من فاتورة الواردات، وذلك لأن الإنتاج المحلي والمتنوع بتكنولوجيا حديثة وجودة يحقق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، ويقلل من نسبة الواردات ويرفع من نسبة الصادرات.
- ✓ ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
- ✓ يجب التحكم في المستوي العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثيرا على أسعار الصرف.
- ✓ بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات من خلال تشجيع الأفراد في الاستثمار في مجالات قد ترجع بفائدة على الاقتصاد.
- ✓ أن يقوم أصحاب القرار الاقتصادي في الدول النفطية بتحرير عملات هذه الدول من الارتباط بالدولار، ثم يعاد تقييم سعر الصرف وفقا نسب التبادل التجاري وعلاقات التجارية لهذه الدولة.
- ✓ انتهاج سياسة لتقييم أسعار النفط من خلال مجموعة من العملات الدولية المستقرة بدلا من التسعير فقط بالدولار.
- ✓ الحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب بهدف تشجيع وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أفاق البحث:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهتنا في إعداد هذا البحث من نقص المراجع وتضارب الإحصائيات وعدم دقتها وصولا إلى كثرة المصطلحات والجوانب المتعددة التي يتناولها الموضوع، فان هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقص الذي يشوب جميع البحوث الأكاديمية، لكن الأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع وأبحاث أخرى:

- ✓ أثر اختلال سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي.
- ✓ واقع الانفتاح الاقتصاد العربي في ضل تقلبات أسعار الصرف.
- ✓ أسباب ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في الدول النامية.
- ✓ قدرة نظريات سعر الصرف في تفسير تطور سعر صرف الدينار.

وفي ختام هذه الدراسة التي نتحمل تبعات الخطأ فيها، إن كنا قد وفقنا فبفضل الله عز وجل وتوجيهات الأساتذة الكرام وان أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان نعوذ بالله منه والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

قـائـمـة المـراجـع:

أولا: الكتب باللـغـة العربيـة

1. أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ في علم الاقتصاد، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2001 .
2. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، 2008.
3. حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان،2000 .
4. حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار الايزوري، عمان، الأردن، 2007.
5. حمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.
6. دومينيك سالفاتور، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
7. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2000 .
8. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر، القاهرة،2007 .
9. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2000.
10. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، درا الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2004 .
11. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993.
12. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق دار زهران للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
13. شريف علي الصوص، التجارة الدولية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2012.
14. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
15. عادل احمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي، بيروت.
16. عبد الحسين جليل عبد الحسن ألغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2007.
17. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
18. عبد المجيد قدي وآخرون، البعد الدولي للنظام النقدي –برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس الجزائر ،2011.
19. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.

20. على مكيد، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

21. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، 2007.

22. كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.

23. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي، بيروت، 2006.

24. محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، 2000.

25. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

26. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

27. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة ،1997، القاهرة.

28. موسي سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

29. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

30. نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2002.

31. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

32. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2014.

33. وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. بن موسي بشير، التجارة الخارجية في ضل التحولات الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1989– 2004.

2. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيظر بسكرة 2012-2013.

3. حشمة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراهنة "دراسة حالة الجزائر " مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013.

4. رفيقة صباغ، أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2006 -2007.

5. السعيد عناني، أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2005-2006.

6. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2009-2010.

ثالثا: المجلات والتقارير

1. تقارير صندوق النقد العربي السنوية.
2. تقرير الديوان الوطني للإحصائيات: مؤشر الاستهلاك 2013 أوت العدد 212.
3. تقرير الديوان الوطني للإحصائيات: مؤشر الاستهلاك 2013 جوان العدد 222.
4. خالد المرزوك، الأساليب الحديثة في التجارة الدولية، محاضرات مقدمة لقسم العلوم المالية والنقدية، جامعة بابل.
5. خالد المرزوك، السياسات التجارية، محاضرات مقدمة لقسم العلوم المالية والنقدية، جامعة بابل.
6. سمير آيت يحي: التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2011/09.
7. شعيب بونوة وآخرون، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية 5-2011، مجلة دولية سداسية محكّمة تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
8. صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 04 /2006.
9. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 13،2011.
10. عيسى محمد غزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثالث والعشرون . نوفمبر تشرين الثاني 2003 . السنة الثانية.

➢ باللغة الأجنبية

I. Rapports :

1. Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque2002.
2. Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque2003.
3. Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque2004.
4. Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel ; N°09 Décembre 2009.
5. Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel ; N°12 Décembre 2010.
6. Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel ; N°16 Décembre 2011.
7. Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel ; N° 20.Mars 2012.
8. Banque d'Algérie ; Bulletin statistique trimestriel ; N° 21.Mars2013.
9. Banque d'Algérie ; Bulletin statistique trimestriel ; N° 25.Mars2014.
10. Banque d'Algérie ; Bulletin statistique trimestriel ; N° 28.decembre2014.
11. Office National des Statistique, indice des prix a la consommation Evolution : Ville D'Alger . National (2002-2011). Juin 2012.

➢ المواقع الالكترونية

1. منحنى مراحل دورة حياة المنتج من الموقع الالكتروني:
http://www.12manage.com/methods_product_life_cycle_ar.html
2. الهادي خالدي، التجارة الدولية، مقال منشور في الموقع الالكتروني: http://el-hadikhaldi.blogspot.com/2008/07/1776-1993-283-1965-63.html تم الاطلاع يوم 2015/04/23 على الساعة 17:32.
3. نظرية التبادل اللامتكافىء، مقال منشور في الموقع الالكتروني: http://www.startimes.com/?t=20895801 تم الاطلاع يوم 2015/04/23 على الساعة 15:40.
4. سوق الصرف الدولي، مقال منشور علي الموقع الالكتروني:
http://www.startimes.com/f.aspx?t=32297685 تم الاطلاع يوم 2015/04/23 علي الساعة 17:22 .
5. بحث منشور على الموقع الالكتروني: http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=461209 تم الاطلاع يوم 28.04. 2015 على الساعة 15:17.
6. بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
7. http://fxtop.com/fr/historique-taux-change
8. http://www.amf.org.ae/ar/annualrepar
9. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع. تم الاطلاع يوم 21-03-2015
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur
تم الاطلاع يوم 2015/04/23 على الساعة 17:30.

الملاحق

الملحق رقم (1)

تطور كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات	11334	12100	11510	10410	8340	10240	13375	13889	10213	12522	22031	19132
الواردات	9680	7682	8401	8780	9365	10761	9098	8687	9403	9164	9173	9940
الميزان التجاري	1654	4418	3109	1630	1025-	521-	4277	5202	810	3358	12858	9192

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	18825	24612	32083	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	95662
الواردات	12009	13534	18308	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	33058
الميزان التجاري	6816	11078	13775	24988	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	62604

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع. تم الاطلاع يوم 21-03-2015.

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque**2002**.

Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque**2003**.

Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque**2004**.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد13 ،2011.

بنك الجزائر.

الملحق رقم (2)

تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدينار/ الدولار	9	18.5	21.8	23.4	36	47.6	54.7	57.7	58.8	66.6	75.25	77.26

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدينار/ الدولار	79.68	77.36	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56	72.73	73.94	76.05	78.10	78.15	79.26

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد:

Source : Banque d'Algérie, Bulletin **statistique trimestriel** ; N°09 Décembre 2009, p20.

Banque d'Algérie, Bulletin **statistique trimestriel** ; N°12 Décembre 2010, p20.

Banque d'Algérie, Bulletin **statistique trimestriel** ; N°16 Décembre 2011, p20.

Banque d'Algérie, Bulletin **statistique trimestriel** ; N° 20.Mars 2012 p 20.

Banque d'Algérie ; Bulletin statistique trimestriel ; N° 21.Mars2013 ; p20.

Banque d'Algérie ; Bulletin statistique trimestriel ; N° 25.Mars2014 ; p20.

Banque d'Algérie ; Bulletin statistique trimestriel ; N° 28.decembre2014 ; p20.

http://fxtop.com/fr/historique-taux-change.

تم الطلاع يوم 22.03.2015

الملحق رقم (3)

تطور أسعار البترول خلال الفترة 1990-2014.

سعر البرميل بالدولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
أسعار البترول	24 .2	20.4	20.5	17.8	16.3	17.6	21.7	19.49	12.94	17.91	27.6	23.1

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أسعار البترول	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	99.97	62.3	80.2	112.9	111	109.5	108.5

المصدر:

من اعداد الطالب باعتماد تقارير السنوية لصندوق النقد العربي الأعداد من سنة 2004-2013.

بنك الجزائر.

http://www.amf.org.ae/ar/annualrepar

http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm

الملحق رقم (4)

تطور مؤشر الأسعار في الجزائر من سنة 1990-2014.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مؤشر الأسعار	21.9	26.64	35.08	42.28	54.54	70.79	84.03	88.82	93.26	95.68	95.97	100
نسبة CPI التغير	17.9	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5.0	2.6	0.3	4.2

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر الأسعار	101.75	105.75	109.95	111.47	114.05	118.24	123.98	131.10	136.23	142.39	155.05	160.1	161.57
CPI نسبة التغير	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.74	3.91	4.52	8.89	3.3	8.09

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

بنك الجزائر.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

Office National des Statistique, **indice des prix a la consommation Evolution** : Ville D'Alger . National (2002-2011). Juin 2012.

تقرير الديوان الوطني للإحصائيات: مؤشر الاستهلاك 2013 أوت العدد 212.

تقرير الديوان الوطني للإحصائيات: مؤشر الاستهلاك 2013 جوان العدد 222.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.

الملحق رقم (5)

نتائج اختبار تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات خلال الفترة 1990–2014.

مخرجات برنامج EViews4

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 04/21/15 Time: 21:40
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.718023	3.937492	-1.452199	0.1606
CF	0.132606	0.071701	1.849432	0.0779
PP	0.688137	0.043516	15.81328	0.0000

R-squared	0.946445	Mean dependent var	35.15280
Adjusted R-squared	0.941576	S.D. dependent var	27.03452
S.E. of regression	6.534528	Akaike info criterion	6.704244
Sum squared resid	939.4012	Schwarz criterion	6.850509
Log likelihood	-80.80305	F-statistic	194.3951
Durbin-Watson stat	1.204051	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم (6)

نتائج اختبار تأثير تغيرات سعر الصرف على الواردات خلال الفترة 1990–2014.

مخرجات برنامج EViews4

Dependent Variable: M
Method: Least Squares
Date: 04/25/15 Time: 22:58
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.506979	3.371008	-0.150394	0.8818
CF	-0.777236	0.121894	-6.376317	0.0000
CPI	0.691041	0.066453	10.39890	0.0000

R-squared	0.877058	Mean dependent var	20.99640
Adjusted R-squared	0.865881	S.D. dependent var	15.28868
S.E. of regression	5.599050	Akaike info criterion	6.395238
Sum squared resid	689.6861	Schwarz criterion	6.541503
Log likelihood	-76.94047	F-statistic	78.47309
Durbin-Watson stat	1.055218	Prob(F-statistic)	0.000000

الملـخـص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل تأثير تغيرات سعر صرف على تطوير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2014.

توصلت الدراسة الى أن تغيرات سعر صرف الدينار أي تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص الصادرات اذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر وزيادة صادراتها الى ارتفاع أسعار البترول التي تتحدد حسب السوق العالمي وحصة الجزائر في منظمة الأوبك وهي خارجة عن نطاق تغيرات سعر الصرف. أما فيما يخص الواردات فلم تؤثر عملية التخفيض عليها والملاحظ أن قيمة الواردات في تزايد مستمر وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية.

ومنه يمكن القول أنه ليس لتغيرات سعر الصرف في الجزائر أثر على تطوير وزيادة حجم التجارة الخارجية وذلك لاعتماد اقتصادها على مورد واحد وهو قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، وعليه اذا أرادت الجزائر تطوير التجارة الخارجية فعليها ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتشجيع المنتجات المحلية.

الكـلـمـات الـمـفـتـاحـيـة:

سعر الصرف – الصادرات – الواردات – التجارة الخارجية – الجزائر.

Summary :

This study aims to analyze the impact of price changes exchange on the development of foreign trade in Algeria during the period from 1990 until 2014.

The study found that changes in the dinar exchange rate Any devaluation of the Algerian dinar did not have positive results, on the national economy Especially with regard to exports As the reason for the high Algeria exports It is the rise in oil prices Which is determined by the world market and the share Algeria of OPEC Where They is beyond the scope of exchange rate changes. With regard to imports Was not affected Process The reduction Is noticeable that the value of imports continues to increase This is due to increase local demand for foreign products.

Can say that it is not for exchange rate changes In Algeria impact on the development of foreign trade For the adoption of its economy on a single supplier He it the hydrocarbon sector a large proportion. If Algeria wants to develop foreign trade must upgrade exports outside the oil and gas sector. And to encourage local products.

Key words:

The exchange rate – Exports – Imports – External trade – Algeria.